وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ːssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قسم علم الاجتماع
تخصص: إنحراف و جريمة

مذكرة ماسترتحت عنوان

الهوية الرقمية للمجتمع والجرائم المستحدثة
دراسة ميدانية بالمجلس القضائي
-ولاية تبسة-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

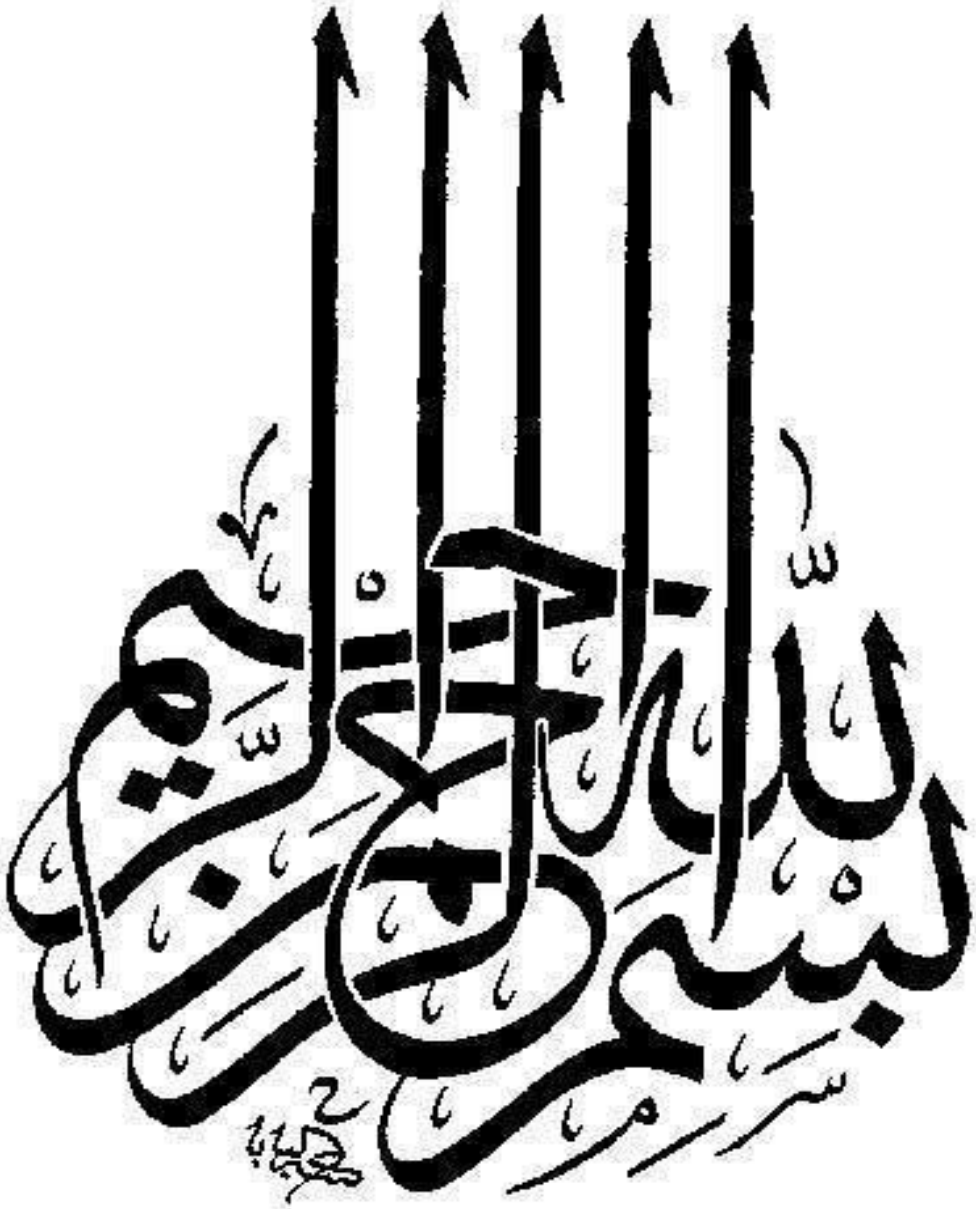
من إعداد الطالبة:
- كحاحلية بثينة

إشراف الأستاذ:
- بوزيان خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
شاوي رياض	استاذ محاضر أ	رئيسا
بوزيان خير الدين	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
صيد حسان	استاذ محاضر ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله و الشكر لله الحي القيوم أولا و أخيرا و امتثاله لقوله صلى الله عليه و سلم

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتوجه بجزيل الشكر و جميل العرفان للأستاذ خير الدين بوزيان الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة و على جميع التوجيهات و الملاحظات و النصائح.

كما لا يفوتني أن أتقدم بو افر التقدير و الاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة و قبولها و تصويبها.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسني من أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بجامعة تبسة .

جزاهم الله كل خير.

و في الأخير نشكر كل من قدم لي يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد و نسأل الله عزوجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم

إنه قريب مجيب



فهرس عام

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكروعرفان	-
الفهرس العام	I
فهرس الملاحق	/
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	
- تمهيد:	6
1- إشكالية الدراسة.	7
2- التساؤلات الفرعية.	8
3- أهمية الدراسة.	9
4- أهداف الدراسة.	9
5- مفاهيم الدراسة.	9
6- الدراسات السابقة.	16
7- خلاصة الفصل.	23
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	25
اولا سوسيولوجية الهوية الرقمية	26
1- نشاة الهوية الرقمية	26
2- الفرق بين الهوية و الهوية الرقمية	27
3- مكونات الهوية الرقمية	27
4- الابعاد السوسيولوجية للهوية الرقمية و خصائصها	29
5- مسارات التحول من الهوية الواقعية الى هوية افتراضية/ رقمية	32

الفهرس العام

6- النظريات المفسرة للهوية الرقمية النظرية التفاعلية الرمزية	33
ثانيا: ماهية الجريمة المستحدثة	36
1- عوامل تطور الجريمة من طابعها التقليدي الى طابعها المستحدث و ظهور جرائم مستحدثة	36
2- سمات الجرائم المستحدثة	38
3- اثار الجرائم المستحدثة	39
4- الاسس النظرية للجرائم المستحدثة	41
5- انواع الجرائم المستحدثة	45
6- خلاصة	50
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة	
تمهيد	52
1- زيارات و خرجات ميدانية	53
2- المنهج المستخدم	53
3- مجالات الدراسة	54
4- ادوات جمع البيانات	54
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تمهيد	57
أولا- عرض و تحليل البيانات	58

الفهرس العام

ثانيا- استخلاص نتائج الدراسة	67
ثالثا- مناقشة النتائج في ضوء الاسئلة الفرعية	68
رابعا- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	71
خامسا- مناقشة النتائج في ضوء النظريات المفسرة للجريمة و الانحراف	73
سادسا- الخلاصة	75
خاتمة:	77
قائمة المصادروالمراجع	79
الملاحق	84
الملخص	98

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملاحق	العنوان	الصفحة
01	إذن بالدخول	84
02	تصريح شرفي	85
03	دليل المقابلة	86

مُقَدِمَة

مقدمة

مقدمة

أصبح العالم اليوم يعيش في ظل ثورة تكنولوجية و رقمية متسارعة أثرت بشكل كبير على مختلف مجالات الحياة حيث لم تعد التكنولوجيا مجرد وسيلة للترفيه أو التواصل فقط بل أصبحت عنصرا أساسيا في حياة الأفراد والمجتمعات ,تعتمد عليها المؤسسات و الأشخاص في التعليم والعمل والتجارة و الإدارة وحتى في العلاقات الاجتماعية .وقد ساهم الانتشار الواسع للانترنيت و وسائل الاتصال الحديثة في خلق مجتمع رقمي جديد يقوم على تبادل المعلومات والتفاعل الافتراضي بسرعة وسهولة ,مما أدى إلى تغيير أنماط الحياة التقليدية و ظهور بيئة الكترونية مفتوحة تتجاوز الحدود الجغرافية و الزمنية.

ومع هذا التطور الرقمي المتزايد ,ظهر مفهوم الهوية الرقمية باعتباره من المفاهيم الحديثة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا و التطور الالكتروني,حيث أصبحت الهوية الرقمية تمثل الصورة الافتراضية للفرد داخل العالم الرقمي , وتتجسد من خلال الحسابات الالكترونية و البيانات الشخصية, والمعلومات والصور و المنشورات التي يشاركها عبر مختلف المنصات الرقمية و مواقع التواصل الاجتماعي .وقد أصبحت الهوية الرقمية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد, خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الخدمات الالكترونية في مختلف المجالات ,الأمر الذي جعلها تلعب دورا مهما في تسهيل التواصل والتفاعل وتبادل المعلومات بين الأفراد و المؤسسات.

وقد ساهمت الهوية الرقمية في تحقيق العديد من الايجابيات ,من بينها تسهيل الوصول إلى المعلومات و الخدمات ,وتطوير وسائل الاتصال, وتقريب المسافات بين الافراد ,إضافة إلى فتح المجالات الواسعة للتعلم, والعمل والتجارة الالكترونية .كما اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي فضاءا للتعبير عن الآراء و الأفكار و تبادل الثقافات و الخبرات ,مما جعل المجتمع أكثر انفتاحا و تفاعلا مع العالم الخارجي .غير ان هذا التطور الرقمي ,رغم ما يحمله من فوائد و مزايا ,افرز في المقابل العديد من التحديات و الخاطر التي باتت تهدد أمن الأفراد والمجتمعات .

ومن بين ابرز هذه التحديات ظهور و انتشار ما يعرف بالجرائم المستحدثة أو الجرائم الالكترونية ,وهي جرائم تعتمد على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة و الفضاء الرقمي في تنفيذها . فقد أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل مثل الاختراق الالكتروني ,و انتحال الهوية الرقمية, والابتزاز الالكتروني ,والاحتيال الرقمي , والتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي ,وسرقة البيانات الشخصية ,إضافة إلى جرائم القرصنة ونشر الفيروسات و المحتويات غير قانونية .وقد

مقدمة

ساهمت سهولة استخدام التكنولوجيا و انتشار الانترنيت بشكل واسع في زيادة هذه الجرائم و تنوع أساليبها ,مما جعلها تتشكل تهديدا حقيقيا لأمن الأفراد و خصوصيتهم و استقرار المجتمع .

وتعد الهوية الرقمية من أكثر الجوانب عرضة للاستهداف في الفضاء الالكتروني ,نظرا لما تحتويه من معلومات و بيانات شخصية يمكن استغلالها بطرق غير قانونية. فكثيرا ما يتعرض الأفراد إلى سرقة حساباتهم الشخصية أو اختراق بياناتهم أو استغلال صورهم أو معلوماتهم في عمليات الاحتيال والابتزاز, الأمر الذي قد يؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية ومادية خطيرة، كما أن الاستخدام الغير واعي للتكنولوجيا وضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الأفراد, خاصة فئة الشباب, ساهم بشكل كبير في زيادة فرص الوقوع ضحية لهذه الجرائم.

ولم تقتصر آثار الجرائم المستحدثة على الأفراد فقط بل امتدت لتشمل المؤسسات والمجتمعات والدول, حيث هذه الجرائم تشكل تحديا امنيا وقانونيا يتطلب وضع آليات فعالة لمواجهتها و الحد من انتشارها. ولهذا سعت مختلف الدول و المؤسسات الأمنية و القضائية إلى تطوير القوانين و التشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية بالإضافة إلى تعزيز التوعية الرقمية ونشر ثقافة الاستخدام الأمن للقضاء الالكتروني ,من اجل حماية الأفراد و الحفاظ على امن المعلومات و البيانات الشخصية .

وتكمن أهمية دراسة موضوع الهوية الرقمية والجرائم المستحدثة في كونه من المواضيع الحديثة التي فرضها التطور التكنولوجي المتسارع , والتي أصبحت تمس مختلف فئات المجتمع بشكل مباشر ، ففهم طبيعة الهوية الرقمية و المخاطر المرتبطة بها يساعد على توعية الأفراد بكيفية حماية بياناتهم الشخصية و تجنب وقوع ضحية للجرائم الالكترونية ,كما يساهم في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية و التربوية و القضائية في مواجهة هذه الظاهرة و الحد من آثارها السلبية.

إن هذه الدراسة تهدف في تحليل طبيعة التفاعل داخل المجتمع الرقمي وكشف عن كيفية التي يساهم بها هذا التفاعل في ظهور أنماط جديدة من السلوكيات ,كما تهدف إلى توضيح كيفية مساهمة الفضاء الرقمي في انتشار الجرائم المستحدثة بمختلف أشكالها , إضافة إلى تحديد أهم الآليات المقترحة للحد من هذه الجرائم وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا الحديثة داخل المجتمع . وقد تناولنا هذا الموضوع بالتحليل و المناقشة عبر فصول على النحو الآتي:

الفصل الاول:

مقدمة

يمثل الإيطار التصوري و المفاهيمي لموضوع الدراسة, حيث تم التطرق فيه إلى سياق عام للإشكاية و التي من خلالها تم طرح التساؤلات الفرعية.

الفصل الثاني:

يمثل التأصيل النظري لموضوع الدراسة والذي ضم:

- الهوية الرقمية حيث شمل عدة عناصر منها سوسيولوجية الهوية الرقمية, نشأة, الفرق بين الهوية و الهوية الرقمية, الأبعاد, الخصائص, مسارات التحول من هوية واقعية إلى افتراضية ,و النظريات المفسرة للهوية الرقمية.

- الجرائم المستحدثة حيث تشمل عدة عناصر منها عوامل تطور الجريمة من طابعها التقليدي إلى طابعها المستحدث و ظهور الجرائم المستحدثة ,سمات الجرائم المستحدثة, خصائص و آثار الجرائم المستحدثة, الأسس النظرية للجرائم المستحدثة و أنواع الجرائم المستحدثة.

الفصل الثالث:

يمثل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية , حيث تم التطرق فيه إلى الزيارات و الخرجات الميدانية ,المنهج المستخدم ,مجالات الدراسة مع ذكر أدوات جمع البيانات .

الفصل الرابع:

يمثل عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة حيث يشمل كل من عرض و تحليل البيانات الميدانية ,استخلاص النتائج و مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة و التراث النظري .

وعند تناول موضوع الهوية الرقمية للمجتمع و الجرائم المستحدثة تبرز جملة من الصعوبات التي واجهتنا:

- مواجهة صعوبة في الحصول على المراجع و المصادر العلمية المتخصصة , نظرا لقلة الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر و حداثة هذا المجال.

- صعوبة التواصل مع أفراد عينة الدراسة المتمثلة في المحامين حيث أبدى بعضهم عدم الرغبة في الإجابة بشكل كاف على أسئلة دليل المقابلة في حين إعتذر البعض الآخر بسبب ضيق الوقت و كثرة الالتزامات المهنية.

مقدمة

- بعض أفراد العينة ليست لديهم معرفة كافية بموضوع الهوية الرقمية للمجتمع و الجرائم المستحدثة, ما صعب عملية جمع المعلومات الدقيقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول : الاطار التصويري والمفَاهيمي للدراسة

تمهيد

1)اشكالية ادلراسة

2)التساؤلات الفرعية

3)أهمية الدراسة

4)أهداف الدراسة

5)مفاهيم الدراسة

6)الدراسات السابقة

7)خلاصة

تمهيد

يعد الاطار النظري أحد الركائز الأساسية لأي بحث علمي، حيث يمثل المرجع العام من الناحية السوسيولوجية ويظهر قدرة الباحث على إنجاز هذا العمل . فمن خلاله يتضح التصور الذي يسعى الباحث لتحقيقه، كما يساهم في تحديد حدود الدراسة وأهدافها بوضوح. وفي هذا الفصل ، سيتم تناول هذا الجانب بالتفصيل.

1- إشكالية الدراسة

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة يعيد تشكيل طبيعة الحياة الاجتماعية للأفراد، حيث لم تعد الممارسات اليومية مقتصرة على الفضاء المادي الملموس، بل امتدت لتشمل فضاء رقميا متشابكا ومتداخلا. ويواكب هذا التحول تحول آخر ذو أهمية جوهرية تتعلق بآليات بناء الهوية الاجتماعية وتقديمها للآخرين. فبعد أن كانت الهوية تنحت وتفاوض وتختبر ضمن سياقات التفاعل المباشر وجها لوجه ، أصبحت الآن تتبلور و تعاد صياغتها ضمن فضاءات التفاعل الرقمي. ويتم ذلك عبر استخدام الرموز، الصور، النصوص، التعليقات و التفاعلات المتبادلة، مما يضفي أبعادا جديدة على عملية تعريف الذات ولكنه في الوقت ذاته يخلق بيئة جديدة تتسم بالمرونة واللامحدودية مما يجعل الفرد قادرا على إعادة تشكيل هوية الرقمية وفق مصالحه، بعيدا عن الرقابة الاجتماعية المباشرة.

إن الاتصال عبر الوسائط التكنولوجية المتعددة هو العملية التي من خلالها تتولد وتنشأ الهويات وتتعدد في بيئات الأنترنيت المختلفة، كما أدى الترابط العالمي لأجهزة الكمبيوتر من معلومات رقمية متبادلة في الشبكات الاجتماعية إلى بروز فضاء جديد للاتصال. وفي هذا العالم الالكتروني وجب التمييز بين بروز وظهور مستخدمين بهوياتهم الحقيقية أو بتلك الهويات الناشئة والتي يطلق عليها الهويات الرقمية أو الافتراضية.

تعكس الهوية الرقمية طريقة تقديم الفرد لذاته وتحدد علاقاته وتواصله مع الآخرين في البيئة الرقمية. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء نظرية تفاعلية رمزية التي تؤكد أن الهوية تنشأ وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي ومن خلال انتاج المعاني المشتركة بين الأفراد، ووفقا لهذا المنظور، يصبح الأفراد قادرين على إعادة تشكيل هوياتهم الرقمية إستنادا إلى الخبرات والتجارب التي يكتسبونها ضمن البيئة المجتمعية الرقمية.

ومع توسع الفضاء الرقمي ظهرت الجرائم المستحدثة، تلك النوعية من الجرائم التي تفرزها التطورات والمتغيرات الحادثة في إطار المجتع، والمخالفات التي لا تندرج تحت نص عقابي محدد نتيجة استخدامات التكنولوجيا الحديثة، هذه الجرائم تميزها سهولة ارتكابها، إمكانية التخفي، وانتشارها الواسع بين مستخدمي الأنترنت.

ترتبط الجرائم المستحدثة مباشرة باستخدام الوسائط الرقمية مثل : انتحال الهوية، الاحتيال الإلكتروني والإبتزاز الرقمي.....الخ، ويمكن تفسير انتشار هذه الجرائم في إطار نظرية الضبط الاجتماعي، التي تشير الى أن سلوك الأفراد يتأثر بمدى إندماجهم والتزامهم بالقيم والمعاير الاجتماعية. فكلما كانت

الروابط الإجتماعية أكثر قوة وتماسكا، سواء عبر الأسرة أو المدرسة أو المؤسسات الاجتماعية، تقل احتمالية وقوع الأفراد في سلوكيات منحرفة. وفي إطار الفضاء الرقمي، يظهر ضعف ملحوظ في هذه الروابط التقليدية، حيث يتمتع الأفراد بمستوى عال من الحرية وسط غياب واضح للرقابة المباشرة وتراجع مستوى المسائلة الاجتماعية، يتيح الفضاء الرقي فرصا متعددة لارتكاب الجرائم من خلال سهولة الوصول إلى المعلومات، قدرة الفرد على إخفاء هويته، وسرعة انتشار المحتوى الضار، وفقا لنظرية النشاط الروتيني، فإن الجريمة تحدث عندما تتوفر فرصة مناسبة لارتكابها، بوجود هدف مناسب وغياب الحارس أو الرقابة، مما يجعل البيئة الرقمية بيئة خصبة للانحراف والجرائم. تبرز العلاقة بشكل واضح بين الهوية الرقمية والجرائم المستحدثة عند استعراض كيفية استخدام الافراد لهويتهم في العالم الرقمي. فالهوية الرقمية تعد أداة لتمكين التعبير عن الذات وتعزيز التفاعل الاجتماعي، مما يسهم في توسيع نطاق التواصل والانفتاح بين الناس. ومع ذلك فإن السمة المرنة التي تميز الهوية الرقمية قد تنقلب في بعض الحالات الى وسيله لإخفاء الهوية الحقيقية او التلاعب بها. يتيح ذلك للأفراد فرصة الانخراط في سلوكيات غير قانونية دون التعرض للكشف او المحاسبة. من هنا تتضح الطبيعة المزدوجة للهوية الرقمية، فهي من جهة تعتبر وسيلة ايجابية للتفاعل والتناقض الضوء على دور التكنولوجيا في تعزيز حرية الافراد من ناحية، وما قد تسببه من مخاطر اجتماعية وانحرافات سلوكية من ناحية اخرى، لا سيما في ظل غياب الانظمة الرقابية الفعالة ضمن البيئية الرقمية.

بينما يمنح الفضاء الرقمي الافراد حرية كبيرة للتعبير والتواصل، فان في الوقت نفسه يوفر بيئة محفزة على السلوك الاجرامي، مما يطرح تحديا كبيرا للرقابة التقليدية والقوانين القائمة، ويستدعي البحث العلمي لفهم العلاقة بين الهوية الرقمية وانتشار الجرائم هذا ما جعلنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي

كيف أسهمت الهوية الرقمية في تنامي الجرائم المستحدثة ؟

2- التساؤلات الفرعية:

- كيف يؤدي التفاعل داخل المجتمع الرقمي الى ظهور الجرائم المستحدثة ؟
- كيف يساعد الفضاء الرقمي في انتشار الجرائم المستحدثة؟
- ما الاليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة ؟

3- أهمية الدراسة:

تحظى هذه الدراسة بأهمية خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع الرقمي، حيث أصبحت الهوية الرقمية جزءا لا يتجزأ من حياة الافراد اليومية وتفاعلاتهم. تبرز أهمية الدراسة أيضا من خلال تسليط الضوء على الجرائم المستحدثة المرتبطة بالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، ما تشكله من مخاطر تهدد أمن الافراد والمجتمع.

4- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

تحليل طبيعة التفاعل داخل المجتمع الرقمي، والكشف عن الكيفية التي يساهم بها هذا التفاعل في ظهور انماط جديدة من الجرائم المستحدثة.

الكشف عن كيفية مساهمة الفضاء الرقمي في انتشار الجرائم المستحدثة.

تحديد الآليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة في الفضاء الرقمي.

5- مفاهيم الدراسة:

تمثل عمليه تحديد المفاهيم في الدراسة خطوة منهجية أساسية في اي بحث علمي.يقوم الباحث بتقديم تعريف علمي للمفهوم، ثم يوضح معناه الاجرائي المستخدم في البحث ويقصد بأجرأة المفاهيم تحويلها من معناها التجريدي الى شكل ملموس.

5-1- الهوية لغة:

لفظ هوية مشتق من الضمير الغائب هو الذي تحول الى اسم هوية وترادف كلمة هوية في اللغة العربية عدة الف نذكر منها:

الذاتية ليس بمعنى تدخل الذات في الموضوع في مقابل الموضوعية بل تعني العناصر والمكونات الثابتة التي تحدد وجود الشيء بهذه العناصر يوجد شيء ومن غيرها ينعدم ويزول.[1]

- حقيقة الشيء وجوهره.
- ما هية الشيء.
- الذات الفردي والذات الجماعية.
- تعريف الشيء وجده.

ويعرف "حسن حنفي" الهوية انطلاقا من اللفظة واشتقاقها اللغوي وما يعادلها في الحرف اللاتيني ويربطها بالأنا وبمعناها لدى الفلاسفة قائلا: الهوية من الضمير "هو" يتحول الى اسم ومعناه ان يكون

[1]- ليلى يوسف، محمد علي، "الهوية الرقمية: النشأة والتعريف والمعايير الفنية"، *المجلة العلمية بكلية الآداب*، جامعة طنطا،العدد 46، 2022، ص 48-52

الشخص هو. هو اسم اشاره يحيل الى الاخر وليس الأنا.[1] وهو ما يعادل الحرف اللاتيني Id ومنها اشتق ايضا لفظ Identity، أما لفظ الانت فهو يعادل الحرف اللاتينيpxومنها اشتقpxitاوبالتالي تمنع كل الانانية و خصوصية لأن الهوية تثبت الاخر قبل ان تثبت الانا لا تشتق الهوية من ضمير المتكلم المفرد الانا بمعنى الانانية في مقابل الغيرية اما لفظ ويماثل لفظ الهوية لفظ الماهية عند الفلاسفة اي جوهر الشيء وحقيقته الهوية تماثل بين الأنا والهو في حين أن الماهية تماثل بين الشيء ونفسه. وهو أيضا لفظ مشتق من أداة الاستفهام "ما" وضمير الغائب المؤنث "هي" يستعمل في التعريف حين أن لفظ الهوية يستعمل في الوجود.[2]

2-5- الهوية اصطلاحا

لا يوجد تعريف متفق عليه لدى الفلاسفة والمفكرين وعلماء السياسية والاجتماع وغيرهم للهوية، بل توجد تعاريف مختلفة باختلاف مجالات المعرفية الإنسانية والاجتماعية معناها يتغير من مجال معرفي الى مجال معرفي اخر من علم النفس الى المنطق الى علم الاجتماع الى علم السياسة الى غير ذلك من التخصصات الواسعة او الضيقة التي تتناول موضوع الهوية بالبحث والدراسة.

في المنطق الارسطي الهوية او الذاتية قانون يحكم الفكر والتفكير ويجنبه الوقوع في الخطأ والتناقض خلال عملياته الاستدلالية، مؤداه ومفاده أن الشيء هو ثابت لا يتبدل ولا يتحول من هو الى ليس هو، فلا يكون الشيء هو وليس هو في الوقت نفسه، إما الشيء هو أو لا هو.

في علم النفس ترتبط الهوية بالشخصية التي تحدد بجانبين أساسيين جانب يتميز بالكثرة والتغير ويخص مكونات الشخصية البيولوجية والنفسية والاجتماعية وكل ما هو قابل للزيادة والنقصان وقابل للتغيير والاندثار وجانب يتميز بالوحدة ويخص الأنا أو الذات الواحدة الثابتة تبقى هي لا تتغير ولا تزول فالذات او الأنا تمثل هوية الشخص وذاته ففي الشخصية تجتمع الوحدة مع الكثرة والتغير مع الثبات من غير تناقض.[3]

في علم الاجتماع ترتبط الهوية بالمجتمع وتحدد به وهي ظاهرة اجتماعية تحدد ماهية المجتمع من حيث هو تركيبة بشرية مكوناتها كثيرة متداخلة ومتشابكة، تركيبة متطورة باستمرار، فيها الثابت وفيها المتحول، وهوية المجتمع وهوية الفرد جزء منه تتحدد بالعناصر الاجتماعية الثابتة في المجتمع والتي لا يوجد المجتمع من دونها، وهي عناصر اجتماعية بحتة وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية وتربوية

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004، ص 1018.
[2] **المرجع نفسه، ص 1018**
[3] هشام بوبكر، دليلة بولكلوك، "الهوية الافتراضية: واقع وتحديات"، *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*، جامعة 20 أوت سكيكدة، العدد 01، 2021، ص 487.

وغيرها، فالجانب الثابت والدائم الواحد الذي لا يتغير بتغير الأوضاع والظروف في الفرد وفي المجتمع وفي الطبيعية ومن دونه لا يقوم المجتمع وينهار بانهيار هذا الجانب هو هوية هذا المجتمع، مثل الاسلام في المجتمع الاسلامي واللغة العربية في المجتمع العربي، واليهودية في المجتمع اليهودي، ويختلف المقوم الذي يحدد هوية المجتمع من مجتمع الى اخر دينيا كان او عرقيا او طائفيا او غيره.[1]

مما سبق نقول الهوية هي مجموعة الخصائص والسمات (ثقافية، اجتماعية، لغوية، دينية) التي تميز الفرد أو الجماعة والتي يتم من خلالها تحديد الانتماء والشعور بالذات كما تظهر من خلال السلوك والتفاعل داخل المجتمع.

5-3-الرقمنة :

الرقمنة، المعروفة ايضا بالتحول الرقمي تعرف بأنها عملية تحويل البيانات الى صيغة رقمية بهدف معالجتها باستخدام الحاسوب ضمن مجال نظم المعلومات، يرتبط مفهوم الرقمنة غالبا بتحويل النصوص المطبوعة أو الصور بما يشمل الصور الفوتوغرافية، الرسومات التوضيحية، والخرائط الى اشارات ثنائية عبر استخدام أجهزة المسح تعمل هذه الأجهزة الضوئية على تسهيل عرض النتائج بصوره مباشرة على شاشات الحواسيب. أما فيما يتعلق بمجال الاتصالات بعيدة المدى، فإن الرقمنة تشير الى عملية تحويل الاشارات التناظرية المستمرة الى إشارات رقمية مما يتيح نقلها ومعالجتها بشكل أكثر كفاءة ودقة.[2]

5-4- الهوية الرقمية :

تعرف الهوية الرقمية بتمحور حول تشكيلها كمفهوم ارتبط إرتباطا وثيقا بالتطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم، والذي أدى تغيرات جوهرية في طرق التفاعل مع الذات ومع الاخرين. مع الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت، تطلب الامر إعادة النظر في مفهوم الهوية في سياق الاتصال الرقمي، حيث باتت الهوية الرقمية تمثل مجموعة من الاثار الإلكترونية المرتبطة بفرد أو جماعة.[3]

تتمثل هذه الاثار في عدة جوانب: أولا "التوصيفات" التي تشير الى ما أقوله عن نفسي(من أنا) وتشمل المعلومات التي أفصح عنها طواعية عبر الانترنت. ثانيا "أثار التصفح" التي تظهر المواقع التي استكشفها، وانشطتي عبر الانترنت كالتعليقات أو المشتريات، ثالثا "الاثار التصريحية او القابلة

---

[1]- جيلالي بوبكر، **اللغة والهوية والعولمة بين اللغة والإصلاح** ، مجلة اللغة العربية، 24جانفي 2026، متاح على موقع إلكتروني.

[2]- أحمد علي، **المكتبة الرقمية: الأسس، المفاهيم والتحديات التي تواجه المكتبات الرقمية العربية**، مجلة جامعة دمشق، العدد 1+2، سنة2011، ص660.

[3] عبد المجيد بن عمارة، *الهوية الرقمية في البيئة الإلكترونية*، مركز النشر الجامعي، تونس، 2019، ص 23

للتسجيل"، مثل المحتوى الذي أنشره عبر المدونات أو الشبكات الاجتماعية، والذي يعبر بشكل مباشر عن أفكار وأرائي.

بالتفصيل، يمكن تعريف الهوية الرقمية بانها تجسيد لمجموعة واسعة من العناصر الرقمية، مثل المشاركات النصية، المواد الصوتية والمرئية، الرسائل في المنتديات المعرفات الرقمية، الروابط وغير ذلك، هذه الاثار، سواء تركناها عمدا أم بدون وعي اثناء تصفحنا للأنترنت تصبح أشبه بالمادة الخام التي تقوم محركات البحث بتجميعها وتحليلها بهدف تكوين صورة رقمية تعكس هويتنا ووجودنا الالكتروني.[1]

مما سبق نقول الهوية الرقمية يمكن تعريفها على أنها كل ما يستخدمه الفرد لتمثيل نفسه في الفضاء الرقمي، وتتجسد هذه الهوية في مجموعة البيانات الشخصية والتفصيلات التي يقوم المستخدم بإدخالها فور انشاء حساب على منصة رقمية مثل فيسبوك، يتمتع المستخدم بحرية تغيير هذه المعلومات وتحديثها بشكل مستمر، وتشمل عناصر مثل المعلومات السوسيوديمغرافية الاسم والصورة وهي ما يطلق عليه الهوية التصريحية.

5-5- الفضاء الافتراضي:

يعرف الواقع الافتراضي بانه تقنية تنتجها الحواسيب في توفير بيئة ذات ابعاد ثلاثية، تحاكي الواقع بشكل تقريبي هذه التقنية تمكن المستخدم، باستخدام أجهزة إلكترونية خاصة، من مشاهدة المناظر أو الاحداث على شاشه عرض والتفاعل معها بطريقة تبدو وكأنها واقعية.

ويشير "حسين شقير" الى ان الفضاء الافتراضي يجتمع فيها ملايين من الاشخاص ممن تربطهم اهتمامات مشتركة أو تخصصات محددة عبر هذه الشبكات الاجتماعية، يمكن للمستخدمين مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو، بالإضافة الى ارسال الرسائل واجراء المحادثات الفورية، ويطلق عليها اسم الشبكات الاجتماعية لأنها تعزز التواصل وتقوي الروابط بين أفراد هذه المجتمعات الرقمية ضمن فضاء الانترنت.[2]

مما سبق نقول بأن الفضاء الافتراضي هو بيئة رقمية تفاعلية تولدها الحاسوب عبر شبكة الانترنت، تتيح للمستخدمين التواصل وتبادل المعلومات بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية، ويجمع ملايين الاشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة في فضاء الكتروني واحد.

---

[1]- علي نابتي، **الهوية الرقمية، و اقع تكنولوجي وشكل جديد لحضور الفرد المعاصر**، مجلة متون، العدد4، جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة، سنة 2017، ص 534.

[2]- يحياوي محمد، براهميةصونية، **الفضاء الإفتراضيوالإنتقال السوسيوثقافي في المجتمع الجزائري**، مجلة المعيار، العدد1، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، سنة 2024، ص839.

5-6- المجتمع:

المجتمع وهو مجموعة منظمة من البشر أو الحيوانات أقاموا روابط أو علاقات دائمة ومتواصلة والتي تتعايش في ظل قوانين مشتركة والتي تشكل الحياة المشتركة ذات الاهتمامات المشتركة أو الموحدة بمعنى أشمل حالة الحياة المشتركة.

في علم الاجتماع المجتمع هو جماعة من الافراد يعيشون في بلد واحد وينتمون الى حضارة معينة.[1]

5-7- المجتمع الافتراضي:

ويرى "راينجولد" بأنها مجموعة اجتماعية للمجتمعات الافتراضية حيث أن الناس يؤسسون العلاقات ويربطونها ببساطة، وينشئ موقع التواصل الاجتماعي فرصة رائعة للأشخاص الذين لديهم اهتمامات مماثلة للتفاعل وتبادل المعلومات.

وحسب "دوناثوبويد" هو مساحه عبر الانترنت يشارك فيه الاشخاص علنا من خلال الملف الشخصي الذي أنشأوه، والذي يوفر فرصة للتفاعل الاجتماعي.[2]

مما سبق نقول المجتمع الافتراضي هو تجمع من الافراد يتواصلون ويتفاعلون عبر الانترنت باستخدام منصات رقميه تجمعهم اهتمامات او اهداف مشتركة دون التقيد بحدود زمانية أو مكانية.

5-8- الجريمة لغة:

يتجلى معنى الجريمة في اللغة من خلال ثلاث معاني رئيسية:

- **القطع**: يقال جرمه يجرمه جرما اي قطعه

- **الكسب:** يشير هنا الى كسب يفهم بانه مذموم او مكروه حيث قيل جرم، يجرم، إجترم، وهو استخدام غالب في كلام العربي للكسب المكروه دون المحمود.

- **الذنب:** يظهر ذلك في قوله تعالى { قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ} "سبأ: 25"، اي ما اكتسبناه من الذنوب والآثام والاجرام هنا يدل على اقتراف السيئة والاثم ومن ذلك قوله تعالى { قُل إِنِ ٱفتَرَيتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجرَامِي وَأَنَا بَرِيٓء مِّمَّا تُجرِمُونَ} "هود35"، اي عقوبة اسمي وذنبي.

- **كما ورد في الحديث الصحيح**: «إنَّ أعظَمَ المُسلِمينَ جُرمًا مَن سَألَ عن شيءٍ لَم يُحَرَّمْ، فحُرِّمَ مِن أجلِ مَسألَتِه» في اشاره الى تأثير التساؤلات عن الضرورية في تحريم ما كان مباحا.

---

[1]- بن عياش حدة، **محاضرات في مقياس المجتمع والإقتصاد في الجزائر المعاصرة تخصص علم مكبات**، جامعة البليدة، ص1.

[2]- يحياوي محمد، براهميةصونية، مرجع سابق ص 840.

وقد يستخدم لفظ الجرم للدلالة على معاني اخرى مثل التعدي الكفر الشرك الانقضاء والذهاب بجميع هذه المعاني يتفق الاستخدام اللغوي على ارتباط الجريمة بفعل محظور او مذموم يدل على تعدي او خروج عن المألوف المقبول.

5-9- الجريمة اصطلاحا

للجريمة في المفهوم الشرعي معنيان

المعنى الشرعي العام: هو ارتكاب فعل نهى الله عنه او ترك أمر أمر به بدافع المعصية، ما يترتب عليه استحقاق عقوبة دنيوية شرعية او جزاء في الآخرة.

وبهذا التعريف تدخل كل معصية لله ضمن مفهوم الجريمة، سواء شرعت لها عقوبة دنيوية ام اقتصر فيها على جزاء الآخرة.

ولفظ الجريمة بهذا المفهوم يتلاقى في مدلوله مع ألفاظ أخرى كالخطيئة و المعصية والإثم وتدور حول المعاني المخالفة عن الطاعة والوقوع في الوزر ومجانية الصواب.[1]

5-10-الجريمةمنالناحيةالسوسيولوجية:

يرى كل من الباحثين "موريس" في تحليله لمفهوم الجريمة و"ركلس" في تناوله للمدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة، ان الجريمة تتسم بطابعها النسبي المتغير الذي يعتمد على الزمن والمجتمع. المجتمع هو الذي يحدد ما يعتبر صوابا وما يعد خطأ، وهو من يقرر ما اذا كان فعل معين يصنف كجريمة أم لا. كما أن تعريف الجريمة يختلف من مجتمع الى آخر بناء على تباين المفاهيم المتعلقة بالصواب والخطأ، التي ترتبط بتغيير القيم المجتمعية.

أما في رؤيه العلماء للمفهوم يقدم عالم الاجتماع الفرنسي "ايميل دوركهايم" تعريفا مختلفا بعض الشيء، حيث يعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية تمثل الثمن الذي يدفعه المجتمع ويترتب على الفرد تحمل نتائجها.

تشكل دراسات "دوركهايم" عن الجريمة تحولا نوعيا وعميقا في فهم طبيعتها، كما أسهمت في وضع اطار سوسيولوجي يبرز الجوانب المحيطة بهذه الظاهرة ويفسر أبعادها بشكل أكثر شمولية.

ويعتقد "ساذر لاند" أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرورة بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة أما العالم "ويليم بونجيه" فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية

[1]- دويم فلاح المويزري، مرجع نفسه، ص638.

وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني.[1]

مما سبق نقول الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل، يصدر عن فرد أو جماعة يخالف القواعد والمعايير القانونية والاجتماعية السائدة في مجتمع معين. في زمان ومكان محددين ويترتب عليه اضطراب في النظام الاجتماعي.

5-11-الجرائم المستحدثة:

يصعب التوصل الى تعريف دقيق وشامل للجرائم المستحدثة، وذلك نظرا لحداثة هذا النوع من الجرائم وعدم الإحاطة الكاملة بصورها واشكالها المتجددة باستمرار، يعود ذلك الى مجموعه من العوامل، منها الاختلافات في التعريفات التي قدمها الفقهاء والباحثون الذين تناولوا موضوع الجرائم المستحدثة بالدراسة. ويزداد الامر تعقيدا بسبب تنوع صور هذه الجرائم وتعدد انماطها، بالإضافة الى التشابك والتطور المستمر في طرق وادوات ارتكابها، مما جعل وضع تعريف محدد لهذه الظاهرة ذلك امرا بالغ الصعوبة.[2]

يمكن تعريف الجرائم المستحدثة كظواهر اجرامية ناتجة عن تيارات منحرفة ظهرت بوضوح في المشهد الاجرامي الحالي، حيث تعتبر نتاجا للتغيرات التي طرأت على المجتمعات العصرية سواء في الجوانب الاجتماعية او الاقتصادية أو الثقافية وغيرها هذه الجرائم تقنيات التكنولوجيا الحديثة وادوات المعلومات المتطورة، مما يجعل منفذيها يتسمون بالدهاء والقدرة على التمويه تتميز هذه الجرائم بالدقة في التنفيذ والخطر الذي تشكله على المواطنين والامن العام مما يجعلها تختلف بشكل واضح عن الجرائم التقليدية.[3]

مما سبق نقول الجرائم المستحدثة هي كل فعل او امتناع عن فعل يرتكبه شخص او اكثر بالتطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة وتقنيه المعلومات يقصد تحقيق منفعة غير مشروعه او الحاق الضرر بالأفراد أو المؤسسات أو الامن العام.

6- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة إحدى الركائز العلمية التي يمكن أن يستند إليها الباحث في بحثه، من أجل توثيق المعلومات والمعرفة في المناهج المتبعة في البحوث المشابهة لدراسة وتساعد الدراسات السابقة الباحث على

---

[1]- سامية عزيز، ماريا عيساوي، **الجريمة من منظور السوسيولوجي، الأسباب والإثارة**، مجلة دراسات في سيكولوجية الإنحراف ، مجلة دولية نصف سنوية، العدد1 ، **جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2021.**

[2] عبد القادر عدو، *مبادئ قانون العقوبات الجزائري - القسم العام*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 58.

[3] محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات - القسم العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 45.

الإختيار السليم لبحثه وتجنبه تكرار بحث مشكلات سابقة، كما يستطيع الباحث من خلالها أن يتجنب ماوقع فيه الباحثون.

1- الدراسات الجزائرية

6-1-1- الدراسة الأولى:

دراسة "هاجر لعروسي" و"خديجة بوخلفة"[1] الموسومة بملامح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر.

- حيث أجريت الدراسة على طلبة قسم علوم الإعلام و الاتصال بجامعة عنابة، اعتمدت الدراسة على منهج وصفي خلال وصف الظاهرة المدروسة وصفا كيميا وكيفيا بعينة مكونة من 60 طالبا من مستخدمي الشبكات الإجتماعية معتمدون في ذلك على أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الإستبيان، حيث كان تساؤلها العام:

- ماهي ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الالكتروني في الجزائر؟

تساؤلات فرعية كالآتي

- ماهي مميزات المجتمع الافتراضي في الجزائر؟

- ماهي دوافع انضمام المستخدم الجزائري للفضاء الافتراضي؟

- هل ساهمت الهوية الافتراضية في إحداث تغييرات على مستوى الهوية الواقعية للمستخدم الجزائري ؟

نتائج الدراسة كالتالي:

- يتراوح سن مستخدمي المواقع الرقمية في الجزائر بين 18 إلى 25 سنة.

-يقطن أغلبية مستخدمي الفضاء الرقمي المناطق الحضرية في الجزائر.

- يستغرق استخدام الفرد الجزائري للفضاء الإقتراضى أكثر من 5ساعات يوميا.

- يستخدم الجزائري هويته الحقيقية في المواقع الافتراضية.

- ينضم المستخدم الجزائري إلى الفضاء الافتراضي، بدافع الترفيه، البحث العلمي، تتبع الأنشطة الحياتية.

[1] - هاجر لعروسي وخديجة بوخلفة، **ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر**، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي، مجلة الحوار الثقافي، العدد3، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر سنة2023.

- ساهمت الهوية الافتراضية في خلق تغيير في الهوية الواقعية وأكسبت المستخدم في العديد من الممارسات هويتان متوازيتان تتفق وتختلف تبعا للموضوع المطروح أو القضية. وحسب الشخصية والهدف من الاستخدام.

6-1-2- الدراسة الثانية:

دراسة "شيبان دعاء رابحة و شيخي ابتسام" الموسومة بالجرائم السيبرانية وآليات مكافحتها

- اعتمدت الدراسة على منهج وصفي من خلال استعراض وتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، بالإضافة الى المنهج المقارن عند دراسة جهود الدول والمنظمات الدولية في التصدي الى هذه الجرائم. حيث كان تساؤلها العام :

- ما مدى فاعلية التشريعات الوطنية والدولية في مكافحة الجرائم السيبرانية؟

تساؤلات فرعية كالاتي:

- ما هي الجريمة الالكترونية وما هي أهم خصائصها ؟

- ما هي أنواعها الأساسية؟ ما هي أركانها؟

- ما هي أهم القوانين الوطنية والدولية في مجال مكافحة الجرائم السيرانية؟

- ما هي أهم السبل لمكافحة هذا النوع من الجريمة ؟

- نتائج الدراسة كالتالي:

أثبتت الدراسة أن الجريمة السيبرانية ليست مرتبطة فقط بالجوانب التقنية، بل تتداخل فيها أبعاد قانونية وأمنية واقتصادية واجتماعية[1].

- أظهرت التحاليل وجود تطور مستمر في أساليب الجرائم السيبرانية، مما يجعل مكافحتها أكثر تعقيدا من الجرائم التقليدية.

- أكدت الدراسة أن بعض النصوص القانونية الحالية لا تغطي كافة صور الجريمة السيبرانية المستحدثة.

- بينت الدراسة ضعف التكامل بين الأجهزة المختصة بمكافحة الجريمة السيبرانية، سواء على مستوى الوطني أو الدولي.[2]

- الدراسة الثالثة:

دراسة شنوقة عفاف الموسومة به دور استخدام الانستغرام في تشغيل الهوية الافتراضية

---

[1] - شنوفة عفاف، **دور إستخدام الأنستغرام في تشكيل الهوية الإفتراضية**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم الإعلام وإتصال، رسالة ماستر، جامعة ورقلة سنة 2022.

[2]- المرجعنفسه.

- حيث أجريت الدراسة على طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة ورقلة، اعتمدت الدراسة على منهج البحوث الإعلامية معتمدة في ذلك على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والمقابلة الإلكترونية، حيث كان تساؤلها العام :

- كيف يساهم استخدام الانستغرام في تشكيل الهوية الرقمية لدى الطالب الجامعي؟

- تساؤلات فرعية :

- ماهي طرق وآليات استخدام الطلبة الجامعيين لموقع الانستغرام؟

- ماهي ملامح الهوية التي يتخذها الطلبة الجامعيين على موقع الانستغرام ومدى تطابقها مع هويتهم الحقيقية؟

- لماذا يلجأ الطلبة الجامعيين لاستعارة هويات غير هوياتهم الحقيقية عند استخدامهم لموقع الانستغرام؟

- نتائج الدراسة كالآتي:

- معظم أفراد العينة من جنس الذكور يفضلون جنسهم الحقيقي عكس جنس الإناث

- أن أغلبية المبحوثين موقع الانستغرام لمدة تفوق السنتين بسب ما يوفره الموقع من خدمات واختيارات متعددة

- أن أغلبية المبحوثين يصرحون بيانات غير صحيحة على حسابهم على الانستغرام وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- التخوف من استغلال هويتهم الحقيقية من قبل الهاكرز.

- بسبب المعايير الاجتماعية والقيمية السائدة في مجتمعنا الإسلامي.[1]

الدراسة الرابعة:

دراسة عبد الله نوح الموسومة بن الأخلاقيات الرقمية ومساهمتها في الوقاية من الجريمة الرقمية.

- اعتمد الباحث في المقال على منهج تحليلي استنباطي بتحديد الإطار المفاهيمي للأخلاقيات الرقمية من حيث تعريفها ومبدؤها و مدونتها وطبيعتها القانونية حيث كان تساؤلها العام :

-ما مدى أهمية الأخلاقيات الرقمية ومساهمتها في الوقاية من الجريمة الرقمية التي

ما فتئت تهدد أمن الدول والأشخاص؟

- الفرضية:

[1] - شنوفة عفاف، **دور استخدام الانستغرام في تشكيل الهوية الافتراضية**، دراسة ميدانية من طلبة قسم علوم الإعلام واتصال، رسالة ماستر، جامعة ورقلة سنة 2022.

-مدى مساهمة المبادئ والاخلاقيات الرقمية في الوقاية من الجريمة الرقمية

- نتائج كالتالي:

وجود نوعين من الأخلاقيات وفقا لدرجة الزاميتها: الأخلاقيات الرقمية المهنية تتعلق بضبط قواعد استعمال الوسائط الرقمية في بعض المهن مثل المحاماة والطب والمحاسبة ومزودي الانترنت وتتمتع بنوع [1].

- الدراسة الخامسة :

دراسة زيادي مروه وضيافي فاطمه الموسومة بالفضاء الافتراضي وتشكيل الهوية الرقمية لدى الشباب الجزائري

- حيث أجريت الدراسة على طلبة سنة اولى ماستر تخصص محاسبة وجباية ومالية المؤسسة، اعتمدت الدراسة على منهج وصفي والمنهج الكمي.

معتمدون في ذلك على اداة جمع البيانات الاستمارة،حيث كانت تساؤلها العام:

- ما مدى تأثير الفضاء الافتراضي على الهوية الرقمية لدى الشباب الجزائري؟وما هي أهم تجليات الهوية الرقمية ودورها في اعاده تشكيل هوية الشباب الجزائري؟

تساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما هو الفضاء الاكثر استخداما؟ وما هو الوقت المستغرق؟

- ما هي العادات المكتسبة؟ وما هي اهم المواضيع التي يتابعونها من هذا الفضاء؟

- ما طبيعة العلاقة بين الفضاء الافتراضي والهوية الرقمية؟

نتائج الدراسة كالاتي:

- الفاسبوك هو الفضاء الاكثر استخداما من طرف الطلاب.[2]

- الشباب الجزائري يكتسب عادات وسلوكيات جديده من خلال استخدام الفضاء الافتراضي وتعد الدراسة والترفيه من أهم العادات، اضافه الى بعض العادات الاخرى.

- للفضاء الافتراضي دور في تشكيل الهوية الرقمية.

- تعقيب على الدراسات السابقة الجز ائرية:

---

[1] - عبد الله نوح، **الأخلاقيات الرقمية ومساهمتها في الوقاية من الجريمة الرقمية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد2، جامعة تيزي وزو، سنة2022.

[2]- زيادي مروة، ضيافي فاطمة، **الفضاء الإفتراضي وتشكيل الهوية الرقمية لدى الشاب الجز ائري**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة سنة أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية ومالية للمؤسسة، رسالة ماستر، جامعة عين تموشنت سنة 2025.

تتفق الدراسات الجزائرية نوعا ما مع دراستنا في المتغيرات كالهوية الرقمية مثل الدراسة الاولى، أيضا في الدراسة الثانية دراسة الباحث للجرائم السيبرانية وآليات مكافحتها حيث تعتبر الجرائم السيبرانية أحد المفاهيم المهمة والمرتبطة بالجرائم المستحدثة، أما في الدراسة الثالثة، دراسة الباحث لتشكل الهوية الافتراضية وهو أحد متغيرات دراستنا الا أن الباحث ربطها بدور استخدام الانستغرام، أما بالنسبة للدراسة الرابعة متغير الجريمة الرقمية يرتبط نوعا ما بموضوع دراستنا وتتفق الخامسة السابقة مع الدراسة الحالية في تطرقها لمتغير الهوية الرقمية.

6-2- الدراسات العربية:

6-2-1- الدراسة الاولى:

دراسة رانيا قدري احمد مرجان الموسومة بالوعي بالجريمة الإلكترونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالهوية الثقافية لدى طلاب جامعه بورسعيد

- حيث اجريت الدراسة على طلاب الكليتان جامعه بورسعيد، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج البحثية الملائمة لطبيعة البحث، بعينة مكونة من127 طالب و604 طالبة معتمدة في ذلك على اداة جمع البيانات الاستبيان، حيث كانتا تساؤلات الدراسة كالتالي:

- ما الاطار الفكري الجريمة الإلكترونية؟

- ما الملامح التربوية للهويه الثقافية لدى طلاب الجامعة؟

- ما علاقه الجريمة الإلكترونية بالهوية الثقافية لدى طلاب الجامعة؟

- ما الآليات المقترحة لتوعيه طلاب الجامعة بالجريمة الإلكترونية في ضوء هويتهم الثقافية؟

- نتائج الدراسة كالتالي:

- عدم وجود فروق داله إحصائية بين طلاب الكليات العلمية والنظرية في الوعي بالجريمة الإلكترونية.

- كما اظهرت النتائج ترتيب أهميه الابعاد أن الوعي بتأشيرات الجرائم الإلكترونية كان الاكثر أهميه لدى أفراد العينة يليه الوعي بالجوانب القانونية والأخلاقية ثم الوعي بالتدابير الوقائية.

- طلاب الجامعة لديهم وعي متقارب بمختلف جوانب الجرائم الإلكترونية كما يتمتعون بمستوى متوازن من الهوية الثقافية.[1]

6-2-2- الدراسة الثانية:

[1]- رانيا قدري، أحمد مرجان، **الوعي بالجريمة الإلكترونية لمستخدمي التواصل الإجتماعي وعلاقته بالهوية الثقافية لدى طلاب جامعة بورسعيد**، مجلة كلية التربية، جامعة دمياط، العدد 94.

دراسة محمد مرزوق هميس المقاطي الموسومة بالتنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهويات الرقمية في القطاع المالي السعودي.

- اعتمدت الدراسة على منهج وصفي بهدف وصف الواقع تنظيمي لخدمات التحقق من الهوية الرقمية حيث كانت تسعى الدراسة للإجابة على مجموعه من الأسئلة الجوهرية:

- ما هو الاطار القانوني والتنظيمي الحالي الذي ينظم خدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي؟وما هي أبرز السياسات والتشريعات التي تحكمه؟

- ما هي المخاطر والتحديات القانونية الرئيسية التي تنشأ عن استخدام هذه الخدمات؟وهل الاطار الحالي كاف لمعالجتها؟

- كيف يمكن تطوير الاطار القانوني والتنظيمي القائم لضمان تحقيق توازن فعال بين تشجيع الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي وحماية حقوق العملاء وأمن النظام المالي؟

- نتائج الدراسة كالتالي:

تشكيل خدمات التحقيق من الهوية الرقمية المعتمدة على منصات وطنيه موثوقة مثل "نفاذ"، ركيزة أساسيه لعمليه التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي، حيث تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الامان، وتحسين تجربه العميل.

- الاطار التنظيمي الحالي، بقياده البنك المركزي السعودي ومدعوما بتشريعات وطنيه كنظام حمايه البيانات الشخصية، يوفر أساسا قانونيا جيدا لتنظيم هذه الخدمات.[1]

من الإلزامية، والاخلاقيات الرقمية العامة الموجهة للسلوك الرقمي لعامة الناس وهي أقرب المبادئ الاخلاقية والتوجهات العامة.

- انعدام مدونات الاخلاقيات الرقمية المهنية والعامة في النظام القانوني الجزائري، رغم السعي الحديث للدولة الى إدراج الوسائط الرقمية في مجالات التعليمية والاقتصادية والمالية والإدارية.

- الاستعمال الواسع للوسائط الرقمية يفسر في جزء من ازدياد الجرائم الرقمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة في بلادنا.

3-1-6

التعقيب على الدراسات السابقة العربية

[1] - محمد مرزوق، هميس المقاطي، **التنظيم القانوني لخدمات التحقيق من الهويات الرقمية في القطاع المالي السعودي**، المجلة العربية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جامعة جدة المملكة العربية السعودية.

تتفق الدراسات العربية نوعا ما مع دراستنا في المتغيرات، حيث تطرقت الدراسة السابقة لمتغير الجريمة الإلكترونية الذي يرتبط بشكل كبير بمتغير دراستنا المستحدثة وتناولت الدراسة السابقة الثانية متغير الهوية الرقمية وهو احد متغيرات دراستنا الا أن الباحث ربطها بالتنظيم القانوني.

6-3- الدراسات الأجنبية

6-3-1- الدراسة الاولى

دراسة جون مستامايموديسjohnmostamaimadise الموسومة بعنوان الاتجاهات الناشئة في الجريمة، استكشاف الاتجاهات الإجرامية الجديدة والمتطورة واثارها على استراتيجيات الوقاية سنه 2025.

- اعتمد الباحث في دراسته على اسلوب دراسة الحالة لحوادث اجراميه مكتشفه حديثا، ودراسات الادبيات المتعلقة بالجرائم المالية حيث كان تساؤل العام كالتالي كيف تغيرت الجريمة في العصر الرقمي؟ مع التركيز على تأثير العولمة والتكنولوجيا والتحولات المجتمعية.

نتائج الدراسة كالتالي:

يعزى التهديد المتزايد الذي تشكله انماط الجريمة الناشئة الى العولمة والتطورات التكنولوجية وتثير هذه التوجهات مخاوف كبيره بشأن السلامة العامة والأمن والاستقرار الاقتصادي والثقة.

التعقيب على الدراسات الأجنبية:

تتفق الدراسات السابقة الأجنبية مع دراستنا الحالية حيث تطرقت لمتغير الاتجاهات الإجرامية الجديدة والمتطورة الذي يتشابه بتشكل كبير مع متغير دراستنا الجرائم المستحدثة.[1]

خلاصة:

لقد كان هذا الفصل عبارة عن البناء النظري للدراسة الذي يعد كتمهيد للفصول المتبقية للدراسة ليفتح المجال للبحث حول مخاطر ادمان الألعاب الإلكترونية و مما سبق ذكره يمكن القول أن تحديد إشكالية الدراسة تعتبر بمثابة الركن الأساسي في البحث العلمي كما أوضحنا أهداف الدراسة و أهميتها التي نريد بلوغها من خلال دراستنا هذه و سعينا إلى تحديد و ضبط المفاهيم الأساسية من ثلاث

[1]- John MastamaiMadise, Emerging trends in crime, Exploring new and Evohving crime trends and their implecationsfar prevention strategies, Irass Journal of arts humanities and saucial sciences, 2025

جوانب من الناحية اللغوية و الإصطلاحية و الإجرائية كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي أجرينا تعقيب عليها لأجل ابراز قيمة الموضوع و أهميته

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني :الاطار النظري للدراسة

تمهيد

- أولاً سوسيولوجية الهوية الرقمية

نشأة الهوية الرقمية

الفرق بين الهوية و الهوية الرقمية و خصائصهَا

مكونات الهوية الرقمية

الأبعاد السوسيولجية للهوية الرقمية و خصائصهَا

مسَارات التحول من الهوية الواقعية الى الهوية الافتراضية / الرقمية

النظريات المفسرة للهوية الرقمية النظرية التفاعلية الرمزية

- ثانيًا ماهية الجريمة المستحدثة

عوامل تطور الجريمة من طابعهَا التقليدي الى طابعها المُستحدث

أثار الجرائم المستحدثة

الأسس النظرية للجرائم المستحدثة

أنواع الجرائم المستحدثة

- خلاصة

تمهيد:

أدى التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار استخدام شبكه الانترنت مواقع التواصل الاجتماعي الى بروز انماط جديده من التفاعل الاجتماعي حيث اصبح الفرد يمتلك حضورا افتراضيا يعكس شخصيته وسلوكيات عبر الفضاء الرقمي وهو ما يعرف بالهوية الرقمية وفي مقابل هذا التطور ظهرت أشكال جديده من الجريمة تعرف بالجرائم الإلكترونية او الجرائم المستحدثة والتي باتت تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الافراد والمجتمعات ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل الى تأصيل المفاهيم النظرية المتعلقة بالهوية الرقمية والجرائم المستحدثة.

أولا: سوسيولوجية الهوية الرقمية

ان الهوية الرقمية وكما ذهب الى ذلك هي مجموع الاثار المكتوبة او المحتويات السمعية والبصرية او رسائلنا في المنتديات او البيانات الاتصال او اعمال الشراء او التي نتركها خلفنا بوعي او بغير وعي من خلال ابحارنا على الشبكة ومبادلاتنا التجارية أو علاقاتنا المتبادلة في المواقع المخصصة لذلك فالأنترناتيون إذن يظهرون وجودهم (أي الوجود الافتراضي) من خلال علامات نصية صوتية وبصرية فاذا كانت الهوية الواقعية تستمد معناها من الوعي بالذات والتميز الفردي عن الاخرين فان الهوية في الفضاء الرقمي تحدد من خلال عنوان البريد الالكتروني او الاسم المستعار او الصورة الرمزية التي يقدمها الأنترناتي وغيرها من الاشياء قد لا تعكس هويته الحقيقية او لا تقدم القدر الكافي من المعلومات لمعرفة حقيقته[1].

1- نشأة الهوية الرقمية:

في مطلع الستينيات من القرن العشرين بدا التركيز يتزايد على مفهوم الهوية في منطقتنا العربية نتيجة التنافس الثقافي بين الدول في العديد من المجالات خاصه في الميدان العلمي اصبحت الهوية في ذلك الوقت شعارا وطنيا حيث لاحظ "الفرد كروسر" ان مفهوم الهوية قد استحوذ على اهتمام كبير واعطى اهميه تفوق غيره من المصطلحات في دراساته.

ومع ظهور ثوره المعلومات وتزايد الاعتماد على تقنيات الاتصال والتكنولوجيا بدون قيود مرتبطة بزمان او المكان برزت حاجه ملحه لمفهوم الهوية الرقمية في عالم تتجاوز فيه الافكار الحدود الجغرافية واللغوية والدينية عبر وسائل التواصل اصبح من الضروري ايجاد نظام لتنظيم العلاقة بين الانسان والمعلومات، هذا المسار أدى الى ظهور مفهوم الهوية الرقمية سواء للأفراد والمؤسسات في القرن الحادي والعشرين كنتيجة للنمو الهائل في حجم المعلومات وسرعة انتشارها.

وفر الانترنت بيئة مثالية لتوسع نطاق الهوية الرقمية، مما أتاح الوصول الى المعلومات بسرعة وسهولة دون قيود على الكم أو المكان أو الزمان وفي ثمانينيات من القرن الماضي، شهد العالم تطورا تكنولوجي جديد اعتمد على معالجة المعلومات ونقلها باستخدام النظام الرقمي، هذا التحول كان يعتمد على عمليه

[1]- هشام بوبكر، دليله بولكلوك، **الهوية الافتراضية و اقع وتحديات مجله البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعه 20 اوت 1955 سكيكدة، العدد 01، سنه 2021، ص 487.

تعرف باسم الترقيم والتي يتم فيها تحويل، النصوص، الارقام، الصور أو الاصوات الى اشارات كهربائية رقمية العملية، اصبح التعامل مع المعلومات يتم بشكل رقمي بالكامل[1].

2- الفرق بين الهوية والهوية الرقمية:

الهوية الرقمية تبقى بعيده عن تحقيق الاستقرار والثبات اذ انها دائما في حاله تحول وتطور مستمرين نتيجة طبيعة التفاعل الاجتماعي للأفراد من خلال منصات التواصل الاجتماعي عمليه بناء الهوية الرقمية تعتمد بشكل اساسي على صور الذات الرقمية التي يتم الترويج لها وتشكيلها لدى الاخرين فالذات السيبرانية تتأرجح بين الاختفاء والظهور حيث تمنحها البيئة الرقمية حريه التخفي والصعوبة في كشف هويتها، ما يتيح لها مساحة اكبر للظهور والتعبير بشكل واضح فهي ميزه قد يكون من الصعب تحقيقها بشكل كامل في اطار المجتمع التقليدي[2].

3- مكونات الهوية الرقمية:

تعد الهوية الرقمية من المفاهيم الحديثة التي فرضت نفسها مع التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وانتشار استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وأصبحت تمثل الامتداد الرقمي لهوية الفرد في الواقع الاجتماعي، حيث تعكس مختلف المعلومات والبيانات والأنشطة التي يقوم بها داخل الفضاء الرقمي. فالهوية الرقمية لا تقتصر على اسم المستخدم أو الحساب الإلكتروني فقط، بل تشمل جميع العناصر التي تسمح بالتعرف على الفرد وتمييزه عن غيره في البيئة الرقمية. وتتكون الهوية الرقمية من مجموعة من المكونات الأساسية التي تتكامل فيما بينها لتشكيل الصورة الرقمية للفرد.

3-أ- البيانات الشخصية:تمثل البيانات الشخصية الركيزة الأساسية للهوية الرقمية، وتشمل مختلف المعلومات المتعلقة بالفرد مثل الاسم واللقب وتاريخ الميلاد والجنس والعنوان ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني وغيرها من البيانات التعريفية. وتُستخدم هذه المعلومات عند إنشاء الحسابات الإلكترونية أو الاستفادة من الخدمات الرقمية المختلفة، كما تساعد في التحقق من هوية المستخدم وإثبات شخصيته داخل البيئة الرقمية. وتزداد أهمية هذه البيانات في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث أصبحت تُستعمل في العديد من المعاملات والخدمات الإلكترونية.

3-ب- الحسابات والمنصات الرقمية: تشكل الحسابات الرقمية أحد أهم مكونات الهوية الرقمية، إذ تسمح للفرد بالتواجد والتفاعل داخل الفضاء الرقمي. وتشمل هذه الحسابات مختلف المنصات الإلكترونية

---

[1]- ليلى يوسف، محمد علي، **الهوية الرقمية(نشأت والتعريف والمعايير الفنية)**، المجلة العلمية بكليه الآداب جامعه طنطا، العدد 46، سنه 2022 ص 51.

[2]- هشام بوبكر، دليله بولكلوك، **الهوية الافتراضية و اقع في المنتديات**، مرجع سابق ص459.

ومواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية التي يستخدمها الفرد بشكل يومي. وتساهم هذه الحسابات في إبراز شخصية المستخدم واهتماماته وطبيعة نشاطه، كما تمكنه من بناء شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع الرقمي.[1]

3-ج- المحتوى الرقمييقصد بالمحتوى الرقمي جميع المواد التي يقوم الفرد بنشرها أو مشاركتها عبر الإنترنت، مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات والمنشورات المختلفة. ويعتبر هذا المحتوى انعكاسًا مباشرًا لأفكار الفرد وقيمه واتجاهاته واهتماماته، لذلك يلعب دورًا مهمًا في تشكيل صورته أمام الآخرين. كما يساهم في بناء السمعة الرقمية للفرد، حيث يعتمد الآخرون في تكوين انطباعاتهم عليه من خلال ما ينشره ويتداوله داخل الفضاء الرقمي.

3-د- التفاعلات الرقمية: تشمل التفاعلات الرقمية جميع أشكال التواصل والتفاعل التي يقوم بها الفرد عبر الوسائط الرقمية، مثل التعليقات والإعجابات والمشاركات والمراسلات الإلكترونية والمناقشات عبر المنصات الرقمية، وتساعد هذه التفاعلات في الكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية للفرد داخل المجتمع الرقمي، كما تعكس مستوى اندماجه ومشاركته في مختلف الأنشطة الرقمية. وتُعد التفاعلات الرقمية مؤشرًا مهمًا لفهم السلوك الاجتماعي للمستخدم داخل البيئة الإلكترونية.

3- هـ- السمعة الرقمية: تشير السمعة الرقمية إلى الصورة الذهنية والانطباع العام الذي يتكون عن الفرد نتيجة نشاطه وسلوكه داخل الفضاء الرقمي، وتتأثر هذه السمعة بالمحتوى الذي ينشره المستخدم، وطريقة تفاعله مع الآخرين، ومستوى التزامه بالقيم والمعايير الأخلاقية أثناء استخدامه للتكنولوجيا. وتكتسي السمعة الرقمية أهمية كبيرة في العصر الحالي، لأنها قد تؤثر على العلاقات الاجتماعية والفرص المهنية وحتى المكانة الاجتماعية للفرد.

3-و- البصمة الرقمية: تعد البصمة الرقمية من أهم مكونات الهوية الرقمية وأكثرها تأثيرًا، وهي عبارة عن مجموع الآثار والبيانات التي يتركها الفرد أثناء استخدامه للإنترنت والتطبيقات الرقمية. وقد تكون هذه الآثار مقصودة، مثل المنشورات والتعليقات والصور التي يشاركها المستخدم، أو غير مقصودة، مثل بيانات التصفح وسجل البحث والمعلومات التي تجمعها المواقع الإلكترونية تلقائيًا. وتساهم البصمة الرقمية في تكوين صورة شاملة عن سلوك الفرد واهتماماته وعاداته الرقمية.[2]

4- الأبعاد السوسيولوجية للهوية الرقمية وخصائصها:

[1] نبيل علي، *الثقافة العربية وعصر المعلومات*، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 2001، ص 143-150.
[2] **المرجع نفسه، ص 150.**

تعد الهوية الرقمية من الظواهر الاجتماعية الحديثة التي برزت مع انتشار الفضاء الرقمي وتزايد استخدام الافراد لمواقع التواصل والتقنيات الرقمية ومن هذا المنطلق يبرز الاهتمام بدراسة أبعادها السوسيولوجية ونصائحها لفهم طبيعة تشكلها.

4-أ- الابعاد السوسيولوجية للهويه الرقمية: ابعاد الهوية الرقمية تتضمن ثلاث مكونات رئيسيه تتكامل لتعكس صوره المستخدم داخل العالم الرقمي.

- **الهوية المعلنة:** تشمل المعلومات التي يصرح بها المستخدم بشكل مباشر في فضاء الانترنت، مثل اسم الدخول الذي قد يكون حقيقيا او مستعارا، الهوية الشخصية، كلمه المرور السرية، العمر، الجنس، المدينة والمهنة هذه المعطيات تتيح الفهم الاولي للمستخدم وتحدد مكانته داخل المجتمع الرقمي.

- **الهوية الفاعلة:** على اثار النشاطات الرقمية التي يتركها المستخدم نتيجة تفاعلاته اليومية وغير المشروطة مع تطبيقات ومواقع التواصل تشمل هذه الاثار قائمه الاصدقاء التفاعلات على البرامج والتطبيقات ادماج وجهات النظر الاخرين وتأثيرهم في بناء تصوراته الذاتية وكذلك معلومات حول شبكاته وعلاقاته الاجتماعية.

- **الهوية المحسوبة** تمثل هذا البعد الجانبي التحليلي للهوية الرقمية، يتكون من بيانات وكيفيات كمية أو كيفية ينتجها النظام الالكتروني عبر عمليات حسابية وتحليل البيانات بخلاف الهوية المعلنة فان هذا البعد لا يعتمد على الافصاح المباشر للمستخدم وعلى عكس الهوية الفاعلة فهو ليس نتيجة مباشره لتفاعلات المستخدم وحضور نشاطه.

تنعكس هذه الابعاد الثلاثة بشكل ملموس عبر الملفات الشخصية للمستخدمين على المنصات التواصل الاجتماعي هنا تتجلى جميع البيانات وترابط مساحات كل بعد لتكون صوره متكاملة للهوية الرقمية لكل فرد[1]

4- ب- خصائص الهوية الرقمية: تعرف الهوية الرقمية بخصائصها معينه تميزها في البيئة الافتراضية حيث تسلم هذه الخصائص في إبراز طريقة تقديم الافراد لا نفسهم عبر المنصات الرقمية.

- **متطورة:** تشهد الهوية الرقمية تطور مستمرا نظرا لكونها اداه مرئيه تقوم على مستويات مختلفة من الواقع وتوصيف معين تعتبر الهويات الرقمية السمة الاكثر شيوعا بين مستخدمي الانترنت حيث يتاح للأفراد في المجتمعات الافتراضية تشكيل هويتهم بطرق متعددة، الخطوة الاولى تتجلى في امكانيه تعيين

[1] حضري العياشي، **دراسة نفسيه واجتماعيه للهويه داخل الشبكات الاجتماعية نموذج الموقع الاجتماعي الفاسبوك**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 05، اوت 2018، ص218 الاجتماعية، العدد 05، اوت 2018، ص218..

سيمات شخصية مثل الاسم الجنس والعمر بالإضافة الى تفاصيل اخرى كقصة الشعر المظهر الجسدي القوه والذكاء يلي ذلك التفاعل مع الاخرين عبر الكتابة في المساحات الافتراضية مما يساهم في بناء الهوية باستمرار من خلال التفاعل الاجتماعي تتيح هذه الغرف الفرصة لتجربه مختلف الشخصيات واستكشاف هويات متعددة ومتنوعه مما يعزز طابع التعددية ويظهر حرية التجربة بلا قيود.[1]

ونظرا لخلو العالم الافتراضي من حدود المكان او الزمان، اصبح استخدام منصات التواصل الالكتروني في الدردشة عبارة عن مختبرات اجتماعية لتجريب واكتشاف الابعاد المختلفة للهوية الشخصية.

- **امتداد للحقيقة:** عند انشاء مستخدم لهويته الرقمية قد يكون الامر عمليه واعيه ومقصودة او قد يحدث بشكل عفوي وغير مدرك على مدى الزمن كما يمكن ان تكون الهوية الرقمية ببساطه انعكاسا مباشرا لحياه المستخدم الواقعية لتشكيل الهوية حيث وفرت البيئات الافتراضية افاقا جديده لاكتشاف امكانيات وهويه الشخص بطرق لم تكن ممكنه من قبل.

- **اختياريه ومتحكم بها:** تمنح الهوية الرقمية للمستخدم حريه التشكيل شخصيه تختلف تماما عن ذاته الحقيقية يمكن للأفراد اختيار الجنس العرق العمر والعديد من السمات التي تحدد هويتهم الافتراضية يعكس الواقع الذي يفرض فيه وجنسه وظروف دون خيار يتمتع الشخص الافتراضي بحريه اختيار ما يناسب ليعبر عن شخصيته كما يشاء.

تمكن الهوية الرقمية المستخدم من خلق بيئة تعكس ميوله وشخصيته بعيدا عن القيود والاعياء الاجتماعية التقليدية كضغوط العائلة او المجتمع كما تغيب القوانين الصارمة التي قد تقيد تطور الشخصية وفقا لعلماء النفس[2].

يقال على سبيل المثال ان الكذب غالبا ما ينشا من شعور المرء بالخوف لكن في العالم الافتراضي لا توجد سوى تحديات تقنية بسيطة يا خطر انقطاع الكهرباء او اعطال الأجهزة مما يبدو للوهلة الأولى انه بيئة خاليه تقريبا من واقع الكذب.

ومع ذلك يظهر الكذب أحيانا في الفضاء الافتراضي نتيجة عوامل معينه منها رغبه الافراد في تحقيق اهداف شخصيه او الظهور بصفه مثاليه امام الاخرين سعيا لاستغلال اجواء الثقة التي تهيمن على المجتمعات الرقمية التي ينتمون اليها هذا يجعل العالم الافتراضي بيئة خصبه لاستكشاف الذات

[1] سعيد بنكراد، *الهوية والسرد: مقاربات في الثقافة والتواصل*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2013، ص 85-92.

[2] - مسعود طلحة، **الهوية الرقمية ماء الزق الاستخدام والخصوصية مجله التعبير الاجتماعي**، العدد 01، جامعه بسكره، سنه 2020، ص 138 /139.

ومجالات الابداع لكنها في الوقت ذاته قد تكون عرضه لبعض الظواهر السلبية التي تنبع من احتياجات الانسان المختلفة[1].

- **تقنية**: الهوية الرقمية تتطلب منها الشخصيات الافتراضية التفاعل والتكيف مع برامج المحادثة الحاسوبية وتطبيقات الانترنت بشكل مستمر لمواكبه تطوراتها بشكل دائم هذا الامر يفرض على الفرد مهاره تقديم نفسه للأخرين الذين يتعاملوا معهم حيث انهم لا يستطيعون التعرف عليه الا من خلال المعلومات التي يقدمها لهم كتصور لهويته وفي كثير من الاحيان قد تكون هذه الهوية الرقمية انعكاسا حقيقيا لشخصه لكنها غالبا ما تختلف عنه.

- **قوية**: تملك الهوية الرقمية للشخص قدره قويه للتعبير عن ذاته بحريه فكل من يستخدم الانترنت ويتنقل بين المواقع يكون في حاله بحث عن شيء يلبي احتياجا داخليا لديه سواء كانت الرغبة في اكتشاف معلومات جديده شراء منتج معين تكوين علاقات اجتماعيه مشاركه افكاره وخواطره او الحصول على معرفه معينه وخلال هذه العمليه يحمل الفرد صوره عن نفسه تنعكس على الطرف الاخر الذي يتواجد افتراضيا على الجانب الاخر من هذه العملية التفاعلية.

- **إجرائية**: بينما تركز الهوية التقليدية الكلاسيكية على السمات الظاهرة للشخص مثل الاسم، تاريخ الميلاد، مكان الإقامة، وخصائص بيولوجية معينه كالأعين وبصمات الاصابع، تجد أن الهوية الرقمية تعتمد بشكل كبير على البيانات التي نتركها في العالم الرقمي مثل قوائم الاتصال المواقع التي نزورها والمنتجات التي نستهلكها لكنها تتكون ايضا من اسلوبنا الخاص وطريقتنا في تقديم انفسنا وتجسيد شخصياتنا في هذا الفضاء الرقمي[2].

5- مسارات التحول من الهوية الو اقعية الى هوية افتراضية/ رقمية:

الفضاء السيبراني اسهما في فتح مجال جديد للتفاعل الاجتماعي عمل على تفكيك الانماط والتفاوتات السائدة في الواقع الاجتماعي المبنية على اسس الهويات ومكوناتها هذا الفضاء ساهم في بروز اشكال جديده من الهوايات وظهور ادوات ورموز وطقوس وديناميكيات انثروبيولوجيه وتبنى تكنو اجتماعيه متجددة، وهذا التحول افسح المجال أمام انسحاب جزئي من المجتمع او ربما تمرد جماعي عليه لصالح الانخراط في القيم والمجتمعات الافتراضية، وهو ما يدعو لإعادة النظر في القيم الدوركهايمية التي كانت تعتبر الظاهرة الاجتماعية قسرية، شاملة وخارجة عن اراده الفرد[3].

---

[1] عبد الهادي بوطالب، *الهوية والعولمة*، منشورات الزمن، الرباط، 2004، ص 67-74.

[2]- مسعودة طلحة، مرجع سابق، ص 140/ 141 .

[3]- هشام بوبكر، دليله بولكلوك،مرجع سابق **الهوية الافتراضية و اقع وتحديات**، مرجع سابق، ص 502.

تظهر خصوصيه الفرد الاجتماعية اليوم مدى احترامه لخصوصية مجتمعه لكن مع ظهور الهويات الافتراضية والتحولات الجذرية التي طرأت على انماط سلوك الفردي والاجتماعي والثقافي في عصر العولمة، يبدو ضروريا إعادة التفكير في البناء النظري الذي وصفه "دوركهايم"، حيث الطبقة الأساسية للعلاقة بين الفرد والمجتمع بدأت تنفصل عن صرامة الطابع الجمعي للمجتمعات التقليدية، ولعل الفارق الجوهري تلخيصه في المقولة الشهيرة "دوركهايم"، اذ تحدث ضميرنا، فإن المتحدث هو شبكة الانترنت بوصفها فضاء افتراضيا.

لقد تحول التنظيم الاجتماعي من مجتمعات عضوية او آلية الى مجتمعات قائمة في فضاء اللامكان، وأدى ذلك الى تحدي تراث "دوركهايم" في تثبيته لمفاهيم الهوية وطبيعة المجتمعات والعلاقة بين الفرد والمجموعة، الهوية الافتراضية بهذا المعنى أوجدت قطيعة مع هذا الإرث واسهمت بتعزيز الفردانية بشكل جذري هذه الفردانية اصبحت اطارا جديدا لتشكيل هويات فرديه منعزلة وأكثر تحررا بل وغالبا متمردة على القيم والمعايير الاجتماعية التقليدية.

الرؤية الحتمية التي تعطي طبيعة الانسان القائم على الخضوع لإكراهات نفسية، اجتماعية، بيولوجية واقتصادية، تجد جذورها في النظريات البنيوية، فمن هذه الرؤية يظهر الانسان كمجرد وسيط أو حامل لبيانات كبرى يمليها المجتمع عليه، وليس كصانع رئيسي لأنه محكوم بقوانين هذه البيانات، وفق نظريات علماء الاجتماع أمثال "دوركهايم، وفوركو، وكلود ليفي، ستراوس، وبورديو" وحتى مفهوم الشخصية القاعدية عند "رالف لينتون"، يبدو ان حرية الفرد مقيدة بحد واحد يكمن في الامتثال لهذه البنى القسرية.

هذا الوضع شكل ضغطا اجتماعيا تولد عنه "قمع اجتماعي" دفع الافراد للبحث عن ثغرات او مسارات تتيح لهم الهروب من هذا الواقع الخانق، لقد أعادت التغيرات السيبرانية تشكيل مفاهيم الواقع، مما يجعلنا أمام تحديات جديدة تستدعي إعادة تقييم النظريات التقليدية حول الفرد والمجتمع ضمن سياق التطورات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة.

يفسر التحول الكبير من العالم الواقعي الى الافتراضي بأنه مرهون بخصائص الهوية الافتراضية التي تنمو في فضاء يتيح حريه التفاعل داخل "قاره زرقاء" مثل الفاسبوك، هذه الهوية تتسم بالتشتت داخل عالم رقمي يقوم على التنوع والاختلاف، دون الالتزام بالوحدة أو الثبات، فهي تعزز الربط بين الافراد بهدف المتعة، التواصل، خلق علاقات تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية والقيمية التقليدية.

هذا الطابع يجعل الهوية الافتراضية تتناقض مع المفاهيم التقليدية للهوية القائمة على الوحدة والتشابه، كالشخصية القاعدية التي ذكرها "رالف لينتون" والتي تمثل الاطار المشترك لأفراد مجتمع

محدد وتتميز بالتجانس، في المقابل، الشخصية الوظيفية وفقا "للينتون" تستند الى التباين حسب الأدوار الاجتماعية لكل فرد.[1]

الهوية الافتراضية تتخطى مفاهيم "للينتون" حول الشخصية القاعدية، حيث تؤدي الى تفكيك الهوايات الأصلية واعاده تشكيل هويه معلومة، نمطية، تعتمد اسلوب حياه موحد ورؤية استهلاكية مشتركة[2].

6- النظريات المفسرة للهوية الرقمية:

في ظل انتشار التكنولوجيا الرقمية، برزت عدة نظريات حاولت تفسير الهوية الرقمية من منظور سوسيولوجي لفهم طبيعة حضور الافراد في الفضاء الرقمي.

6-أ-التفاعلية الرمزية:

تعد من النظريات التي ركزت على عمليه التفاعل الاجتماعي القائم على الرموز تكمن اهميتها الكبيرة في تغيير التفاعل الافتراضي والاتصال الرمزي الذي يحدث بين الافراد ضمن الفضاء الرقمي بجميع انواعه.

يتم هذا التفاعل من خلال استخدام الرموز واللغات المتوفرة عبر الانترنت وغالبا ما يتجسد ذلك عبر انشاء هويات رقمية متعددة قد تكون حقيقيه لدى البعض ومزيفه لدى الاخرين وفقا للطريقة التي يختار الفرد ان يعرض بها نفسه للأخرين خلال التفاعل والتواصل معهم، هذه الهويات اصبحت رموزا محملة بدلالات ومعاني متعددة تتطلب تفسيرات متنوعة.

من هذا المنظور تعتبر نظرية التفاعلية الرمزية احدى التيارات الحديثة التي تستند إلى أسس فلسفية ونفسية، فهي ترى في السلوك الانساني موضوعا لدراسة علم الاجتماع، يشير مفهوم التفاعلية الرمزية الى التفاعل بين العقول والمعاني، وهو ما يعد سمة بارزة للمجمع الانساني، يقوم هذا التفاعل الاجتماعي على أساس مهم يتمثل في مراعاة الفرد لذاته وأخذ الاخرين بعين الاعتبار في الوقت ذاته.

مثل اي نظريه تمتلك التفاعلية الرمزية مفاهيمها الأساسية، من ابرز هذه المفاهيم:

- **الرموز:** تعرف الرموز كقدرة للكائن الانساني على التعبير عن الافكار واستخدامها في التفاعل مع الاخرين وتعد الرموز العمود الفقري للدفاع البشري.

- **المعاني:** أما فيما يتعلق بالمعاني من منظور التفاعلية الرمزية فهي ليست خصائص متأصله او موروثة في الاشياء ذاتها بل تعبر عن إحساس انساني أولي ينبع من التفاعل البشري مع تلك الاشياء والمعطيات.[1]

---

[1] الفرفار العياشي، **المجتمع الافتراضي والسلوك الاجتماعي**، دراسة ميدانية لسلوك المنخرطين في شبكات التواصل الاجتماعي الفاسبوك نموذجيات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعه القاضي عياض المغرب، العدد01، سنه 2021 ، ص 166.

[2]- الفرفار العياشي، مرجع نفسه **المجتمع الافتراضي والسلوك الاجتماعي**،

- السلوكيات والتوقعات:

يتصرف الافراد بناء على توقعات الاخرين، وفي المقابل يمتلك الاخرون توقعات مشابهة تجاههم.

- الأدوار والتفاعلات: التوقعات المرتبطة بتصرفات اشخاص محددين تعرف بالأدوار بالإضافة الى توقعات مرتبطة بهذه الادوار.

- الاتصال الرمزي: يمثل التفاعل الذي يحدث بين العقول المختلفة وما تحمله من معاني وهو ما يميز المجتمعات البشرية يقوم الاتصال الرمز على فكره ان الفرد يضع في اعتباره وجود الاخرين عند تفاعله معه.[2]

يعد "جورج هربرت ميد، هاربرت بلومر" من ابرز الشخصيات التي عرفت بأعمالها المرتبطة بمنظور التفاعلية الرمزية في مراحلها الاولى، وقد تشكلت الافكار والمبادئ الأساسية لهذا المنظور بفضل إسهامات هؤلاء المفكرين والفلاسفة، ومع تطور هذه الاتجاه الفكري في القرن العشرين، ظهرت مجموعه اخرى من المفكرين الذين درسوا التفاعلية الرمزية وساهموا في تطويرها وفهمها للواقع الاجتماعي وكان من ابرازهم "هربرت بلومر".

ركزت جوانب كبيره من تحليلات "جورج هربرت ميد" فيما يتعلق بالتفاعلية الرمزية على مفهوم الذات، حيث رأى ان الذات تنشأ وتتطور داخل السياق الاجتماعي عبر عمليات التفاعل المتبادل، يبدأ الفرد في تكوين معرفته بذاته من خلال أراء الاخرين حوله خلال سنوات حياته الأولى، ومن هذا المنطلق فان الانسان لا يعتبر كائنا اجتماعيا فقط بل وان وجوده وهويته مرتبطتان بوجود الاخرين وتفاعلهم معه.

وفقا "لجورج هربرت ميد" فان التفاعل الرمزي يمكننا من الوصول الى الوعي بالذات ويساعدنا على ادراك هويتنا الفردية[3]، والشعور بخصوصياتنا كما يمنحنا القدرة على رؤية أنفسنا من منظور خارجي تماما كما يرانا الاخرون يعتبر ان الناس يراعون توقعات الاخرين ويمنحون الاشياء معاني معينة، ويتصرفون بناء على تلك المعاني، يرى ايضا ان السلوك هو انعكاس للتفاعل المستمر بين الافراد، العقل البشري، بناء على هذا المنظور يمثل القدرة على استخدام الرموز أو الاشارات في تسهيل عمليه التواصل والتبادل الاجتماعي.

---

[1] - زينة بن حسان، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظريات علم الاجتماع الحديثة**، موجهه لطلبه سنه ثانيه علم الاجتماع، جامعه 8 ماي 1945 قالمه، سنه 2021، ص 71 72.

[2] - المرجع نفسه، ص 72.

[3]- بن تامي رضا، قاده عبد الله نوال، **نظريات في خدمة العلوم الاجتماعية قراءه في دور نظريه تفاعلية رمزية**، مجلة مينرفا، العدد 01، سنه 2017، ص 192/ 193.

يتفق هذا التصور مع رؤية "هربرت ميد" بأن التفاعل الرمزي يعد السمة المميزة للتفاعل البشري، هذه السمة تتجلى في ترجمة الأفراد للرموز والأحداث وفي أفعالهم المتبادلة، من جهة أخرى ركز "أرفيج غوفمان" على تطوير مدخل التفاعلية الرمزية لتحليل الأنظمة الاجتماعية، مشددا على ان التفاعل وخاصة في اشكاله المعيارية والأخلاقية، يعكس انطباعا ذهنيا اداريا يتمحور حول المواجهة المباشرة، كذلك تساهم المعلومات في تحديد الموقف وتجلى توقعات الدور ضمن هذا التفاعل[1]

ثانيا: ماهية الجريمة المستحدثة

الجريمة ظاهره اجتماعيه خطرة وابت الجماعات الإنسانية على مكافحتها والنضال ضدها منذ وجودها، واخذت الدولة بعد نشوتها القيام بهذه المهمة، فسنت لذلك القوانين مبينة فيها الأفعال الجرمية ومحددة الاجراءات والتدابير والعقوبات التي تتخذ لمكافحتها والحد منها، وعليه اصبحت الجريمة فكرة قانونية، وكوننا نعيش في عالم سريع التطور والتغير ترك أثره في مختلف مفاصل الحياة، فقد ظهرت إلى الوجود سلوكيات سلبية خطيرة تبعا لتطور نظم المعلومات والاتصالات اذ ساعدت المجرمين على استحداث طرق واساليب جديده في الاجرام، أضحت معها الجريمة التقليدية ترتكب بصوره جديده وظهور صور جرمية جديدة لم تتناولها التشريعات التقليدية، فأحدثت هذه الافعال المستحدثة ثوره هائلة في النظرية العامة للجريمة على اختلاف مستوياتها[2].

1- عوامل تطور الجريمة من طابعها التقليدي الى طابعها المستحدث وظهور الجرائم المستحدثة:

توجد العديد من العوامل التي تسهم في ظهور الجرائم المستحدثة وفي تغيير أساليب ارتكاب الجرائم التقليدية عن طرقها المعتادة. سنتناول هذه العوامل في النقاط التالية:
- التكنولوجيا، رغم دورها الايجابي في تسهيل الحياه وتحسين وسائلها، الا أنها تمتلك جانبا مظلما. فمع تقدم الإنسانية، ظهرت اساليب جديدة للإجرام بالتوازي مع هذا التقدم، الوجه السلبي للتكنولوجيا أدى الى بروز انماط جرائم غير مألوفة وغير معهوده سابقا، خاصه مع تأثير ظاهرة العولمة. فالتطور في مجالات التكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان عاملا رئيسيا في تعزيز ظاهرة العولمة.

[1]- بن تامي رضا، قاده عبد الله نوال، مرجع نفسه، ص 194.

[2]- سحر فؤاد مجيد، "الجرائم المستحدثة"، **دراسة معمقة ومقارنة في عدة جرائم**، المركز العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية القاهرة، سنه 2019 ، ص 11.

ومع إنتشار العولمة، برزت انماط جديدة من الجرائم المستحدثة، التي ارتبط الكثير منها بالمنظمات الإجرامية الدولية.[1]

وقد ساهمت العولمة بدورها في تسهيل عمل تلك المنظمات من خلال توفير خيارات متنوعة وأدوات متقدمة خدمت مصالحها. ونتيجة لذلك، اصبح نشاط هذه المنظمات يمتاز بطبيعة دولية عابرة للحدود والقارات.

- فقد امتدت تداعيات العولمة لتشمل عولمة الجريمة بأنواعها والتي كانت من أبرز المستفيدين من العولمة، حيث انتشرت الجرائم الحديثة، والمنظمة والعابرة للحدود وغيرها من الجرائم التي شجعت العولمة على انتشارها كالإتجار بالمخدرات وغسيل الاموال التي تشكل اليوم 68% من التجارة العالمية، وتهريب السلاح وجرائم الاختلاس، والفساد الدولي المتعلق بالرشوة للموظفين الرسميين في الدول المتلقية من قبل الشركات وغيرها.

- كانت نتيجة التطور فيها الحياه من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وانشاء الصناعات، ان وجد الافراد انفسهم يعيشون في مجتمعات جديدة تقوم على المصالح المادية والإنتاجية والاستهلاكية، ولأن هذا التطور يتميز بالسرعة والتغيير فقد ظهرت انماط السلوك المنحرف والتي خرجت بالإنسان عن الطابع التقليدي المعروف للجريمة، مما أوجد الجرائم المستحدثة

في أساليبها واهدافها وضحاياها.

- إضافة الى أن التطور التقنيات ووسائل الاتصالات قد ساهم في انتشار وعولمة الجريمة وبروز جرائم اجتماعية واقتصادية مستحدثة، استفادت العصابات الإجرامية من توظيف التقنيات والاتصالات في النشاط الاجرامي مثل التصنت والاحتيال على المصاريف واعتراض بطاقات الإئتمان وسرقتها واستخدامها الغير مشروع، والابتزاز والسطو على البنوك إلكترونيا والتزييف والتزوير، والتهرب الضريبي والاحتيال بالحاسب، بالإضافة إلى استخدام برمجيات التشفير لحماية النشاطات الإجرامية وانشاء المواقع الإباحية والترويج لها واستغلال الاحداث في ذلك، وعلى سبيل المثال ذكرت إدارة مكافحه المخدرات الأمريكية ان إحدى العصابات قد استثمرت حوالي خمسمائة مليون دولار من اجل انشاء قاعدتها التكنولوجية الخاصة بها، وكل تلك الجرائم المستحدثة هي نتيجة تطورات التدريجية في استخدام شبكة الانترنت، فوجود الانترنت أدى الى تطور الجرائم التقليدية واستحداث جرائم أخرى جديدة.[2]

---

[1] - مبروك فاطمة، ذيب محمد، **الجرائم المستحدثة ضبط المفهوم وتحديد الأماط**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة2023، ص 836.

[2] - مرجع نفسه، ص 837.

- وهذا دليل على انه بالرغم من الوظائف الإيجابية للتقنيات الحديثة والتقدم العلمي والتكنولوجي، فقد ساهمت بدور فعال في انتشار هذه الجرائم وفي تسهيل عمليات الإجرام المنظم العابر للحدود والقارات.

من هنا نستنتج ان الجرائم المستحدثة هي تلك التي يعتمد مرتكبوها على التغييرات العلمية الحديثة، مستفيدين من التقنيات والوسائل الجديدة لتحقيق اهدافهم. وبالتالي، ليس من الضروري ان تكون الجريمة جديده أو غير معروفة سابقا لتعتبر مستحدثة، فقد تكون الجريمة معروفة في الاصل، لكن يتم تنفيذها باستخدام وسائل وتقنيات حديثة، مما يجعلها تندرج ضمن فئه الجرائم المستحدثة[1].

2- سمات الجرائم المستحدثة:

تعتبر عمليه حصر الجرائم المستحدثة مهمة معقدة نتيجة الصعوبات العديدة المرتبطة بتنوعها وسرعة ظهورها. خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، ظهرت انواع جديده من الجرائم، كرد فعل على التغيرات المستمرة والسريعة التي طرأت على مختلف مجالات الحياة.

غالبا ما تتسم هذه الجرائم باعتبارها جزءا من الاجرام المنظم بخصائص محددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الارتباط الوثيق بين هذه الجرائم والتقدم التكنولوجي**: لا يمكن انكار تأثير التطور التقني السريع على الحياة المعاصرة نتيجة لثورة التكنولوجيا الحديثة. فقد ساهمت هذه الثورة بشكل مباشر في تغيير انماط واساليب تنفيذ العديد من الجرائم. وخلال العشرين سنة الماضية لعب التقدم العلمي والتقني والمعرفي دورا محوريا في زياده تنوع الجريمة وتعزيز مدى تأثيرها[2].

الامر الذي جعل التخصص في التعامل مع هذا النوع من الجرائم امرا حتميا لمواكبة التطورات المستجدة في هذه الظاهرة. والفنيون يسعون لتتبع هذه التطورات وفهم جميع جوانبها، مما ساهم في احداث طفرة تقنيه شملت العديد من الدول.

- **التحرر من قيود الزمان والمكان**: تتميز الجرائم التقليدية بارتباطها الوثيق بتوقيت ومكان محددين، حيث تتأثر بالظروف والعوامل المصاحبة لارتكابها، سواء تعلق الامر بالأداة المستخدمة أو بإطار التنفيذ. فالجرائم التقليدية عادة ما تعتمد على أدوات لها نطاق مادي محدود وتفتقر الى الإمكانيات التي تجعلها قابله للتوسع. وبالنسبة لمسرح الجريمة، غالبا ما يكون مقيدا بحدود ملموسة. لكن مع ظهور الجرائم

[1]- مرجع نفسه، ص 837.

[2] - شوفي قدادرة، **أهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها**، مجله المجتمع والرياضة، العدد 01، جامعه الوادي ،الجزائر، سنه 2019، ص 14.

المستحدثة، تغيرت طبيعة هذه القيود وطرائق التنفيذ والنطاق المكاني، مما أدى الى تجاوز الحدود التقليدية للزمان والمكان.[1]

- **الطابع الدولي للجرائم المستحدثة:** الجرائم التقليدية عادة ما تكون محليه تقع ضمن حدود جغرافية وزمنية محددة تخضع لاختصاص كل دولة. في المقابل تتميز الجرائم المستحدثة بقدرتها على تجاوز الحواجز الجغرافية والمعوقات المادية بفضل طبيعة التخطيط والتنفيذ المرتبطة بها. وقد اصبحت هذه الجرائم ذات الطابع دولي نتيجة لعوامل مختلفة، من أبرزها أن الافراد والجماعات المنفذة لها غالبا ما يكونون مبعثرين بين دول متعددة، ويستطيعون بسهوله التنقل بسرية عبر العالم.

- **غياب التوافق:** هناك اختلاف واضح، وأحيانا كبير بين الجرائم التقليدية والمستحدثة، ومنها جرائم المعلوماتية والإلكترونية والاحتيال والارهاب الالكتروني. هذا التباين يولد صعوبات كثيره في تعقب المتهمين أو استرداد الاموال او الممتلكات او المتحصلات الاخرى التي قد يتم الاستيلاء عليها نتيجة لهذه الجرائم. وغالبا ما يتمكن الجناة من الفرار مع ما حصلوا عليه دون ان تتمكن الضحية أو الجهات الأمنية من تعقبهم بشكل فاعل أو استرداد الحقوق المسلوبة.

- **فراغ تشريعي وغياب اليات الضبط الاجتماعي:** تفتقر الجرائم المستحدثة الالاطر التشريعية. هذا الغياب يضعف آليات الضبط الاجتماعي والقانوني عند التعامل مع تلك الجرائم التي تتطور بشكل متسارع ولا تخضع للقوانين التقليدية التي غالبا لا تكفي لمواجهتها[2].

- **غياب الجرائم المستجدة في الاحصاءات الجنائية الرسمية:** منذ بدأ تسجيل الجرائم المختلفة، تقتصر الاحصاءات الجنائية الرسمية على الجرائم التقليدية كالسرقة والقتل والاغتصاب والرشوة واشكال اخرى متشابهة. ولم تدرج الجرائم المستجدة ضمن هذه الاحصاءات، رغم انتشار الكثير منها في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. يعزى ذلك الى الفراغ التشريعي الذي يفتقر الى قوانين تجرم مثل هذه الافعال. إن غياب توثيق هذه الجرائم يؤثر على معرفة الحجم الحقيقي لها، مساراتها، والمناطق الاكثر عرض لها. كما يؤدي هذا الفراغ الى صعوبة في اجراء تحليلات إحصائية وجنائية تساعد اجهزه الشرطة في وضع خطط فعالة لمنعها والتصدي لها.

- **التكلفة الباهظة للجرائم المستحدثة:** تتميز الجرائم المستجدة بارتفاع تكاليفها على مختلف الصعد. فهناك تكلفه مباشرة مرتبطة بخطط ارتكابها والخسائر الناتجة عنها، وتكلفته غير مباشرة تتجسد في الجهود والمصاريف التي تنفقها الأجهزة المختصة على عمليات الملاحقة والكشف عن مرتكبيها.[3]

---

[1] أحسن بوسقيعة، *الوجيز في القانون الجزائي الخاص*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 320-327.

[2] - مرجع نفسه، ص321

[3] محمد الأمين البشري، *الجرائم المعلوماتية والإنترنت*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 78-85.

3- أثار الجرائم المستحدثة:

مع تصاعد الجرائم المستحدثة، التي لم تكن معروفه في الماضي خاصة في الدول النامية، بات الاجرام المنظم الذي يتغلغل في مختلف القطاعات الحيوية يمثل تهديدا خطيرا على تنمية هذه القطاعات، يأتي ذلك في ظل التطور والتقدم السريع الذي يشهده العالم خلال السنوات الأخيرة. فالعولمة، بقدر ما يسرت وزادت من سهولة الاتصال بين شعوب العالم، ألغت ايضا العديد من القواعد التقليدية، التي كانت تنظم العلاقات الدولية، ما أتاح للجماعات الإجرامية فرصا أكبر لتعزيز نفوذها والسيطرة على الاسواق الوطنية والدولية. وعلى الرغم من أهميه التصدي لكافة أنماط الجرائم المستحدثة، الا ان التعرف عليها وكشفها مثل الجرائم الإلكترونية والجرائم التي تعتمد على الانترنت، لا يزال يشكل تحديا كبيرا[1].

لا يمكن حصر التأثيرات السلبية لهذه الجرائم على جانب واحد فقط ولن تكون هذه الورقة كافيه لتغطية كل تفاصيلها ومع ذلك، سيتم التركيز على أبرز الأمثلة والانواع التي تبرز الجوانب المقلقة لهذه الظاهرة:

- الجرائم المستحدثة تسلط الضوء على ضعف الإدارة وانتشار الفساد وسط العاملين في مختلف الأجهزة، مما يؤدي في نهاية المطاف الى انعدام او انخفاض الثقة لدى المواطنين. وتظهر خطورة هذه الجماعات الإجرامية عندما تسعى للهيمنة على الأنظمة السياسية عبر تمويل بعض الحملات الانتخابية لشخصيات سياسية محددة قد تدعم مصالحها لاحقا اذا وصلت الى الحكم. علاوة على ذلك، تشكل الجرائم والانتهاكات القانونية التي تنفذها هذه الجامعات الإجرامية عندما تسعى للهيمنة على الأنظمة السياسية عبر تموين بعض الحملات الانتخابية لشخصيات سياسية محددة قد تدعم مصالحها لاحقا اذا وصلت الى الحكم. علاوة على ذلك تشكل الجرائم والانتهاكات القانونية التي تنفذها هذه الجامعات خطرا مباشرا على سيادة الدول داخل حدودها وخارجها وبالإضافة الى ذلك، تسهم تلك التنظيمات بشكل كبير في تغذيه النزاعات بين الدول نتيجة انشطتها الخطيرة، خصوصا عندما تكون مرتبطة بالاعتداء على المرافق الحيوية للدول عبر الهجمات الالكترونية وسرقة البيانات الحساسة.

- الجرائم المستحدثة تشكل تهديدا كبيرا لأمن الداخلي للمجتمعات، حيث تؤثر بشكل مباشر ليس فقط على الامن الفردي والاجتماعي، ولكن ايضا على الثروة الاقتصادية الوطنية، فهي تضعف الموارد البشرية وتؤثر سلبا على الهوية الاجتماعية. مع تزايد المتغيرات العالمية، بات لهذه الجرائم أثار مدمرة تمتد الى

[1] - عبد الرحمن خلفي، *الأبحاث الحديثة في الجرائم المستحدثة*، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 112-120.

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مسببة تغيرات في نمط حياة الأفراد نتيجة للخوف، القلق، الفزع، الذعر، التردد وانعدام الثقة والشعور بالأمان[1].

- علاوة على ذلك تؤثر هذه الجرائم سلبيا على الامن الدولي، اذ ترتبط التنظيمات الإجرامية ارتباطا وثيقا بالجماعات الإرهابية التي تعتمد عليها لتوفير السلاح والمتفجرات لتمويل انشطتها . وقد اصبحت تجارة السلاح من بين الأنشطة الأكثر ربحية، مما جعلها وسيلة مالية اساسية للعديد من المنظمات الإجرامية مثل الياكوزا اليابانية والتنظيمات الصينية وغيرها من شبكات الجريمة المنظمة العالمية.

- أما رؤوس الاموال غير المشروعة التي تنجم عن هذه الجرائم فتؤدي الى اضطراب الاسواق الاقتصادية وعدم استقرارها. يتجنب أصحاب هذه الاموال الاستثمار الفعلي في الاقتصاد المشروع، بل يسعون الى إضفاء صفة الشرعية على هذه الاموال الاستثمار الفعلي في الاقتصاد المشروع، بل يسعون الى اطفاء صفه الشرعية على هذه الاموال قبل اعادة تصديرها الى مصادرها الاصلية، فالأمر الذي يهدد الاقتصاد بالانهيار ويعرضه لهزات عميقة. بالإضافة الى ذلك، تجاهل هؤلاء المنخرطين في الأنشطة غير للقواعد الاقتصادية السليمة عند ضخ هذه الاموال يسفر عن خلق بيئة غير آمنه للعاملين في السوق ويضع الاقتصاد امام مخاطر جسيمه نتيجة لعمليات غسيل الاموال التي تعتبر هدفهم الاساسي بغض النظر عن التداعيات الناجمة عنها.[2]

4- الاسس النظرية للجرائم المستحدثة:

مع تطور التكنولوجيا وظهور الفضاء الرقمي، برزت جرائم مستحدثة، حاولت عدة نظريات تفسير أسبابها وكيفية انتشارها داخل المجتمع.

4-أ- نظريه النشاط الروتيني:

رواد هذه النظرية هما ماركوس فيلسون، وكوهن، وقد ظهرت عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة التطورات الاجتماعية، بما فيها التغيرات المتعلقة بالجريمة، التي طرأت على المجتمع الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] - علي عبد القادر القهوجي، *قانون العقوبات: الجرائم المستحدثة*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 211-212

[2] علي عبد القادر القهوجي مرجع نفسه ص 212

[3] - سالي مراد، **مطبوعة بيداغوجية ضحايا الجريمة منظورسوسيولوجي**، جامعه جيلالي بو نعامة، خميس مليانة عين الدفلى، ص 02.

تسعى النظرية إلى تقديم تفسير بديل للجريمة والجنوح مقارنه بالنظرية البنائية الوظيفية، التي واجهت انتقادات لعجزها عن تفسير تزايد معدلات الجريمة والانحراف، رغم التحسن الملحوظ في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الامريكي بعد الحرب.

تشير النظرية الى أن ارتفاع معدلات الجريمة يعود أساسا الى التغيرات الاجتماعية التي طرأت في فتره ما بعد الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص، تسلط الضوء على تأثير البعد الجغرافي بين اماكن السكن والعمل، وهو ما أتاح فرصا أكبر لارتكاب الجرائم. كان لذلك أثر في تشكيل انماط جديدة من النشاط الروتيني اليومي لحياة الافراد، سواء كانت تلك الأنشطة مرتبطة بمجتمع صناعي ام غير صناعي، حيث اصبح نمط الحياة اليومية متكررا ومستمرا في تأثيره على الظواهر الاجتماعية.

تركز النظرية على ثلاث شروط اساسيه لحدوث الجريمة:

- وجود هدف مناسب وغالبا ما يرتبط بالفقر.
- وجود دوافع اجرامية أو عدوانية تسهم في وقوع الجريمة.
- غياب الحماية اللازمة للأفراد مما يجعلهم اكثر عرضه ليصبحوا ضحايا للجرائم.

عندما تتكامل هذه الشروط الثلاثة: الهدف المناسب، الدافع الاجرامي، وغياب الرقابة أو الحماية تتزايد فرص حدوث الجريمة، حيث تجمع النشاطات الروتينية اليومية بين الجاني والضحية في نفس الوقت والمكان. أما اذا اختل احد هذه الشروط تقل احتمالات وقوع الجريمة بشكل ملحوظ[1].

تتناول نظريه النشاط الروتيني العلاقة بين الزمان والمكان الأنشطة اليومية في المجتمع، بهدف تفسير أسباب حدوث الجرائم، كما تسعى الى توضيح أسباب تعرض الافراد للإيذاء أو الإساءة من خلال تحليل الظروف والمواقف المؤدية الى وقوع الجرائم، بالإضافة الى ذلك، بذلت جهود لدمج النشاط الروتيني مع نظريات اخرى في علم الاجرام بما يخدم وضع السياسات وتعزيز الوقاية. ويرتبط هذا النهج بشكل اساسي بمنع الجريمة الظرفية[2].

يشير "كوهين و فيلسون" بمفهوم الأنشطة الروتينية الى أن الافراد، خلال ممارستهم للأنشطة اليومية المعتادة، يضعون أنفسهم في ظروف قد تزيد او تقلل من احتماليه تعرضهم للإيذاء الجنائي. وتقدم النظرية تصور شاملا للجوانب الظرفية للجريمة، حيث تربط بين الزمان والمكان كعوامل أساسية لفهم مناطق وقوع الجريمة. وتركز على العناصر الظرفية والمكانية التي تجعل الممارسات الإجرامية

---

[1]- سالي مراد، مرجع نفسه، ص 02.

[2] - مروة سلمان، **نظرية الأنشطة الروتينية، نظرية جديدة لفهم الجرائم السيبرانية**، الجلة المصرية للعلوم الإجتماعية والسلوكية، جامعة سوهاج السنة، 2022.

متأصلة في التفاعلات الاجتماعية، وفي الأماكن التي يقصدها الافراد والأنشطة التي يشاركون فيها. هذه العوامل تؤثر على احتمالية وقوع السلوك الاجرامي، لكن وجود عناصر مثل الجاني، الدافع والهدف المناسب وانعدام الرقابة لا يعني بالضرورة حتمية الجريمة، إذ تعتمد احتمالية حدوثها على مدى توفر هذه العناصر مجتمعة.

تعتمد النظرية، خاصة فيما يتعلق بجرائم الممتلكات، على جمله من المبادئ الأساسية:

- تزداد احتمالات الايذاء حين تزداد امكانيه رؤيه الهدف والوصول اليه.
- ارتفاع مستويات الحماية الذاتية أو وجود وصاية جيدة يقلل من مخاطر وقوع الجرائم.
- تفعيل جاذبيه الأهداف منخفضة القيمة مما يحد من احتمالية وقوعها ضحيه مقارنه بالممتلكات ذات القيمة المادية أو الرمزية العالية.

تركز النظرية أيضا على ان هيكلة الأنشطة الروتينية في المجتمع تؤثر على أنماط المواقف التي يواجهها الأفراد يوميا ومن هنا، فإن أي تغيرات تحدث في هذه الأنشطة تؤدي الى تغير طبيعة الظروف التي يواجهها الناس، مما قد يدفعهم الى التصرف بطرق تجعلهم عرضه للارتباط بالسلوك الاجرامي. فحجم انواع الجرائم في المجتمع يتأثر مباشره بتلك التغيرات في الأنشطة الروتينية.

يمكن تفسير ازدياد ضحايا الجريمة الإلكترونية بالتغيرات التي طرأت على الأنشطة الروتينية في حياة الناس اليومية. مع انتشار شبكة الانترنت، تغيرت أنماط التواصل والتفاعل بين الافراد في مختلف المجالات، مثل العلاقات الشخصية الترفيه، والتجارة. هذه التغيرات في الأنشطة الروتينية، مثل استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كالفاسبوك والبريد الالكتروني ومواقع أخرى، وفرت فرصا جديدة لوقوع الجرائم. ويبين المبدأ الاساسي للنظرية على ان التغيرات الهيكلية في الأنشطة الروتينية تؤثر بشكل مباشر على مستوى التقارب بين هذه العناصر الثلاثة. وبالتالي تؤدي الى تغير معدل الجرائم. وينطبق ذلك ايضا على العالم الافتراضي للجريمة الإلكترونية، حيث يتمثل الجاني المتحفز والهدف المناسب (سواء كانت الهوية أو المال)، بينما تكون الحراسة الفعالة متمثلة في وجود برامج الحماية ونظم مكافحة الفيروس.

تعد نظريه الأنشطة الروتينية تفسير الجرائم الإلكترونية نظرا لا مكانيتها في فهم الأنماط السلوكية للإساءة والايذاء الرقميين. تبرز النظرية امكانيه تطبيق مفاهيمها الموجهة لدراسة الجرائم التقليدية على العالم الافتراضي الجديد حيث تستند الى تحليل سلوكيات اجرامية متعددة مثل السطو والقتل وسرقة السيارات والعنف الاسري. علاوة على ذلك، توفر النظرية وسائل مباشره لتطبيقها عبر سيناريوهات متنوعه وتمنح ادوات واضحه لصياغه السياسات وآليات مكافحة الجريمة.

يمثل الفضاء السيبراني بيئة افتراضيه جديده تحمل سمات غير ماديه وجوانب مختلفة عن العالم الواقعي التقليدي. ومع ازدياد الاعتماد على هذا العالم الافتراضي، تبرز الحاجة الملحة للمجتمع العلمي لمراجعة الاطار الفلسفي والاجتماعي المستخدم لفهم التحويلات والمتغيرات التي يفرضها هذا الواقع الجديد، بما في ذلك تحليل الجريمة[1].

تظهر أهميه نظريه الأنشطة الروتينية في قدرتها على توضيح أوجه التشابه بين الجرائم الافتراضية والواقعية، واثبات مدى نجاح المفاهيم والنظريات التقليدية لإجرام في تفسير الجرائم الرقمية من خلال ادواتها التحليلية و المفاهيمية[2].

4-ب- نظرية الضبط الاجتماعي:

تعد نظرية الضبط الاجتماعي من أبرز النظريات السوسيولوجية التي اهتمت بتفسير ظاهرة الانحراف والجريمة، وقد ارتبطت أساسًا بعالم الاجتماع الأمريكي ترافيسهيرشي (Travis Hirschi) الذي عرض أفكاره في كتابه "أسباب الجنوح" سنة 1969. وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على الاتجاهات التي ركزت على أسباب ارتكاب الجريمة، حيث حاول هيرشي الإجابة عن سؤال مختلف يتمثل في: لماذا يلتزم معظم الأفراد بالقواعد والمعايير الاجتماعية ولا ينحرفون عنها؟

تنطلق نظرية الضبط الاجتماعي من فكرة أساسية مفادها أن الإنسان يمتلك دوافع ورغبات قد تدفعه إلى مخالفة القواعد الاجتماعية، غير أن وجود روابط اجتماعية قوية بين الفرد ومحيطه الاجتماعي يمنعه من الانحراف[3]. فالفرد الذي يرتبط بأسرته ومدرسته ومجتمعه بعلاقات قوية يكون أكثر حرصًا على احترام القوانين والمعايير الاجتماعية، خوفًا من فقدان هذه الروابط أو تعريضها للخطر، ويرى هيرشي أن الضبط الاجتماعي يتحقق من خلال أربعة عناصر أساسية مترابطة، تتمثل في الارتباط، والالتزام، والانخراط، والإيمان. ويقصد بالارتباط العلاقة العاطفية والاجتماعية التي تربط وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن العديد من مستخدمي الفضاء الرقمي يتصرفون بحرية أكبر مقارنة بالحياة الواقعية، نتيجة شعورهم بضعف الرقابة الاجتماعية وإمكانية التخفي خلف أسماء مستعارة أو حسابات وهمية. كما أن غياب التفاعل المباشر مع الآخرين قد يقلل من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، ويشجع بعض الأفراد على ممارسة سلوكيات منحرفة مثل الاحتيال الإلكتروني، والابتزاز الرقمي، وانتحال الهوية، والتشهير، ونشر المحتويات الضارة.[4] . كما تساعد نظرية الضبط الاجتماعي على تفسير العلاقة بين الهوية الرقمية

---

[1]- مروة سليمان، مرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3] جمال معتوق، "عرض لنظرية الضبط الاجتماعي أو الروابط الاجتماعية عند العالم ترافيس هيرشي"، *مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية*، المجلد 2، العدد 1، 2021.

[4] زبيدة مشري، وإلياس شرفة، "النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي"، *مجلة آفاق للعلوم*، 2017.

والجرائم المستحدثة من خلال التركيز على دور الأسرة والمؤسسات التربوية والاجتماعية في توجيه الأفراد نحو الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. فكلما كان الفرد يتمتع برقابة أسرية فعالة، ووعي قانوني وأخلاقي، وروابط اجتماعية قوية، قلت احتمالات تورطه في الجرائم الرقمية أو وقوعه ضحية لها. أما في حالة ضعف الرقابة الأسرية، وضعف الوعي الرقمي، وغياب التوجيه الاجتماعي، فإن احتمالات الانحراف داخل الفضاء الرقمي تصبح أكبر، ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الجرائم المستحدثة لا ترتبط فقط بالتطور التكنولوجي، بل تتأثر أيضًا بدرجة فعالية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع. فالتكنولوجيا في حد ذاتها ليست سببًا مباشرًا للجريمة، وإنما تصبح وسيلة للانحراف عندما تضعف آليات الرقابة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والقانونية التي تضبط سلوك الأفراد. ولذلك تؤكد نظرية الضبط الاجتماعي أن الحد من الجرائم المستحدثة يتطلب تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية في نشر الوعي الرقمي، وتنمية الرقابة الذاتية، وترسيخ قيم المسؤولية والالتزام داخل الفضاء الرقمي وخارجه[1].

5- أنواع الجرائم المستحدثة:

إن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي افرزتها العولمة والتقدم التكنولوجي والتطورات العلمية والتقنية أدت الى ظهور الجرائم المستحدثة بجميع صورها واشكالها، ولا تزال تظهر ويزداد حجمها وتختلف طبيعتها من وقت لأخر ومن مجتمع لأخر، وهذا ما جعل رجال الأمن والقضاء والسلطة التشريعية تقف عاجزة عن مواكبة السيطرة على هذه الجرائم والقضاء عليها بشكل تام.

5-أ- الجرائم المستحدثة الواقعة على الأموال:

وتتمثل فيما يلي:

- **الجرائم المنظمة:** تعرف الجرائم المنظمة بأنها كيانات اجراميه تتسم بوجود تنظيم دقيق يضم أو جماعات، يعملون بشكل منهجي في اطار هيكل تنظيمي معقد، بغيه تحقيق مكاسب مالية من خلال تنفيذ أنشطه غير قانونية. تتنوع صور الجرائم المنظمة بتنوع الأنشطة التي تمارسها تلك التنظيمات الإجرامية، ومن بين ابرز الأمثلة على هذا النوع من الجرائم: غسيل الاموال، الارهاب، الاتجار بالأشخاص، الاتجار بالمركبات المسروقة، جرائم الفساد بمختلف اشكالها، وجرائم المخدرات، وغيرها.

- **جرائم المخدرات:** تعني هذه الفئة من الجرائم بالإتجار في مواد تؤدي الى الإدمان وتسبب تسمم الجهاز العصبي، وهي مواد يحضر القانون زراعتها، تصنيعها او تداولها الا بموجب شروط محددة. وتعد جرائم

[1] زبيدة مشري، وإلياس شرفة مرجع نفسه

المخدرات من أكثر الأنشطة الإجرامية الدولية. كما انها تتنوع بناء على مدى خطورة الجريمة وتشمل: تعاطي المخدرات، الاتجار بها، زراعتها، تصنيعها، تصديرها، واستيرادها، وغير ذلك[1].

- **جرائم الأسلحة**: تشمل هذه الجرائم الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية أو النووية وتهريبها عبر الحدود دون ترخيص، حيث تستخدم في تنفيذ عمليات ارهابيه او ارتكاب جرائم قتل وانشطه العصابات.

- **جرائم الفساد**: أولى المشرع الجزائري أهميه كبيره لتجريم مجموعة واسعة من الأفعال والسلوكيات التي تصنف ضمن جرائم الفساد. وأبرزها تشمل: الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، والاثراء غير المشروع وغيرها.

- **جرائم تبييض الأموال**: تمثل سلسلة من العمليات المعقدة التي تهدف الى اخفاء المصادر غير القانونية للأموال وتحويلها الى مصادر مشروعة من خلال استثمارها أو إخفاؤها أو تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

2-5-ب-الجرائم المستحدثة الواقعة على الاشخاص:

يمكن تقسيمها على النحو التالي:

- **جرائم الإتجاربالبشر**: تعرف هذه الجريمة بأنها جميع التصرفات القانونية التي ينحدر فيها الانسان الى مجرد سلعه أو ضحيه خاضعه لاستغلال وسيطرة اطراف محترفة. تتم هذه العمليات عادة عبر الحدود الوطنية لتحقيق مكاسب مثل استغلال الافراد في أعمال منخفضه الاجر، الاعمال الجنسية أو غيرها، بغض النظر عن ما اذا كانت بموافقه الضحية او قسرا، وفي اطار اشكال مختلفة من العبودية. تأتي هذه الجريمة في سياق الجرائم المنظمة، حيث تقوم بها عصابات متخصصة تستخدم الجريمة كمجال عمل رئيسي لتوليد تدفقات مالية كبيرة وسريعة وقابلة للتنقل بسهولة بوسائل متعددة.

- **الإتجاربالنساء**: يعد هذا النوع من جرائم الإتجار بالبشر أحد أخطر الانواع، حيث يتم استغلال النساء في انشطه غير مشروعة مثل الاعمال الجنسية. قد يتم ذلك برضى الضحايا او بالإكراه والخداع، مثل اغراءهن بعقود عمل وهميه لنقلهن من بلد لأخر بقصد الاستغلال[2].

- **الإتجاربالأطفال**: يشير الى استغلال القصر عن طريق خطفهم، نقلهم، أو احتجازهم بوسائل وأغراض غير قانونية، مثل استخدامهم للتسول، الدعارة، أو في الأنشطة الجنسية، هذا النوع من الجرائم يقوم على استغلال براءة الاطفال مقابل تحقيق الارباح المالية.

---

[1] - بلعيد إلهام، **الجرائم المستحدثة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد2، جامعة باتنة 1،سنة 2022، ص521.

[2] - بلعيد إلهام، مرجع نفسه، ص522.

- **تهريب الاشخاص**: يشير الى الجرائم المتعلقة بنقل الافراد من دوله الى أخرى عبر البر او البحر او الجو مقابل مبالغ مالية كبيرة، غالبا بغرض العمل أو التسول.

- **الإتجار بالأعضاء البشرية**: يعبر عن عمليه بيع او شراء اي عضو من أعضاء جسم الانسان واستغلاله كسلعة للتداول المالي، سواء تم ذلك بموافقه الشخص المعني أو عن طريق الاكراه، مع السماح بنقل ملكية العضو[1].

- **جرائم الياقات البيضاء**: تعرف بأنها الجرائم التي ترتكب من قبل أفراد يتمتعون بمكانة اجتماعيه رفيعة، وغالبا ترتكب أثناء ممارستهم لأعمالهم المهنية. وهي جرائم مرتبطة بالطبقة اجتماعية معينة تستغل مركزها المهني لتحقيق مكاسب شخصيه بطرق غير قانونيه يصعب على الجهات المختصة كشفها بسبب النفوذ الذي يتمتع به هؤلاء الافراد والتقنيات التي يستخدمونها لإخفاء أثار جرائمهم والتهرب من القبض والمحاكمة. وتتجلى خطورة هذا النوع من الجرائم بشكل خاص في عمليات غسيل الاموال، حيث يتمكن مرتكبوها من اخفاء أو تظليل مصادر الاموال والعوائد الناتجة عن أعمالهم غير القانونية، كما يظهر تأثيرها السلبي في جرائم مثل الرشوة والفساد وغيرها من الممارسات التي تهدد سلامه المجتمع ونزاهة الأنشطة الاقتصادية[2].

آليات مواجهة الجرائم المستحدثة:

أصبحت الجرائم المستحدثة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة في ظل الثورة التكنولوجية والانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ونظرًا لما تسببه هذه الجرائم من أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، فقد أصبح من الضروري وضع آليات فعالة للحد منها ومواجهتها. وتستلزم هذه المواجهة تضافر جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية والأمنية والقضائية، إلى جانب تعزيز الوعي الفردي والجماعي بمخاطر هذه الجرائم، وتعد التوعية الرقمية من أهم آليات مواجهة الجرائم المستحدثة، إذ تساهم في رفع مستوى إدراك الأفراد بالمخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والفضاء الرقمي. فكلما زادت معرفة المستخدمين بأساليب الاحتيال الإلكتروني وطرق حماية البيانات الشخصية، انخفضت احتمالية تعرضهم للجرائم الرقمية. كما تساعد التوعية على تنمية الثقافة الأمنية لدى الأفراد وتعزيز قدرتهم على التعامل مع مختلف التهديدات الإلكترونية بطريقة أكثر وعيًا ومسؤولية، كما تحتل الأسرة مكانة أساسية في الوقاية من الجرائم المستحدثة، باعتبارها المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية. فدور الأسرة لا يقتصر على الرقابة فقط، بل

---

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي، *مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة الإنترنت*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 95-115.

[2]- محمود نجيب حسني، *علم الإجرام وعلم العقاب*، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 281-290.

يشمل أيضًا توجيه الأبناء نحو الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وتعليمهم كيفية حماية معلوماتهم الشخصية وتجنب التعامل مع المصادر المشبوهة.[1] كما تساهم الأسرة في غرس القيم الأخلاقية التي تحد من الانحراف داخل الفضاء الرقمي وتعزز الرقابة الذاتية لدى الأبناء، ومن جهة أخرى، تؤدي المؤسسات التربوية والتعليمية دورًا محوريًا في مكافحة الجرائم المستحدثة من خلال إدماج التربية الرقمية ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم حملات توعوية وندوات علمية حول الأمن السيبراني ومخاطر الجرائم الإلكترونية. كما تساعد المدرسة والجامعة في تكوين أفراد يمتلكون وعيًا رقميًا يمكنهم من الاستفادة من التكنولوجيا بشكل إيجابي وتجنب مخاطرها المختلفة، وتبرز كذلك أهمية وسائل الإعلام في التصدي للجرائم المستحدثة، من خلال نشر البرامج التوعوية والحملات الإعلامية التي تسلط الضوء على مخاطر هذه الجرائم وأساليب الوقاية منها. فالإعلام يلعب دورًا مهمًا في توجيه الرأي العام ونشر الثقافة القانونية والرقمية بين مختلف فئات المجتمع، كما يساهم في الكشف عن الأساليب الجديدة التي يستخدمها المجرمون في الفضاء الرقمي.[2]

أما على المستوى القانوني، فإن تطوير التشريعات والقوانين يعد من أهم الوسائل الكفيلة بمواجهة الجرائم المستحدثة. فالتطور المستمر للتكنولوجيا يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم قد لا تكون مشمولة بالنصوص القانونية التقليدية، الأمر الذي يفرض على المشرع تحديث القوانين وسد الثغرات التشريعية بما يضمن حماية الأفراد والمؤسسات من مختلف أشكال الاعتداءات الرقمية، كما يساهم الردع القانوني في الحد من انتشار هذه الجرائم من خلال فرض عقوبات تتناسب مع خطورتها، وفي السياق ذاته، تؤدي المؤسسات الأمنية دورًا أساسيًا في مكافحة الجرائم المستحدثة عبر تطوير قدراتها التقنية والبشرية، وإنشاء فرق متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتوفير الوسائل الحديثة للتحري والكشف عن الجرائم الرقمية وتتبع مرتكبيها. كما تعتمد الأجهزة الأمنية على التقنيات الحديثة في جمع الأدلة الرقمية وتحليلها بما يساعد على الوصول إلى الجناة وتقديمهم للعدالة، كما تضطلع المؤسسات القضائية بدور مهم في مواجهة الجرائم المستحدثة من خلال تطبيق القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وضمان حماية الضحايا وتحقيق العدالة. وتزداد أهمية القضاء في هذا المجال مع تزايد القضايا المرتبطة بالفضاء الرقمي وما تطرحه من إشكالات قانونية جديدة تتطلب خبرات متخصصة ومعرفة دقيقة بالتطورات التكنولوجية، إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المستحدثة، نظرًا للطبيعة العابرة للحدود التي تتميز بها أغلب الجرائم الرقمية. فالمجرم قد يكون في دولة،

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، *النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية من جرائم الإنترنت*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 145-152.

[2] عمر سعد الله، *الأمن المعلوماتي ومواجهة الجرائم الإلكترونية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 94-102.

والضحية في دولة أخرى، والخوادم المستعملة في تنفيذ الجريمة موجودة في دولة ثالثة، وهو ما يجعل التعاون بين الدول ضرورة حتمية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الأمنية والقضائية لملاحقة المجرمين والحد من نشاطهم، ولا يقل دور المجتمع المدني أهمية عن باقي الفاعلين، حيث تساهم الجمعيات والمنظمات المختصة في نشر الوعي الرقمي وتنظيم الحملات التحسيسية والتكوينية الموجهة لمختلف فئات المجتمع.[1] كما تعمل على تعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للتكنولوجيا وتشجيع السلوكيات الرقمية الإيجابية، وعليه، فإن مواجهة الجرائم المستحدثة لا يمكن أن تتحقق من خلال جهة واحدة فقط، بل تتطلب اعتماد مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين الأسرة والمؤسسات التربوية ووسائل الإعلام والأجهزة الأمنية والقضائية والمجتمع المدني، إلى جانب تطوير التشريعات وتعزيز التعاون الدولي، فكلما تكاملت هذه الجهود، ازدادت فعالية المجتمع في الحد من الجرائم المستحدثة وحماية أفراده من مخاطرها المتزايدة[2].

[1] عبد الرحمن خلفي، *القانون الجنائي الخاص*، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 201-208.
[2] عبد الرحمن خلفي مرجع نفسه ص 208

- الخلاصة:

في ظل التحولات التي أحدثها التطور التكنولوجي وانتشار الفضاء الرقمي، اسهمت هذه التحولات في ظهور أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي بين الافراد داخل المجتمع. كما أدى الاستخدام الواسع للأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الى تشكيل هويات رقمية تعكس حضور الافراد في الفضاء الافتراضي، وفي المقابل رافق هذه التغيرات بروز أشكال حديثة من الجرائم المستحدثة المرتبطة بالبيئة الرقمية، والتي تختلف في طبيعتها ووسائلها عن الجرائم التقليدية، الأمر الذي جعلها تفرض تحديات جديده على المجتمع.

الفصل الثالث الاجراءات المنهجية لموضوع الدراسة

تمهيد

الزيارات و الخرجات الميدانية

المنهج المستخدم

مجالات الدراسة

أدوات جمع البيانات

تمهيد:

إن الإطار المنهجي للدراسة عبارة تصميم تنظيمي، ويعتبر هو الجزء الأكثر أهمية في أي بحث علمي، و يكون هذا الإطار هو الخطوة الأولى التي تحدد المعايير التي يجب على الباحث إتباعها لتحقيق نتيجة أو هدف الدراسة.

وبناءا على المعلومات المقدمة سابقا، فإن الغاية من هذا الإطار أو الفصل هو توضيح وتبيان الخطة والمنهجية المتبعة من أجل معرفة الهوية الرقمية والجرائم المستحدثة بدءا بالمنهج المستخدم في الدراسة ومجالات الدراسة، مع التعرف على الادوات المعتمدة في جمع البيانات.

1- الزيارات والخرجات الميدانية:

تعتبر الزيارات والخرجات الميدانية في البحث العلمي بمثابة الخطوة الأولى الدراسة الميدانية يلجأ إليها الباحث من أجل التحري أكثر عن موضوع بحثه والإلمام بالموضوع والتعمق مع تحديد الأولويات التي سينطلق منها في دراسته، وتم الخروج بزيارات للمجلس القضائي بولاية كنيسة بتاريخ كل من:

- 2026/04/20:أول زيارة لنقابة المحامين من أجل المصادقة على الإذن بالدخول إلى المجلس القضائي بالدراسة الميدانية.

- 2026/04/24 :زيارة إلى المجلس القضائي من أجل يعض المعلومات من مساعدة نقيب المحامين مثل: عدد المحامين في النقابة، كيفية إجراء المقابلات معهم، أكثر الأوقات تواجدا في المجلس.

2- المنهج المستخدم:

- المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتيم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل إكتشاف الحقيقة.[1]

- وبإعتبار أن المشكلة الرئيسية التي تطرقت إليها الدراسة الحالية إسهام الهوية الرقمية في تنامي الجرائم المستحدثة فإن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي.

- ويعرف في هذا الصدد طريقة من طرق التفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية معينة.[2]

والخطوات المعتمدة لاختيار المنهج الوصفي في هذه الدراسة:

- بناء الإشكالية

- طرح التساؤلات

-بناء أداة الدراسة

- صياغة أسئلة البحث بما يتماشى مع أسلوب المنهج الوضفي.

- طرح الخرجات والزيارات الميدانية لاكتشاف ميدان الدراسة.

- تحليل و تفسير البيانات واستخلاص النتائج.

---

[1] محمد شفيق، *البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 21.

[2] عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، وكالة المطبوعات، الكويت، ص 9.

3-مجالات الدراسة:

وتتضمن مجالات الدراسة العناصر التالية: المكان الذي تمت فيه الدراسة والوقت المستغرق في أدائها، وأيضا مجتمع البحث الذي تم منه انتقاء عينة مناسبة وممثلة له.

3-1- المجال الزمي: ويشير هذا إلى المدة المستغرقة من قبل الباحث للقيام بهذه الدراسة، حيث تمت هذه الدراسة بفصليها النظري والميداني خلال السنة الجامعية 2025 /2026 على النحو التالي:

- **الدراسة النظرية:** بدأت خلال شهر أكتوبر عندما تم البحث عن موضوع مناسب أما في شهر نوفمبر فتم طرح الموضوع على الأستاذ المشرق وضبطه

-فلما تمت مصادقة الهيئة العلمية على موضوع الدراسة بتاريخ: 15 جانفي 2026، بدءا بجمع المعلومات من مراجع و مصادر خاصة بموضوع الدراسة، بالرغم من وجود قلة في الكتب التي تناولت الجرائم المستحدثة.

- **الدراسة الميدانية:** كانت من 13 أفريل 2026 وتم فيها صياغة أسئلة المقابلة، ثم تعديلها ومناقشتها مع الأستاذ المشرف، وحذف وزيادة أسئلة معينة، وبقينا مع التعديلات إلى غاية التعديل النهائي بتاريخ 20 أفريل 2026، وكانت في شكلها النهائي كما مرفق بالملاحق.

3-2- المجال المكاني: انحسر المجال المكاني لموضوع البحث في المجلس القضائي لولاية تبسة وهناك 600 محامي

3-3- المجال البشري: يعتبر مجتمع الدراسة هو الوحدة الكاملة للأشخاص الذين تضعهم في اعتبارك للقيام بالبحث العلمي، والذي سيتم منه انتقاء العينية الممثلة له.

- ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المجلس القضائي بولاية تبسة وبالتحديد نقابة المحامين كمجتمع بحث، كما تم إعتبار عينة عرضية تماشيا مع الموضوع والتي تتكون من 10 مفردات.

العينة العرضية هذا النوع من العينة يتم اختياره بالصدفة مثال : لو أردنا معرفة وجهة نظر عمال حول موضوع معين، فسنلتقي بأولئك المرتدين على المقهى أثناء وقت الغداء أو ترصدهم عند خروجهم من المصنع في نهاية النهار دون أن تتسائل عن أولئك الذين لا يتناولون غدائهم بالمقهى في منتصف النهار.[1]

4- أدوات جمع البيانات:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و المنهج المتبع , وجب إستخدام نوع من أدوات جمع البيانات ,و هذا لتغطية جميع جوانب الموضوع و جمع أكبر عدد ممكن من المعارف و المعلومات و تمثلت هذه الاداة في

[1] رمضان عبد التواب، *مناهج البحث العلمي وأساليبه في العلوم الاجتماعية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 112.

-المقابلة و كانت فردية مع كل مفردة من مفردات الدراسة و غير مقننة و هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مسائلة الأفراد , تسمح بأخذ معلومات كيفية. و المقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد , و تستعمل المقابلة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة , و إما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما , أو إلى حصر الوقائع و التعرف أيضا عن المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها .[1]

و تعتبلر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات و الأكثر صدقا حيث يستطيع الوصول إليه إلا من خلال المقابلة .[2]

كما تم مقابلة المحامين لمدة أسبوع من تاريخ 21 افريل الى غاية 29 افريل 2026

المقابلة غير المقننة و هيؤأكثر مرونة و انفتاح من المقابلة المقننة فعلى الرغم من أهداف البحث تحكم نوعية الاسئلة و محتواها و تسلسلها و كلماتها إلا أن ذلك يكون حسب الشخص الذي يجري المقابلة ولا توضع خطة أو يحدد برنامج مسبق لمثل هذه المقابلة .

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 92.
[2] ثامر حسني، *أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*، دار اليازوري العلمية، عمان، ص 140.

خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بضبط الاطار المنهجي الذي سنتستخدمه في دراستنا كطريق أو وسيلة للوصول إلى تحليل و تفسير الظاهرة المراد دراستها بطريقة علمية و منهجية مقننة وذلك بتحديد مجالات الدراسة و كذلك المجتمع المراد دراسته و العينة الملائمة و المختارة لدراستنا و الأدوات المعتمدة إلى جانب الأسلوب المتبع في تحليل المعلومات.

الفصل الرابع الدراسة الميدانية

تمهيد

عرض و تحليل البيانات

استخلاص نتائج الدارسة في ضوء الأسئلة الفرعية

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

مناقشة النتائج في ضوء نظريات مفسرة للجريمة و الانحراف

خلاصة

تمهيد

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى الإطار النظري والمنهجي للدراسة، يأتي هذا الفصل لعرض وتحليل البيانات الميدانية المتحصل عليها من خلال المقابلات التي أجريت مع مجموعة من المختصين في المجال القانوني، وذلك بهدف فهم العلاقة بين الهوية الرقمية للمجتمع والجرائم المستحدثة من منظور سوسيولوجي وقانوني.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على دليل مقابلة موجه إلى محامين ومختصين قانونيين، باعتبارهم من الفاعلين الذين يحتكون عمليا بقضايا الجريمة والانحراف، ويمتلكون رؤية مهنية حول التحولات التي أحدثها الفضاء الرقمي في أنماط السلوك الإجرامي. وقد دارت أسئلة المقابلة حول ثلاثة محاور رئيسية: التفاعل الرقمي داخل المجتمع وظهور الجرائم المستحدثة، الفضاء الرقمي كبيئة مساعدة على انتشار هذه الجرائم، ثم الآليات المقترحة للحد منها.

ومن خلال تحليل إجابات المبحوثين، تبين أن الهوية الرقمية لم تعد مجرد وسيلة للتواصل أو التعبير عن الذات، بل أصبحت مجالا قابلا للتوظيف في ممارسات منحرفة وإجرامية، خاصة عندما ترتبط بإخفاء الهوية، الحسابات الوهمية، انتحال الشخصية، ضعف الرقابة، وسهولة الوصول إلى الضحايا.

أولا: عرض وتحليل البيانات الميدانية

1- تحليل المحور الأول : التفاعل الرقمي داخل المجتمع وظهور الجرائم المستحدثة

يتناول هذا المحور طبيعة التفاعل داخل الفضاء الرقمي، ومدى مساهمته في ظهور أشكال جديدة من الجرائم أو إعادة إنتاج الجرائم التقليدية بوسائل حديثة[1].

1-أ- أشكال التفاعل الرقمي الخطيرة أو السلبية على المجتمع

أظهرت المقابلات أن التفاعل الرقمي لا يحمل طابعا إيجابيا دائما، فرغم أنه يوفر فرصا للتواصل وتبادل المعرفة، إلا أنه قد يتحول إلى مجال لإنتاج سلوكيات خطيرة وسلبية. وقد أجمع المبحوثون على أن أبرز هذه السلوكيات تتمثل في :نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، التنمر الإلكتروني، الابتزاز الرقمي، الاحتيال الإلكتروني، نشر المحتوى غير الأخلاقي أو غير القانوني، استغلال الأطفال، وخطاب الكراهية.

ففي المقابلة الأولى، أشار المبحوث إلى أن من أبرز أشكال التفاعل الرقمي الخطيرة نشر الأخبار والإشاعات الكاذبة، والتنمر الإلكتروني، خاصة عبر منصة تيك توك، إضافة إلى الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي .وهذا يدل على أن التفاعل الرقمي قد يتحول من وسيلة تواصل اجتماعي إلى أداة للتأثير السلبي على الرأي العام والعلاقات الاجتماعية.

أما في **المقابلة الثانية**، فقد ركز المبحوث على التنمر الإلكتروني، الأخبار الكاذبة، الابتزاز الرقمي، والاحتيال عبر الإنترنت، معتبرا أن هذه الممارسات تمس الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد .وهذا يبرز أن الجرائم المستحدثة ليست مجرد أفعال تقنية، بل لها آثار اجتماعية ونفسية واضحة.

وفي **المقابلة الخامسة**، اعتبر المبحوث أن الابتزاز الإلكتروني من أخطر الظواهر، خاصة مع انتشار الصور والمعلومات الشخصية .أما المقابلة السادسة فقد أضافت بعدا أكثر خطورة، حيث ربط المبحوث بين التواصل مع جهات مجهولة أو مشبوهة وبين جرائم مثل الاستغلال والاتجار بالبشر .

كما أظهرت **المقابلة العاشرة** أن استغلال الأطفال عبر الألعاب والمنصات الرقمية يمثل أحد أخطر أشكال التفاعل الرقمي، لأنه يمس فئة ضعيفة تحتاج إلى حماية خاصة .

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن القول إن التفاعل الرقمي لم يعد مجرد علاقة افتراضية عابرة، بل أصبح فضاء اجتماعيا يحمل مخاطر حقيقية، خاصة عندما يغيب الوعي والرقابة، وتصبح المعلومات الشخصية والصور والعلاقات الرقمية أدوات يمكن استغلالها من طرف الجناة.

1-ب-اختلاف سلوك الأفراد في الفضاء الرقمي مقارنة بالواقع

[1]- ينظر الملحق رقم 1 من أجل دليل المقابلة الكامل، شبكة تحليل المقابلات لخاص بالمحاور.

كشفت المقابلات عن وجود اختلاف واضح بين سلوك الأفراد في الواقع وسلوكهم داخل الفضاء الرقمي. فقد أشار معظم المبحوثين إلى أن الأفراد يكونون أكثر جرأة في العالم الرقمي، بسبب غياب المواجهة المباشرة وإمكانية إخفاء الهوية وضعف الرقابة الاجتماعية.

ففي **المقابلة الأولى**، يرى المبحوث أن الأفراد في الإنترنت يتصرفون بحرية أكبر، دون مراعاة كافية للضوابط الاجتماعية والأخلاقية التي تحكمهم في الواقع .وفي المقابلة الثانية، تم التأكيد على أن غياب المواجهة المباشرة وإمكانية إخفاء الهوية يجعلان بعض الأفراد أكثر جرأة على ارتكاب سلوكيات قد لا يقومون بها في الحياة الواقعية .

أما **المقابلة الثالثة**، فقد أوضحت أن السلوك الرقمي يتسم بالتحرر من القيود الاجتماعية، بينما بينت المقابلة الرابعة أن الأفراد في الفضاء الرقمي يكونون أكثر جرأة لأنهم لا يواجهون الطرف الآخر مباشرة .

وفي **المقابلة الخامسة**، أضاف المبحوث بعدا نفسيا مهما، حيث اعتبر أن الفضاء الرقمي يخلق حاجزا نفسيا بين الفاعل وفعله، مما يقلل إحساسه بالمسؤولية والذنب .وهذا يعني أن غياب التفاعل الوجاهي يضعف الشعور بالعواقب الأخلاقية والاجتماعية للسلوك.

كما أشارت **المقابلة الثامنة** إلى أن بعض الأفراد يقدمون صورة مثالية أو مزيفة عن أنفسهم داخل الفضاء الرقمي، تختلف عن واقعهم الحقيقي .وهذا يرتبط مباشرة بمفهوم الهوية الرقمية، إذ يمكن للفرد أن يعيد تشكيل ذاته داخل الفضاء الرقمي بما يخدم أهدافه أو مصالحه.

ومن خلال ذلك، يتضح أن الفضاء الرقمي يضعف بعض أشكال الضبط الاجتماعي التقليدي، لأنه يمنح الأفراد شعورا بالحرية، وأحيانا بالإفلات من الحكم الاجتماعي، مما يجعلهم أكثر استعدادا لممارسة سلوكيات منحرفة أو عدوانية.

1-ج-مساهمة الفضاء الرقمي في ظهور أنماط إجرامية مستحدثة

أجمع أغلب المبحوثين على أن الفضاء الرقمي ساهم في ظهور أنماط جديدة من الجرائم، أو على الأقل ساهم في تطوير جرائم تقليدية ومنحها أشكالا أكثر تعقيدا وانتشارا. ومن أبرز الجرائم التي تكررت في المقابلات :الاحتيال الإلكتروني، الابتزاز الرقمي، انتحال الهوية، الاختراق، القرصنة، التزوير الرقمي، خطاب الكراهية، استغلال الأطفال، وتنظيم الشبكات الإجرامية.

في **المقابلة الأولى**، أشار المبحوث إلى أن الجريمة الإلكترونية لم تكن معروفة بالشكل الحالي قبل عقود، وأن الفضاء الرقمي أفرز جرائم مثل الاحتيال الإلكتروني والإرهاب الإلكتروني والاتجار في العملات الرقمية .وفي المقابلة الثانية، تم التركيز على الاختراق الإلكتروني، انتحال الهوية، والابتزاز الرقمي .

غير أن بعض المبحوثين قدموا تصورا أكثر دقة، حيث رأوا أن الفضاء الرقمي لا يخلق دائما جرائم جديدة كليا، بل يطور الجرائم التقليدية ويمنحها أدوات جديدة. ففي **المقابلة الثالثة**، يرى المبحوث أن التكنولوجيا ساهمت في تطوير الجرائم التقليدية أكثر من خلق جرائم جديدة بالكامل .كما أكدت **المقابلة السادسة** الفكرة نفسها، إذ اعتبرت أن الجرائم الرقمية هي في كثير من الأحيان أشكال حديثة لجرائم قديمة بوسائل رقمية .

وهذا الطرح مهم جدا من الناحية السوسيولوجية، لأنه يبين أن الجريمة لا تنفصل عن سياقها الاجتماعي والتقني. فالاحتيال مثلا ليس جريمة جديدة، لكنه داخل الفضاء الرقمي أصبح يتم عبر روابط مزيفة، حسابات وهمية، رسائل احتيالية، أو تقنيات ذكاء اصطناعي. وكذلك الابتزاز ليس ظاهرة جديدة، لكنه أصبح أكثر خطورة عندما ارتبط بالصور الشخصية والحسابات الرقمية.

كما أضافت **المقابلة السابعة والثامنة والتاسعة** بعدا حديثا مهما، يتمثل في دور الذكاء الاصطناعي في التزوير وانتحال الشخصية وتقليد الهويات وإنشاء محتوى مزيف .وهذا يؤكد أن الجرائم المستحدثة في تطور دائم، وأن التكنولوجيا لا تغير فقط طريقة ارتكاب الجريمة، بل تغير كذلك طبيعة الأدلة، الضحايا، الفاعلين، وأساليب المكافحة.

1-د- دور إخفاء الهوية والأسماء المستعارة في ارتكاب الجرائم

أظهرت المقابلات أن إخفاء الهوية يمثل أحد العوامل المركزية في العلاقة بين الهوية الرقمية والجرائم المستحدثة. فقد ربط معظم المبحوثين بين الحسابات الوهمية، الأسماء المستعارة، الهويات المزيفة، وبين ارتفاع احتمالات ارتكاب الجرائم.

في **المقابلة الأولى**، يرى المبحوث أن إخفاء الهوية يمنح المجرم شعورا بالأمان الزائف، مما يشجعه على ارتكاب أفعال لا يجرؤ على ارتكابها في الواقع .وفي المقابلة الثانية، تم التأكيد على أن إخفاء الهوية يمنح الفاعل شعورا بالأمان والإفلات من العقاب .

أما **المقابلة الرابعة**، فقد بينت أن سهولة إنشاء هويات رقمية مزيفة دون رقابة صارمة تسمح للمجرمين بالتحرك بحرية، كما تعقد عملية التتبع القانوني .وفي المقابلة الخامسة، أشار المبحوث إلى أن إخفاء الهوية يخلق حاجزا نفسيا يقلل الإحساس بالمسؤولية .

وفي **المقابلة السابعة**، تمت الإشارة إلى أن إخفاء الهوية قد يسمح بالدخول في شبكات إجرامية دون الكشف عن الهوية الحقيقية .أما المقابلة الثامنة، فربطت إخفاء الهوية باستهداف الفئات الضعيفة مثل الأطفال .

من خلال هذه المعطيات، يمكن القول إن الهوية الرقمية لا تكون خطيرة في ذاتها، لكنها تصبح مجالا للخطر عندما تتحول إلى هوية مزيفة أو مجهولة أو قابلة للتلاعب. فالتخفي الرقمي يقلل الخوف من العقاب، ويضعف الإحساس بالمسؤولية، ويمنح الجاني قدرة أكبر على الاقتراب من الضحية أو خداعها أو تهديدها.

2-تحليل المحور الثاني: الفضاء الرقمي كبيئة مساعدة على انتشار الجرائم المستحدثة

يتعلق هذا المحور بخصائص الفضاء الرقمي التي تجعله مجالا مناسبا لانتشار الجرائم المستحدثة، مثل ضعف الضبط الاجتماعي، سرعة التواصل، العالمية، صعوبة التتبع، وسهولة إنشاء حسابات وهمية.

2-أ- ضعف الضبط الاجتماعي في الفضاء الرقمي

أجمعت أغلب المقابلات على أن ضعف الضبط الاجتماعي في الفضاء الرقمي يعد من العوامل الأساسية التي تساعد على انتشار الجرائم المستحدثة. فالفضاء الرقمي يختلف عن الواقع، لأن الرقابة الأسرية والاجتماعية والمؤسساتية تكون أضعف، كما أن القيم والمعايير الاجتماعية لا تمارس الضغط نفسه الذي تمارسه في العلاقات المباشرة.

في **المقابلة الثانية**، يرى المبحوث أن ضعف الضبط الاجتماعي يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الجرائم المستحدثة بسبب غياب الرقابة المباشرة وضعف تأثير القيم الاجتماعية مقارنة بالواقع .وفي المقابلة الرابعة، أشار المبحوث إلى أن غياب الرقابة المباشرة يجعل الأفراد يتصرفون بحرية أكبر، ويقلل من تأثير القيم والمعايير، مما يزيد احتمال الانحراف .

أما **المقابلة السادسة**، فقد وصفت غياب الضبط الاجتماعي بأنه يؤدي إلى نوع من الفوضى السلوكية، لأن الأفراد لا يلتزمون في الفضاء الرقمي بالقواعد نفسها التي تحكمهم في الواقع .وفي المقابلة العاشرة، تم التأكيد على أن ضعف الضبط الاجتماعي يخلق بيئة تسمح بالسلوك المنحرف دون قيود واضحة .

وهذا يدل على أن الفضاء الرقمي لا يلغي الضبط الاجتماعي تماما، لكنه يضعفه ويعيد تشكيله. فالرقابة في الواقع تكون غالبا مباشرة ومرئية، أما في الفضاء الرقمي فهي غير مباشرة، وتعتمد بدرجة كبيرة على الرقابة الذاتية والوعي الفردي. وعندما تكون الرقابة الذاتية ضعيفة، تزيد فرص الانحراف.

2-ب- الفئات الأكثر عرضة للانخراط أو الوقوع ضحية للجرائم المستحدثة

أظهرت المقابلات أن هناك فئات اجتماعية أكثر عرضة للانخراط في الجرائم الرقمية أو الوقوع ضحية لها، ومن أبرزها :الشباب، المراهقون، القاصرون، العاطلون عن العمل، النساء، الأطفال، وضعيفو الوعي الرقمي.

في المقابلتين **الأولى والثانية**، تم التركيز على فئة الشباب باعتبارها الأكثر استخداما للتكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي، مما يجعلها أكثر احتكاكا بالفضاء الرقمي وأكثر عرضة للانخراط في بعض الجرائم أو التعرض لها .

أما **المقابلة الثالثة**، فقد ركزت على المراهقين بسبب حب التجربة والفضول وغياب الرقابة الأسرية والتأثر بالمحتوى الرقمي .وفي المقابلة التاسعة، أشار المبحوث إلى أن بعض القاصرين قد ينخرطون في جرائم رقمية دون إدراك لخطورتها القانونية، إذ يعتبرونها نوعا من اللعب أو التسلية .

كما أضافت **المقابلة الخامسة** بعدا اقتصاديا، حيث ربطت بعض حالات الانخراط في الجرائم الرقمية بالعاطلين عن العمل الذين قد يبحثون عن الربح السريع .أما المقابلة السابعة، فقد قدمت ملاحظة مهمة حول النساء، معتبرة أنهن في بعض الحالات ضحايا أكثر من كونهن فاعلات، خاصة في جرائم الابتزاز الإلكتروني .

وفي **المقابلة الثامنة والعاشرة**، تم التركيز على الأطفال والفئات الضعيفة، خاصة في سياق الاستغلال الرقمي عبر الألعاب والمنصات .

وعليه، فإن العلاقة بين الفئة الاجتماعية والجريمة الرقمية ليست علاقة بسيطة أو أحادية. فالشباب والمراهقون قد يكونون أكثر عرضة بسبب كثافة الاستخدام وضعف الوعي، والعاطلون عن العمل قد تدفعهم الرغبة في الربح السريع، والنساء والأطفال قد يكونون أكثر تعرضا للاستغلال والابتزاز. وهذا يعني أن فهم الجرائم المستحدثة يتطلب مراعاة السن، النوع الاجتماعي، الوضع الاقتصادي، مستوى الوعي، ودرجة الرقابة.

2-ج- أسباب انتشار الجرائم المستحدثة المرتبطة بالهوية الرقمية

أبرزت المقابلات مجموعة من الأسباب التي تفسر انتشار الجرائم المستحدثة المرتبطة بالهوية الرقمية، ويمكن تصنيفها إلى أسباب تقنية، اجتماعية، قانونية، نفسية واقتصادية.

1-2-1- الأسباب التقنية

تتمثل في سهولة إنشاء الحسابات الوهمية، إمكانية إخفاء الهوية، صعوبة التتبع، سرعة التواصل، واستعمال الذكاء الاصطناعي في التزوير وانتحال الشخصية. وقد أشارت **المقابلة الرابعة** إلى

أن سهولة إنشاء هويات رقمية مزيفة دون رقابة صارمة تسمح للمجرمين بالتحرك بحرية .كما بينت **المقابلة التاسعة** أن الذكاء الاصطناعي سهّل تقليد الهويات وإنشاء محتوى مزيف .

1-2-2- الأسباب الاجتماعية

تتعلق بضعف الرقابة الأسرية والاجتماعية، ضعف الوعي الرقمي، مشاركة المعلومات الشخصية دون حذر، والتأثر بالمحتوى الرقمي. وقد أكدت **المقابلة الثالثة** أن ضعف الوعي الرقمي يجعل المستخدمين يشاركون معلوماتهم الشخصية بسهولة، مما يسهل استغلالهم .

1-2-3- الأسباب القانونية

تتمثل في تأخر المتابعة القانونية، ضعف الردع الفوري، صعوبة التنسيق الدولي، وجود ثغرات قانونية، وعدم مواكبة النصوص القانونية لكل صور الجريمة الرقمية. فقد بينت **المقابلة الثامنة** أن تأخر المعالجة القانونية يعطي انطباعا بالإفلات من العقاب .كما أشارت **المقابلة السابعة** إلى أن ضعف التنسيق القانوني الدولي يعرقل مكافحة الجرائم العابرة للحدود .

1-2-4- الأسباب النفسية

تتمثل في الشعور بالأمان الزائف، ضعف الإحساس بالمسؤولية، ضعف الشعور بالذنب، التسرع، الفضول، وحب التجربة. وقد أوضحت المقابلة **الخامسة** أن غياب المواجهة المباشرة مع الضحية يضعف الشعور بالذنب .

1-2-5- الأسباب الاقتصادية

تظهر في الرغبة في الربح السريع، خاصة في جرائم الاحتيال وانتحال الهوية. وقد أشارت **المقابلة السادسة** إلى أن الدافع المادي يلعب دورا كبيرا في جرائم الاحتيال وانتحال الهوية، لأن الفضاء الرقمي قد يوفر أرباحا سريعة بجهد أقل .

بناء على ذلك، يمكن القول إن الجرائم المستحدثة لا تنتج عن عامل واحد، بل عن تداخل عدة عوامل، وهو ما أكدته **المقابلة العاشرة** التي اعتبرت أن انتشار هذه الجرائم ناتج عن تداخل عوامل تقنية وقانونية واجتماعية، خاصة غياب الوعي وضعف الرقابة .

2-4- الفرق بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة

أظهرت إجابات المبحوثين أن الجرائم التقليدية والجرائم الرقمية تختلف من حيث الدوافع، الوسائل، النطاق، سهولة التنفيذ، وصعوبة المكافحة.

فالجرائم التقليدية غالبا ما ترتبط بعوامل واقعية مباشرة مثل الفقر، التفكك الأسري، الظروف الاجتماعية، أو الحاجة المادية. أما الجرائم الرقمية، فهي ترتبط أكثر بعوامل مثل إخفاء الهوية، الفرص التقنية، ضعف الرقابة، سرعة التواصل، سهولة الوصول إلى الضحايا، والرغبة في الربح السريع.

في **المقابلة الثانية**، أوضح المبحوث أن الجرائم التقليدية غالبا ما ترتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية مباشرة، بينما ترتبط الجرائم المستحدثة بالتطور التكنولوجي وإخفاء الهوية وسهولة الوصول إلى الضحايا .وفي المقابلة السادسة، تم التأكيد على أن الجرائم التقليدية محدودة في الزمان والمكان، بينما الجرائم الرقمية عابرة للحدود .

أما **المقابلة التاسعة**، فقد أبرزت أن الجرائم الرقمية تتأثر بالتطور التكنولوجي السريع، بينما الجرائم التقليدية أكثر استقرارا من حيث الأسباب .وهذا يجعل الجرائم الرقمية أكثر تغيرا وتعقيدا وصعوبة في التحكم.

ومن هنا يمكن القول إن الجريمة المستحدثة تختلف عن الجريمة التقليدية ليس فقط في الوسيلة، بل في البيئة التي تتم فيها، وفي نوعية الضحايا، وفي طبيعة الأدلة، وفي سرعة الانتشار، وفي صعوبة التتبع والملاحقة.

3- تحليل المحور الثالث: الآليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة

يركز هذا المحور على الحلول والآليات التي اقترحها المبحوثون للوقاية من الجرائم المستحدثة ومواجهتها.

3-أ- دور الأسرة في الوقاية من الجرائم الرقمية

أجمعت المقابلات على أهمية الأسرة في توجيه الأبناء نحو الاستخدام الآمن للفضاء الرقمي. فالأسرة تعد المؤسسة الأولى في التنشئة الاجتماعية، ومن خلالها يكتسب الفرد القيم والمعايير والرقابة الذاتية.

في **المقابلة الأولى**، رأى المبحوث أن الأسرة يمكن أن تساهم من خلال تعليم الأبناء حماية معلوماتهم الشخصية وعدم مشاركتها مع الغرباء .وفي المقابلة الثانية، تم التأكيد على أهمية التوعية والرقابة المعتدلة وغرس القيم الأخلاقية .

أما **المقابلة الثالثة**، فقد شددت على ضرورة الرقابة الأسرية المعتدلة دون إفراط، حتى لا تتحول الرقابة إلى ضغط يؤدي إلى نتائج عكسية .وفي المقابلة الثامنة، تم التنبيه إلى ضرورة توعية الأسرة نفسها، لأن بعض الأولياء يفتقرون إلى المعرفة الرقمية .

وتؤكد **المقابلة التاسعة** على أهمية تعزيز الرقابة الذاتية لدى الأبناء، وتعليمهم تحمل المسؤولية بدل الاعتماد فقط على الرقابة الخارجية .وهذا يعني أن الوقاية الفعالة لا تقوم فقط على المنع، بل على بناء وعي داخلي يجعل الفرد قادرا على ضبط سلوكه حتى في غياب الرقابة.

3-ب- دور المؤسسات التربوية

أظهرت المقابلات أن المؤسسات التربوية تلعب دورا مهما في الوقاية من الجرائم الرقمية، خاصة من خلال التربية الرقمية، الأمن السيبراني، الورشات التوعوية، وتدريب الأساتذة.

في **المقابلة الثانية**، اقترح المبحوث إدماج التربية الرقمية ضمن المناهج التعليمية وتنظيم حملات توعية .وفي المقابلة الثالثة، تم اقتراح تنظيم ورشات تدريبية حول الجرائم الرقمية .

كما أشارت **المقابلة السابعة** إلى ضرورة إدخال مواد تعليمية حول الأمن السيبراني، من أجل تمكين التلاميذ من فهم المخاطر وحماية أنفسهم .أما المقابلة التاسعة، فقد أكدت أهمية تدريب الأساتذة على التوعية الرقمية، لأنهم يلعبون دورا مباشرا في توجيه التلاميذ .

ومن خلال هذه النتائج، يتضح أن المدرسة لا ينبغي أن تكتفي بالتعليم التقليدي، بل يجب أن تواكب التحولات الرقمية من خلال إدماج مفاهيم مثل: حماية البيانات، أخلاقيات الاستخدام، مخاطر الحسابات الوهمية، آليات التبليغ، والوقاية من الابتزاز والاحتيال.

3- ج- دور المؤسسات الأمنية

ركز المبحوثون على أهمية تطوير العمل الأمني لمواجهة الجرائم المستحدثة، لأن هذه الجرائم تحتاج إلى خبرات تقنية متخصصة. وقد اقترحوا إنشاء فرق متخصصة في الجرائم الإلكترونية، تتبع الأدلة الرقمية، مراقبة الأنشطة المشبوهة، استخدام الذكاء الاصطناعي، والتعاون الدولي.

في **المقابلة الثانية**، أشار المبحوث إلى أهمية فرق متخصصة في الجرائم الإلكترونية، وتتبع الأدلة الرقمية، والتعاون مع الجهات الدولية .وفي **المقابلة الرابعة**، تم التركيز على ضرورة وجود خبراء في التكنولوجيا لمتابعة الجرائم الرقمية وكشف الفاعلين .

أما **المقابلة السابعة**، فقد أبرزت أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات كبيرة من البيانات واكتشاف الأنماط الإجرامية .وفي المقابلة الثامنة، تم التأكيد على أهمية سرعة استقبال شكاوى المواطنين والتفاعل معها لتقليل الأضرار وزيادة ثقة المجتمع في الأجهزة الأمنية .

وبذلك، فإن المواجهة الأمنية للجرائم المستحدثة لا يمكن أن تعتمد فقط على الوسائل التقليدية، بل تحتاج إلى تحديث مستمر في المهارات، الوسائل، قواعد البيانات، وآليات التعاون بين المؤسسات.

3- د-دور المؤسسات القضائية والقانونية

أظهرت المقابلات أن القضاء والقانون يشكلان عنصرا أساسيا في مواجهة الجرائم المستحدثة، خاصة من خلال التكييف القانوني، الردع، حماية الضحايا، تكوين القضاة، وسد الثغرات القانونية.

في **المقابلة الثالثة**، يرى المبحوث أن تكييف النصوص القانونية مع التطورات التكنولوجية أمر ضروري لمعالجة الجرائم المستحدثة قضائيا .وفي **المقابلة الخامسة**، تم التركيز على أهمية الأدلة الرقمية في إثبات الجرائم، وما يتطلبه ذلك من خبرة خاصة في تحليلها .

أما **المقابلة السابعة**، فقد شددت على ضرورة تكوين القضاة في المجال الرقمي، لأن طبيعة الجرائم تغيرت .وفي المقابلة الثامنة، تم إبراز أهمية حماية حقوق الضحايا وتعويضهم، لأن ذلك يعزز الإحساس بالعدالة ويشجع على التبليغ .

كما أشارت **المقابلة التاسعة** إلى دور التفسير القضائي للنصوص في سد الثغرات القانونية، خاصة في الجرائم الجديدة .

ومن هنا، فإن مواجهة الجرائم الرقمية تتطلب منظومة قانونية مرنة، قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، دون أن تفرط في حماية الحقوق والحريات.

3- هـ- آليات إضافية مقترحة

إن المبحوثين لم يحصروا مواجهة الجرائم المستحدثة في الجانب القانوني فقط، بل اقترحوا آليات متعددة ومتكاملة. فقد ركز بعضهم على التقنيات الحديثة والمراقبة الرقمية، بينما ركز آخرون على التشريعات المتخصصة وحماية المعطيات الشخصية. كما برزت أهمية التعاون الدولي بسبب الطبيعة العابرة للحدود للجرائم الرقمية، إضافة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا في الوقاية والمواجهة. وإضافة إلى ما سبق من الاليات اقترح المبحوثون أيضا آليات أخرى، منها[1]:

- ✓ إنشاء منصات وطنية للتبليغ عن الجرائم الرقمية .
- ✓ تعزيز حماية المعطيات الشخصية .
- ✓ الشراكة بين القطاع العام والخاص، خاصة مع شركات التكنولوجيا .
- ✓ إشراك المجتمع المدني والجمعيات في التوعية .
- ✓ تعزيز التعاون الدولي .
- ✓ التكوين المستمر للفاعلين الأمنيين والقضائيين والتربويين .
- ✓ الجمع بين التوعية والردع والتكنولوجيا .

[1]- ينظر الملحق رقم 2 من أجل جدول حصر الاليات حسب كل مبحوث مستخرج من الردود

وقد أكدت المقابلة العاشرة أن مواجهة الجرائم المستحدثة لا يمكن أن تعتمد على جانب واحد، بل تحتاج إلى مقاربة شاملة وتكاملية تجمع بين التوعية، الردع، التكنولوجيا، القانون، الأسرة، المدرسة، الأمن والقضاء

ثانيا: استخلاص نتائج الدراسة

من خلال تحليل المقابلات العشر، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1- الهوية الرقمية أصبحت جزءا أساسيا من الحياة الاجتماعية

أظهرت الدراسة أن الهوية الرقمية لم تعد مجرد امتداد تقني للهوية الواقعية، بل أصبحت جزءا من طريقة تفاعل الأفراد داخل المجتمع. فهي تظهر من خلال الحسابات، الصور، الأسماء، التعليقات، البيانات الشخصية، وطريقة تقديم الذات للآخرين.

2- الفضاء الرقمي غيّر أنماط السلوك الاجتماعي

تبين من المقابلات أن الأفراد يتصرفون داخل الفضاء الرقمي بدرجة أكبر من الحرية والجرأة مقارنة بالواقع، بسبب غياب المواجهة المباشرة وضعف الرقابة الاجتماعية.

3- الهوية الرقمية قد تتحول إلى أداة للتخفي والانحراف

أظهرت النتائج أن إخفاء الهوية، استخدام الأسماء المستعارة، وإنشاء الحسابات الوهمية، كلها عوامل تساعد على ارتكاب جرائم مثل الاحتيال، الابتزاز، انتحال الشخصية، خطاب الكراهية، والاستغلال.

4- الجرائم المستحدثة ليست دائما جرائم جديدة كليا

بينت بعض المقابلات أن الفضاء الرقمي لم يخلق فقط جرائم جديدة، بل ساهم أيضا في تطوير جرائم تقليدية ومنحها وسائل أكثر سرعة وتعقيدا وانتشارا.

5- ضعف الضبط الاجتماعي عامل رئيسي في انتشار الجرائم الرقمية

أظهرت الدراسة كذلك أن غياب الرقابة المباشرة وضعف تأثير القيم والمعايير داخل الفضاء الرقمي يساهمان في خلق بيئة تسمح بالسلوك المنحرف.

6- الشباب والمراهقون والقاصرون من أكثر الفئات ارتباطا بالظاهرة

بينت المقابلات أن كثرة استخدام التكنولوجيا، حب التجربة، ضعف الوعي القانوني، وغياب الرقابة الأسرية تجعل هذه الفئات أكثر عرضة للانخراط في الجرائم الرقمية أو الوقوع ضحية لها.

7- النساء والأطفال من الفئات الأكثر تعرضا للاستغلال الرقمي

أظهرت بعض المقابلات أن النساء قد يكن ضحايا للابتزاز الإلكتروني، وأن الأطفال معرضون للاستغلال عبر الألعاب والمنصات الرقمية.

8- الذكاء الاصطناعي زاد من تعقيد الجرائم المستحدثة

بينت المقابلات أن الذكاء الاصطناعي أصبح يستعمل في التزوير، انتحال الشخصية، تقليد الهويات، وإنشاء محتوى مزيف، مما يجعل الجريمة الرقمية أكثر تعقيدا.

9- الجرائم الرقمية عابرة للحدود

أظهرت الدراسة أن الفضاء الرقمي يوسع نطاق الجريمة ويجعلها غير مرتبطة بمكان جغرافي محدد، مما يصعب الملاحقة القانونية ويجعل التعاون الدولي ضرورة.

10-مواجهة الجرائم المستحدثة تحتاج إلى مقاربة شاملة

أكدت النتائج أن الحد من الجرائم الرقمية لا يتحقق عبر القانون وحده، بل يتطلب تكامل الأسرة، المدرسة، المؤسسات الأمنية، القضاء، الإعلام، المجتمع المدني، وشركات التكنولوجيا

ثالثا : مناقشة النتائج في ضوء الأسئلة الفرعية للدراسة

بناء على ما تم استخلاصه من المقابلات العشر مع المبحوثين، وتأسيسا على التقاطعات النظرية والدراسات السابقة، يمكننا الإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة ومناقشتها على النحو التالي:

1- كيف يؤدي التفاعل داخل المجتمع الرقمي إلى ظهور الجرائم المستحدثة؟

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التفاعل داخل المجتمع الرقمي ليس مجرد تبادل آلي للمعلومات، بل هو بيئة تفاعلية بديلة تعيد تشكيل سلوك الأفراد وهوياتهم .ويؤدي هذا التفاعل إلى ظهور الجرائم المستحدثة من خلال عدة آليات رصدتها المقابلات:

- **انفصال الهوية الرقمية عن الواقعية:**يتيح التفاعل الرقمي للأفراد إمكانية بناء "ذات اصطناعية" عبر الأسماء المستعارة والحسابات الوهمية. هذا الانفصال يمنح الجاني شعورا بالحصانة والتخفي، مما يضعف لديه الرقابة الذاتية ويشجعه على ممارسة سلوكيات انحرافية ك (الابتزاز، الاحتيال، وانتحال الشخصية) لم يكن ليجرؤ عليها في التفاعل الواقعي المباشر.
- **بناء علاقات رمزية قائمة على الخداع:**وفقا لما أثبته المبحوثون، فإن الجرائم المستحدثة (مثل الاستغلال الرقمي للنساء والأطفال) تبدأ بتفاعل رمزي تصنعه الصور والمحادثات الموجهة؛ حيث يستغل الجاني مرونة تشكيل الهوية الرقمية لتقديم نفسه كشخص موثوق أو مثالي، لبناء علاقة وهمية تنتهي بإيقاع الضحية.

- **التحول في نمط السلوك الاجتماعي:**أفرز التفاعل الرقمي المستمر ثقافة "الجرأة الرقمية" وضعف الالتزام بالمعايير الأخلاقية، حيث يرى المبحوثون أن سهولة التعليق والمشاركة أدت إلى تحويل سلوكيات مثل (التنمر الإلكتروني وخطاب الكراهية) إلى ممارسات يومية تفاعلية تسهل الانزلاق نحو الجريمة السيبرانية.

إذا التفاعل الرقمي يؤدي إلى الجريمة لأنه يمنح المنحرفين أدوات للتخفي وإعادة إنتاج "معان مزيفة للذات"، مستغلين ثقة الضحايا وقابلية تشكيل الهوية الافتراضية.

2- كيف يساعد الفضاء الرقمي في انتشار الجرائم المستحدثة؟

أجمعت مخرجات المقابلات الميدانية على أن الفضاء الرقمي بخصائصه البنيوية والتقنية يمثل **"بيئة حاضنة ومسرّعة"**لانتشار الظاهرة الإجرامية وتطورها، وذلك من خلال:

- **توفير "الفرصة الإجرامية" وتسهيل الالتقاء:**أثبتت النتائج (في ضوء نظرية النشاط الروتيني) أن الفضاء الرقمي يجمع بشكل دائم ومستمر بين "جوان محتملين" يملكون مهارات تقنية وتخفٍّ، وبين "ضحايا مناسبين" (كالشباب والمراهقين والنساء) الذين يعرضون بياناتهم وحياتهم الشخصية باستمرار، وسط غياب تام لـ "الحارس الفعال" أو الرقابة الفورية.
- **إلغاء الحدود الجغرافية والزمنية:**أكدت المقابلات أن الطابع العابر للحدود للفضاء الافتراضي يمنح الجريمة سرعة انتشار هائلة، ويصعّب في الوقت ذاته من ملاحقتها قانونيا وأمنيا، مما يجعل المجرمين يتحركون بحرية أكبر مستغلين تباين القوانين بين الدول.
- **إعادة تدوير وتطوير الجرائم التقليدية:**تبين من النتائج أن الفضاء الرقمي لم يقتصر على خلق جرائم جديدة بل "رقمن" الجرائم التقليدية (كالسرقة، التزوير، والابتزاز)، ومنحها أدوات متطورة زادت من تعقيدها، لاسيما مع إقحام تقنيات **الذكاء الاصطناعي** في تزوير الهويات وصناعة المحتوى المزيف (التزييف العميق)، مما جعل الجريمة أكثر انتشارا وأصعب في الكشف.
- **ضعف بيئة الضبط الاجتماعي الرقمي:**يساعد الفضاء الرقمي على انتشار الجريمة بسبب غياب آليات الردع الاجتماعي التقليدية (كالخجل من الجماعة، أو الرقابة الأسرية المباشرة)، وتأخر الاستجابة القانونية أو ضعف الوعي التشريعي لدى المستخدمين.

بالتالي الخصائص التقنية للفضاء الرقمي (كالسرعة، العالمية، التخفي، والذكاء الاصطناعي) هي التي تمنح الجريمة المستحدثة وقود الانتشار والتعقيد، مستغلة الفجوة في الرقابة الأمنية والوعي المجتمعي.

3- ما الآليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة؟

بناء على المقاربة الشاملة التي أكد عليها أفرادعينة البحث في المقابلات، والتقاطعات النظرية (خاصة نظرية الضبط الاجتماعي)، فإن مواجهة الجرائم المستحدثة لا يمكن أن تنجح بالاعتماد على الجانب القانوني وحده، بل تتطلب استراتيجية تكاملية تتضمن أربع آليات أساسية نذكرها في الجدول التالي:

محور الآلية	الإجراءات التطبيقية المقترحة بناء على نتائج الدراسة
الآليات التربوية	✓ تفعيل دور الأسرة في الرقابة الوالدية وتوجيه السلوك الرقمي للأبناء (المراهقين والقصر) ✓ إدراج مبادئ التربية الرقمية والأمن السيبراني في المناهج التعليمية (المدارس والجامعات) لبناء "الرقابة الذاتية."
الآليات التوعوية والثقافية	✓ إطلاق حملات إعلامية مستمرة لرفع الوعي الرقمي والقانوني بمخاطر مشاركة البيانات الشخصية. ✓ التركيز على الفئات الأكثر هشاشة (النساء والأطفال) وتوعيتهم بأساليب الاحتيال والابتزاز الإلكتروني.
الآليات التقنية والوقائية	✓ تطوير خدمات التحقق من الهوية الرقمية وحماية البيانات في المؤسسات والمنصات. ✓ مواجهة الاستخدام السلبي للذكاء الاصطناعي عبر برمجيات كشف التزييف الفوري.
الآليات القانونية والأمنية	✓ تحديث التشريعات القانونية لمواكبة الجرائم المستحدثة (مثل قوانين مكافحة التزييف بالذكاء الاصطناعي). ✓ تكوين وتأهيل الفاعلين في سلك الأمن والقضاء تكنولوجيا، وتفعيل التعاون الدولي لكون الجريمة عابرة للحدود.

ومنه، نستطيع القول أنّالحد من الجرائم المستحدثة يتطلب الانتقال من "الضبط القانوني البعدي" (العقوبة بعد الجريمة) إلى "الضبط الوقائي القبلي"المشترك بين الأسرة، المدرسة، الإعلام، وشركات التكنولوجيا لحجب الفرصة الإجرامية قبل وقوعها.

رابعا : مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الهوية الرقمية والجرائم السيبرانية والوعي الرقمي.

1-المناقشة في ضوء دراسات الهوية الرقمية

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة هاجر لعروسي وخديجة بوخلفة حول ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر، والتي بينت أن الهوية الافتراضية ساهمت في خلق تغير في الهوية الواقعية، وأكسبت المستخدم هويتين متوازيتين قد تتفقان أو تختلفان حسب الموضوع والهدف من الاستخدام .

وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه المقابلات، خاصة تلك التي بينت أن بعض الأفراد يقدمون صورة مثالية أو مزيفة عن أنفسهم في الفضاء الرقمي، وأن الهوية الرقمية قد تختلف عن الهوية الواقعية.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة **شنوقة عفاف** حول دور استخدام الإنستغرام في تشكيل الهوية الافتراضية، والتي بينت أن بعض المستخدمين يصرحون ببيانات غير صحيحة لأسباب تتعلق بالخوف من استغلال الهوية أو بسبب القيم والمعايير الاجتماعية .وهذا يتفق مع نتائج المقابلات التي أكدت انتشار الأسماء المستعارة والهويات المزيفة والحسابات الوهمية.

وتتفق كذلك مع دراسة زيادي مروة وضيافي فاطمة حول الفضاء الافتراضي وتشكيل الهوية الرقمية لدى الشباب الجزائري، والتي بينت أن الفضاء الافتراضي يساهم في تشكيل الهوية الرقمية ويكسب الشباب عادات وسلوكيات جديدة .وقد أكدت المقابلات أن الشباب هم من أكثر الفئات تأثرا بالفضاء الرقمي، سواء من حيث الاستخدام أو من حيث التعرض لمخاطر الانحراف الرقمي.

2- المناقشة في ضوء دراسات الجرائم السيبرانية

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة شبان دعاء رابحة وشيخي ابتسام حول الجرائم السيبرانية وآليات مكافحتها، والتي توصلت إلى أن الجريمة السيبرانية لا ترتبط فقط بالجوانب التقنية، بل تتداخل فيها أبعاد قانونية وأمنية واقتصادية واجتماعية .وهذا يتطابق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية، حيث أظهرت المقابلات أن الجرائم المستحدثة ناتجة عن تداخل عوامل تقنية، نفسية، اجتماعية، قانونية واقتصادية.

كما تتفق معها في أن أساليب الجرائم السيبرانية في تطور مستمر، مما يجعل مكافحتها أكثر تعقيدا من الجرائم التقليدية. وقد ظهر ذلك بوضوح في مقابلات تحدثت عن الذكاء الاصطناعي، التزوير الرقمي، انتحال الشخصية، وصعوبة التتبع.

وتتفق الدراسة الحالية أيضا مع ما توصلت إليه دراسة عبد الله نوح حول الأخلاقيات الرقمية ومساهمتها في الوقاية من الجريمة الرقمية، خاصة من حيث أهمية القيم والأخلاقيات الرقمية في ضبط

السلوك داخل الفضاء الرقمي .فقد بينت المقابلات أن غياب الرقابة الذاتية وضعف القيم الأخلاقية يؤديان إلى انتشار سلوكيات مثل الابتزاز، التنمر، الاحتيال، ونشر المحتوى غير القانوني.

3- المناقشة في ضوء دراسات الوعي بالجريمة الإلكترونية

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة رانيا قدري أحمد مرجان حول الوعي بالجريمة الإلكترونية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالهوية الثقافية، والتي بينت أهمية الوعي بالجوانب القانونية والأخلاقية والتدابير الوقائية .

وقد أظهرت مقابلات الدراسة الحالية أن ضعف الوعي الرقمي من أهم أسباب الوقوع ضحية للجرائم المستحدثة أو الانخراط فيها. كما أكد المبحوثون على ضرورة إدماج التربية الرقمية، الأمن السيبراني، وحملات التوعية داخل المؤسسات التربوية.

4-المناقشة في ضوء دراسة التحقق من الهوية الرقمية

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة محمد مرزك همس المقاصلي حول التنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهويات الرقمية في القطاع المالي السعودي، خاصة من حيث أهمية التحقق من الهوية الرقمية وحماية البيانات الشخصية .

وقد أظهرت المقابلات أن انتحال الهوية، الحسابات الوهمية، وتزوير الهويات الرقمية من أهم أسباب انتشار الجرائم المستحدثة، وهو ما يجعل التحقق من الهوية وحماية المعطيات الشخصية من أهم آليات الوقاية.

خامسا : مناقشة النتائج في ضوء النظريات المفسرة للجريمة والانحراف

1- مناقشة النتائج في ضوء نظرية التفاعلية الرمزية

تقوم التفاعلية الرمزية على أن الهوية تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي والرموز والمعاني التي ينتجها الأفراد في علاقاتهم اليومية. ومن هذا المنظور، يمكن فهم الهوية الرقمية باعتبارها بناء رمزيا يتكون عبر الصور، الأسماء، المنشورات، التعليقات، وطريقة تقديم الذات للآخرين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأفراد داخل الفضاء الرقمي قد يقدمون صورا مختلفة عن هوياتهم الواقعية. فقد يتخذ الفرد اسما مستعارا، أو صورة غير حقيقية، أو يقدم نفسه بطريقة مثالية،

أو ينشئ حسابا وهميا. وهذا يعني أن الهوية الرقمية ليست ثابتة، بل قابلة للتشكيل وإعادة التقديم حسب الهدف والسياق.

وتفسر التفاعلية الرمزية كيف يمكن أن تتحول الهوية الرقمية إلى أداة للتفاعل الإيجابي أو إلى وسيلة للتلاعب. فعندما يستخدم الفرد حسابا مزيفا للتواصل مع الضحية أو انتحال شخصية أخرى، فإنه يعيد إنتاج معنى زائف للذات أمام الآخرين. وهنا تصبح الهوية الرقمية أداة رمزية للخداع، وليست مجرد وسيلة للتعبير.

كما تساعد هذه النظرية في تفسير جرائم مثل الابتزاز، الاحتيال، وانتحال الشخصية، لأن هذه الجرائم تعتمد غالبا على بناء علاقة رمزية غير حقيقية بين الجاني والضحية. فالجاني لا يظهر دائما كما هو، بل يقدم نفسه من خلال رموز وصور وأسماء مصطنعة.

وعليه، فإن نتائج الدراسة تؤكد أن الهوية الرقمية، من منظور التفاعلية الرمزية، هي مجال لإنتاج المعنى، لكنها قد تصبح أيضا مجالا لإنتاج الخداع والانحراف عندما يتم توظيفها بصورة زائفة.

2- مناقشة النتائج في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي

ترى نظرية الضبط الاجتماعي أن انحراف الأفراد يرتبط بضعف الروابط الاجتماعية وضعف الالتزام بالقيم والمعايير والرقابة. فكلما كانت الروابط الأسرية والاجتماعية والمؤسساتية قوية، قلت احتمالات الانحراف، وكلما ضعفت هذه الروابط زادت احتمالات السلوك المنحرف.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف الضبط الاجتماعي في الفضاء الرقمي من أهم العوامل المساعدة على انتشار الجرائم المستحدثة. فقد أشار المبحوثون إلى غياب الرقابة المباشرة، ضعف دور الأسرة، ضعف الرقابة الذاتية، ضعف الوعي الأخلاقي، وتأخر الردع القانوني.

وتتجلى نظرية الضبط الاجتماعي بوضوح في الحالات التي يكون فيها الفرد أكثر جرأة داخل الفضاء الرقمي لأنه لا يشعر بالضغط الاجتماعي نفسه الموجود في الواقع. كما تظهر في حالات المراهقين والقاصرين الذين ينخرطون في سلوكيات رقمية منحرفة بسبب غياب التوجيه الأسري أو ضعف الوعي القانوني.

وتساعد هذه النظرية أيضا في تفسير دور الأسرة والمدرسة. فقد أجمعت المقابلات على أن الأسرة يجب أن تغرس القيم والرقابة الذاتية، وأن المدرسة يجب أن تدمج التربية الرقمية والأمن السيبراني، لأن الضبط لا يتحقق فقط عبر العقوبة، بل عبر التنشئة والوعي.

ومن هنا، يمكن القول إن الجرائم المستحدثة تنتشر عندما تضعف آليات الضبط التقليدية داخل الفضاء الرقمي، وعندما لا يتم تعويضها بضبط رقمي فعال قائم على الوعي، القانون، التكنولوجيا، والرقابة الذاتية.

3-مناقشة النتائج في ضوء نظرية النشاط الروتيني

تفسر نظرية النشاط الروتيني الجريمة من خلال اجتماع ثلاثة عناصر: وجود جان محتمل، وجود هدف مناسب، وغياب الحارس أو الرقابة الفعالة. وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات قدرة على تفسير الجرائم الرقمية، لأن الفضاء الرقمي يوفر هذه العناصر بوضوح.

فالجاني المحتمل قد يكون شخصا يملك مهارات رقمية، أو حسابا وهميا، أو قدرة على التخفي. والهدف المناسب قد يكون طفلا، امرأة، مستخدما قليل الوعي، أو شخصا يشارك معلوماته وصوره بسهولة. أما غياب الحارس فيتمثل في ضعف الرقابة الأسرية، ضعف الردع الفوري، صعوبة التتبع، وتأخر المتابعة القانونية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفضاء الرقمي يوفر فرصا كثيرة للجريمة بسبب سرعة التواصل، سهولة إنشاء حسابات وهمية، إمكانية الوصول إلى عدد كبير من الضحايا، والطابع العابر للحدود. كما أن الضحية قد تكون متاحة باستمرار من خلال حساباتها وصورها ومعلوماتها الشخصية.

وتفسر هذه النظرية أيضا جرائم مثل الاحتيال الإلكتروني والابتزاز الرقمي، حيث يجد الجاني ضحية مناسبة من خلال معلوماتها الشخصية، ويستغل غياب الحراسة الرقمية أو ضعف الوعي لتنفيذ الجريمة.

ومن خلال هذه النظرية، يمكن فهم الفضاء الرقمي كبيئة خصبة للجريمة عندما تجتمع الفرصة، والضحية، وغياب الرقابة. ولذلك فإن الوقاية لا تقتصر على معاقبة الجاني، بل تشمل تقليل الفرص الإجرامية من خلال حماية البيانات، رفع الوعي، تقوية الرقابة، وتسريع الاستجابة الأمنية والقضائية.

سادسا: الخلاصة

من خلال عرض وتحليل المقابلات، ومناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للجريمة والانحراف، يتضح أن العلاقة بين الهوية الرقمية والجرائم المستحدثة علاقة معقدة ومركبة. فالهوية الرقمية تمثل في الأصل وسيلة للتعبير والتواصل والانتماء داخل المجتمع الرقمي، لكنها قد تتحول إلى وسيلة للتخفي، الانتحال، التلاعب، والاحتيال عندما تغيب الرقابة والوعي والردع.

كما تبين أن الفضاء الرقمي لا ينتج الجريمة وحده، بل يوفر بيئة مساعدة على انتشارها من خلال خصائصه المتمثلة في السرعة، العالمية، سهولة الوصول، إخفاء الهوية، وصعوبة التتبع. وقد أظهرت الدراسة أن الجرائم المستحدثة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتيجة تداخل عوامل اجتماعية، تقنية، قانونية، نفسية واقتصادية.

وتؤكد النتائج أن مواجهة الجرائم المستحدثة تتطلب مقاربة شاملة، تبدأ من الأسرة والمدرسة، وتمر عبر المؤسسات الأمنية والقضائية، وتشمل المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا، مع ضرورة تعزيز الوعي الرقمي، حماية البيانات الشخصية، تطوير التشريعات، تكوين الفاعلين في المجال الأمني والقضائي والتربوي.

خاتمة

خاتمة

الخاتمة:

يتضح أن التحول الرقمي العميق الذي شهده المجتمع المعاصر لم يعد مجرد تطور تقني، بل أصبح عاملًا بنيويًا يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل داخل الفضاء الرقمي. فقد أسهمت الهوية الرقمية في توسيع مجالات التواصل وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، لكنها في المقابل أفرزت تحديات أمنية وقانونية جديدة، من أبرزها تنامي الجرائم المستحدثة بأشكالها المختلفة.

وقد بيّنت الدراسة أن التفاعل داخل المجتمع الرقمي، وما يتيحه من سرعة في تبادل البيانات وسهولة في إخفاء الهوية أو انتحالها، يشكل بيئة خصبة لظهور أنماط إجرامية جديدة تتسم بالتعقيد والتطور المستمر، مما يصعب معه أحيانًا تتبع مرتكبيها أو الحد من انتشارها. كما أبرزت النتائج أن الفضاء الرقمي، رغم ما يوفره من فرص إيجابية، قد يتحول إلى مجال خصب لارتكاب الجرائم في ظل ضعف الوعي الرقمي أو غياب الرقابة الكافية.

وعليه، فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الجانب القانوني والتوعوي والتقني، من خلال تعزيز التشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية، ورفع مستوى الوعي الرقمي لدى الأفراد، وتطوير آليات الحماية والأمن السيبراني

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004ا

2- عبد المجيد بن عمارة، *الهوية الرقمية في البيئة الإلكترونية*، مركز النشر الجامعي، تونس، 2019 .

3- نبيل علي، *الثقافة العربية وعصر المعلومات*، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001 .

4- سعيد بنكراد، *الهوية والسرد: مقاربات في الثقافة والتواصل*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2013 .

4- عبد الهادي بوطالب، *الهوية والعولمة*، منشورات الزمن، الرباط، 2004 .

5- عبد القادر عدو، *مبادئ قانون العقوبات الجزائري - القسم العام*، دار هومة، الجزائر، 2010 .

6- محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات - القسم العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016 .

7- أحسن بوسقيعة، *الوجيز في القانون الجزائي الخاص*، دار هومة، الجزائر، 2019 .

8- محمد الأمين البشري، *الجرائم المعلوماتية والإنترنت*، دار الحامد، عمان، 2015 .

9- عبد الرحمن خلفي، *الأبحاث الحديثة في الجرائم المستحدثة*، دار الهدى، الجزائر، 2014 .

10- علي عبد القادر القهوجي، *قانون العقوبات: الجرائم المستحدثة*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011 .

11- عبد الفتاح بيومي حجازي، *مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة الإنترنت*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية .

12- محمود نجيب حسني، *علم الإجرام وعلم العقاب*، دار النهضة العربية، القاهرة .

13- عبد الفتاح بيومي حجازي، *النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية من جرائم الإنترنت*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .

14- عمر سعد الله، *الأمن المعلوماتي ومواجهة الجرائم الإلكترونية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

15- عبد الرحمن خلفي، *القانون الجنائي الخاص*، دار الهدى، الجزائر، 2018 .

16- محمد شفيق، *البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

17- عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، وكالة المطبوعات، الكويت .

18- رمضان عبد التواب، *مناهج البحث العلمي وأساليبه في العلوم الاجتماعية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

19- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

20- ثامر حسني، *أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*، دار اليازوري العلمية، عمان

2- المقالات والمجلات:

1- ليلى يوسف، محمد علي، "الهوية الرقمية: النشأة والتعريف والمعايير الفنية"، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 46، 2022.

2- هشام بوبكر، دليلة بولكلوك، "الهوية الافتراضية: واقع وتحديات"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 01، 2021.

3- جيلالي بوبكر، "اللغة والهوية والعولمة بين اللغة والإصلاح"، مجلة اللغة العربية، 2026.

4- أحمد علي، "المكتبة الرقمية: الأسس والمفاهيم والتحديات التي تواجه المكتبات الرقمية العربية"، مجلة جامعة دمشق، العدد 1-2، 2011.

5- علي نابتي، "الهوية الرقمية: واقع تكنولوجي وشكل جديد لحضور الفرد المعاصر"، مجلة متون، العدد 04، 2017.

6- يحياوي محمد، براهمية صونية، "الفضاء الافتراضي والانتقال السوسيوثقافي في المجتمع الجزائري"، مجلة المعيار، العدد 01، 2024.

7 - سامية عزيز، ماريا عيساوي، "الجريمة من المنظور السوسيولوجي: الأسباب والآثار"، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، العدد 01، 2021.

8- هاجر لعروسي، خديجة بوخلفة، "ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحوار الثقافي، العدد 03، 2023.

9-عبد الله نوح، "الأخلاقيات الرقمية ومساهمتها في الوقاية من الجريمة الرقمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2022.

10- رانيا قدري، أحمد مرجان، "الوعي بالجريمة الإلكترونية لمستخدمي التواصل الاجتماعي وعلاقته بالهوية الثقافية لدى طلاب جامعة بورسعيد"، مجلة كلية التربية، العدد 94.

11 - محمد مرزوق هميس المقاطي، "التنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهويات الرقمية في القطاع المالي السعودي"، المجلة العربية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 07.

12- حضري العياشي، "دراسة نفسية واجتماعية للهوية داخل الشبكات الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 05، 2018.

13 - مسعود طلحة، "الهوية الرقمية بين الاستخدام والخصوصية"، مجلة التعبير الاجتماعي، العدد 01، 2020.

14 - الفرفار العياشي، "المجتمع الافتراضي والسلوك الاجتماعي"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 01، 2021.

15 - بن تامي رضا، قادة عبد الله نوال، "نظريات في خدمة العلوم الاجتماعية: قراءة في دور النظرية التفاعلية الرمزية"، مجلة مينرفا، العدد 01، 2017.

16 - مبروك فاطمة، ذيب محمد، "الجرائم المستحدثة: ضبط المفهوم وتحديد الأنماط"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 01، 2023.

17 - شوفي قدادرة، "أهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها"، مجلة المجتمع والرياضة، العدد 01، 2019.

18- مروة سلمان، "نظرية الأنشطة الروتينية: نظرية جديدة لفهم الجرائم السيبرانية"، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 2022.

19 - جمال معتوق، "عرض لنظرية الضبط الاجتماعي أو الروابط الاجتماعية عند العالم ترافيس هيرشي"، مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية، المجلد 02، العدد 01، 2021.

20 - زبيدة مشري، إلياس شرفة، "النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي"، مجلة آفاق للعلوم، 2017.

21 - بلعيد إلهام، "الجرائم المستحدثة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 02، 2022.

22- سحر فؤاد مجيد، "الجرائم المستحدثة"، دراسة معمقة ومقارنة في عدة جرائم، 2019 (راجعي المرجع، لأنه قد يكون كتابًا وليس مقالا علميا).

3- الرسائل الجامعية

1- شنوفة عفاف، دور استخدام الإنستغرام في تشكيل الهوية الافتراضية، رسالة ماستر، جامعة ورقلة، 2022.

2- زيادي مروة، ضيافي فاطمة، الفضاء الافتراضي وتشكيل الهوية الرقمية لدى الشاب الجزائري، رسالة ماستر، جامعة عين تموشنت، 2025.

4- المطبوعات والمحاضرات الجامعية

1- بن عياش حدة، محاضرات في مقياس المجتمع والاقتصاد في الجزائر المعاصرة .

2- زينة بن حسان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظريات علم الاجتماع الحديثة .

3- سالي مراد، مطبوعة بيداغوجية ضحايا الجريمة من منظور سوسيولوجي .

5- المراجع الأجنبية

1- John Mastamai Madise, *Emerging Trends in Crime: Exploring New and Evolving Crime Trends and Their Implications for Prevention Strategies*, IRASS Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, 2025

الملاحق

الملحق رقم (01): إذن بالدخول

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسّة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع
المرجع رقم: 164 /2026

إلى السيد (ة): رئيس نقابة المحامين - مجلس قضاء تبسة

إذن بالدخـــول

بعد واجب التحية والاحترام...

لغرض استكمال التربص الميداني لطلبةالثانية ماستر شعبة علم الاجتماع يرجى منكم السماح للطلبة

بإجراء زيارات ميدانية بمؤسستكم.

الطالب1 : بشينة كاهلية ..... التخصص : علم اجتماع الاحياء الحضرية

الطالب2 : ..... التخصص : .....

موضوع البحث :

الهوية الرقمية للمجتمع الجزائري المستحدثة

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التحية والاحترام.

تبسة في : 20 أفريل 2026

الأستاذ المشرف: الدكتور بوزيان خير الدين، أستاذ علم الاجتماع، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

رئيس القسم: رئيس قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، علم الاجتماع

المؤسسة المستقبلة: منظمة المحامين لمنظمات المحامين، المجلس الوطني، منظمة المحامين الناشطة في المجتمع المدني، تبسة

الملحق رقم (02):تصريح شرفي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-
Echahid Cheikhe Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم علم الاجتماع
Department of Sociology

تصريـــح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث2025-2026

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة):.....

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم:.....

الصادرة بتاريخ:.....عن دائرة/بلدية:.....

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص:.....

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:.....

.....

إشراف الأستاذ(ة):.....

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ.....2026 جوان 11

امضاء المعني بالأمر

2026 جوان 11

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
إمضاء: ملحق الإدارة الإقليمية
بوطـرفـــة سمير

الملحق رقم (04): دليل المقابلة





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

سنة ثانية ماستر ل م د

تخصص: علم إجتماعإنحراف وجريمة

دليل المقابلة

الموضوع: الهوية الرقمية للمجتمع والجرائم المستحدثة

من اعداد الطالبة

كحاحلية بثينة

تحت اشراف الأستاذ

الدكتور د. بوزيان خير الدين

السنة الجامعية 2025/ 2026

تحية طيبة وبعد،

الأستاذ(ة) المحامي(ة) الفاضل(ة)

في إطار إنجاز بحث علمي ميداني في تخصص علم إجتماعإنحراف وجريمة موسوم بـ: "الهوية الرقمية للمجتمع والجرائم المستحدثة"، أقوم بإجراء هذه المقابلة مع مختصين في المجال القانوني بهدف فهم الأبعاد السوسيولوجية المرتبطة بهذه الظواهر، من خلال إستكشاف تأثير التحولات الرقمية على سلوك الأفراد وأنماط التفاعل الإجتماعي.

ولكم منا جزيل الشكر والإمتنان.

ملاحظة:

هذه المقابلة موجهة إلى غرض علمي محض، ضمن متطلبات تحضير مذكرة ماستر إختصاص علم إجتماعإنحراف وجريمة، نلتمس من سيادتكم التعاون معنا والإجابة على الأسئلة بعناية وشفافية، مع ضمان سرية المعلومات التي تدلون بها.

المقابلة رقم: ..... **مكان إجراء**

المقابلة:.....

تاريخ المقابلة:...../...../..... **مدة المقابلة:.....**

المحور الأول: التفاعل الرقمي داخل المجتمع وظهور الجرائم المستحدثة

1- ماهي أبرز أشكال التفاعل الرقمي التي ترى أنها قد تكون خطيرة أوسلبية على المجتمع؟

.....

.

.....

..

.....

.

.....

.

2- كيف ترى إختلاف سلوك الأفراد في الفضاء الرقمي مقارنة بالواقع؟

.....

.

.....

..

.....

.

.....

.

3- هل تعتقد أن الفضاء الرقمي يخلق فرصا جديدة لإبتكار أنماط إجرامية لم تكن موجودة سابقا؟

.....

.

.....

..

.....

.

.....

.

4- هل يساعد إخفاء الهوية أو إستخدام أسماء مستعارة إلى إرتكاب جرائم جديدة؟ كيف ذلك؟

.....

.

.....

..

.....

.

.....

.

المحور الثاني: الفضاء الرقمي كبيئة مساعدة على إنتشار الجرائم المستحدثة

5- إلى أي مدى ترى أن ضعف الضبط الإجتماعي في الفضاء الرقمي يساهم في إنتشار هذه الجرائم ؟

.....

..

.....

.

.....

.

6- حسب خبرتك المهنية هل هناك فئات إجتماعية معينة أكثر إنخراطا في الجرائم المستحدثة؟ لماذا؟

.....

..

.....

.

.....

.

7- من خلال خبرتك ما الأسباب التي كانت وراء إنتشار الجرائم المستحدثة المرتبطة بالهوية الرقمية؟

.....

..

.....

.

.....

.

8- في رأيك ما الفرق بين الأسباب التي كانت وراء الجرائم التقليدية والأسباب التي تقف وراء الجرائم المستحدثة عبر الفضاء الرقمي؟

.....

..

.....

.

.....

.

9- هل يمكنك إعطائي تفسير للعلاقة بين خصائص الفضاء الرقمي وتزايد نسب الجرائم المستحدثة في المجتمع؟

.....

..

.....

.

.....

.

المحور الثالث: الآليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة

10- كيف تساهم الأسرة في توجيه الأفراد نحو إستخدام آمن للفضاء الرقمي؟

.....

..

.....

.

.....

.

11 - كيف يمكن للمؤسسات التربوية أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة ؟

.....

..

.....

.

.....

.

12- بأي آليات تتدخل المؤسسات الأمنية لمواجهة الجرائم المستحدثة؟

.....

..

.....

.

.....

.

13- كيف تساهم المؤسسات القضائية في مواجهة الجرائم المستحدثة؟

.....

..

.....

.

.....

.

14- هل هناك آليات أخرى يمكن لسيادتكم إفادتنا بها؟

.....

..

.....

.

شبكة تحليل المقابلات

تم إعداد شبكة التحليل بهدف تنظيم المعطيات الميدانية المستخرجة من المقابلات، وذلك عبر تصنيف الإجابات في محاور كبرى ومؤشرات فرعية. وقد ساعد هذا الإجراء في الانتقال من المعطيات الخام إلى نتائج قابلة للتحليل والمناقشة، كما مكّن من الكشف عن أهم القضايا المتكررة في إجابات المبحوثين، خاصة ما تعلق بإخفاء الهوية، ضعف الضبط الاجتماعي، الفئات الأكثر عرضة، وآليات الحد من الجرائم المستحدثة.

المحور التحليلي	المؤشرات المستخرجة من المقابلات	أرقام المقابلات الدالة
التفاعل الرقمي السلبي	التنمر الإلكتروني، الإشاعات، الأخبار الكاذبة، المحتوى غير الأخلاقي، الإدمان على مواقع التواصل	1، 2، 3، 4، 7، 9
الجرائم المستحدثة	الاحتيال الإلكتروني، الابتزاز الرقمي، انتحال الهوية، الاختراق، القرصنة، التزوير الرقمي	1، 2، 4، 5، 7، 8، 9
إخفاء الهوية	الأسماء المستعارة، الحسابات الوهمية، الهويات المزيفة، الشعور بالإفلات من العقاب	1، 2، 3، 4، 5، 7، 10
ضعف الضبط الاجتماعي	غياب الرقابة المباشرة، ضعف القيم، ضعف المسؤولية، ضعف الرقابة الذاتية	1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10
الفئات الأكثر عرضة	الشباب، المراهقون، القاصرون، الأطفال، النساء كضحايا، العاطلون عن العمل	1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9
أسباب الانتشار	ضعف الوعي الرقمي، سهولة إنشاء الحسابات، الربح السريع، تأخر الردع، التطور التكنولوجي	2، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 10
خصائص الفضاء الرقمي	السرعة، العالمية، صعوبة التتبع، سهولة الوصول للضحايا، الطابع العابر للحدود	2، 3، 6، 7، 8، 10

آليات المواجهة	التوعية، التربية الرقمية، الأمن السيبراني، الردع القانوني، التعاون الدولي، حماية البيانات	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10

الآليات الإضافية المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة حسب المقابلات

رقم المقابلة	الآليات الإضافية المقترحة
المقابلة 1	تطوير تقنيات المراقبة والتحليل الرقمي، واستعمال أدوات حديثة تساعد في تتبع الأنشطة المشبوهة والكشف المبكر عن الجرائم.
المقابلة 2	تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات، تطوير التشريعات، تكثيف حملات التوعية، دعم التربية الرقمية، والتكوين المستمر للجهات المختصة.
المقابلة 3	إنشاء منصات وطنية للتبليغ عن الجرائم الرقمية، بما يسهل على المواطنين الإبلاغ ويسرّع تدخل الجهات المختصة.
المقابلة 4	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة مع شركات التكنولوجيا، للمساعدة في كشف المحتوى الإجرامي بسرعة والحد من انتشاره.
المقابلة 5	سن تشريعات أكثر تخصصا في الجرائم الرقمية من أجل سد الثغرات القانونية ومواكبة التطورات التقنية وتعزيز الردع القانوني.
المقابلة 6	تعزيز التعاون الدولي، لأن الجرائم الرقمية عابرة للحدود، مع تبادل المعلومات والخبرات لتفكيك الشبكات الإجرامية.
المقابلة 7	التكوين المستمر لمختلف الفاعلين في مجالات الأمن والقضاء والتربية، من أجل مواكبة التطور السريع للمعرفة التقنية.
المقابلة 8	إشراك المجتمع المدني والجمعيات في التوعية ونشر الثقافة الرقمية، بما يساهم في الوقاية

	من الجرائم المستحدثة.
المقابلة 9	تعزيز حماية المعطيات الشخصية عبر قوانين وتطبيقات صارمة، لأن حماية البيانات تحد من فرص الجرائم المرتبطة بالهوية الرقمية.
المقابلة 10	اعتماد مقاربة شاملة وتكاملية تجمع بين التوعية، الردع، والتكنولوجيا، وعدم الاعتماد على آلية واحدة فقط في مواجهة الجرائم المستحدثة.

الملخص

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان الهوية الرقمية للمجتمع و الجرائم المستحدثة تمحورت مشكلة الدراسة حول إسهام الهوية الرقمية في تنامي الجرائم المستحدثة.

من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية

كيف يؤدي التفاعل داخل المجتمع الرقمي الى ظهور الجرائم المستحدثة ؟

كيف يساعد الفضاء الرقمي في انتشار الجرائم المستحدثة ؟

ما الآليات المقترحة للحد من الجرائم المستحدثة ؟

و أجريت هذه الدراسة مع عينة من المحامين من خلال استخدام أداة المقابلة و المنهج الوصفي بالإضافة إلى العينة العرضية للوصول إلى نتائج الدراسة.

و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

التفاعل داخل المجتمع الرقمي ليس مجرد تبادل آلي للمعلومات , بل هو بيئة تفاعلية بديلة تعيد تشكيل سلوك الأفراد و هوياتهم و يؤدي هذا التفاعل إلى ظهور الجرائم المستحدثة.

الفضاء الرقمي بخصائصه البنيوية و التقنية يمثل بيئة حاضنة و مسرعة لإنتشار الظاهرة الإجرامية و تطورها.

مواجهة الجرائم المستحدثة لا يمكن أن تنجح بالإعتماد على الجانب القانوني وحده , بل تتطلب استراتيجية تكاملية.

الكلمات المفتاحية الهوية الرقمية , المجتمع الرقمي ,الفضاء الرقمي , الجرائم المستحدثة , الجرائم الكترونية , تفاعل رقمي , جريمة سيبرانية.

Summary

This study is entitled **"Digital Identity in Society and Emerging Crimes"**, and it focuses on the research problem concerning the contribution of digital identity to the rise of emerging crimes.

The study aimed to answer the following sub-questions

- How does interaction within the digital society lead to the emergence of new forms of crime?
- How does the digital space contribute to the spread of emerging crimes?
- What are the proposed mechanisms to reduce these crimes?

The study was conducted on a sample of lawyers using interviews as a data collection tool, in addition to the descriptive method and a convenience (accidental) sampling technique, in order to reach reliable findings about the phenomenon under investigation.

The study reached several key results, the most important of which are:

- Interaction within the digital society is not merely an automatic exchange of information; rather, it is an alternative interactive environment that reshapes individuals' behaviors and identities, leading to the emergence of new forms of crime.

الملخص

- The digital space, with its structural and technical characteristics, represents a supportive and accelerating environment for the spread and development of criminal phenomena.
- Addressing emerging crimes cannot rely solely on the legal aspect; instead, it requires an integrated strategy involving multiple dimensions